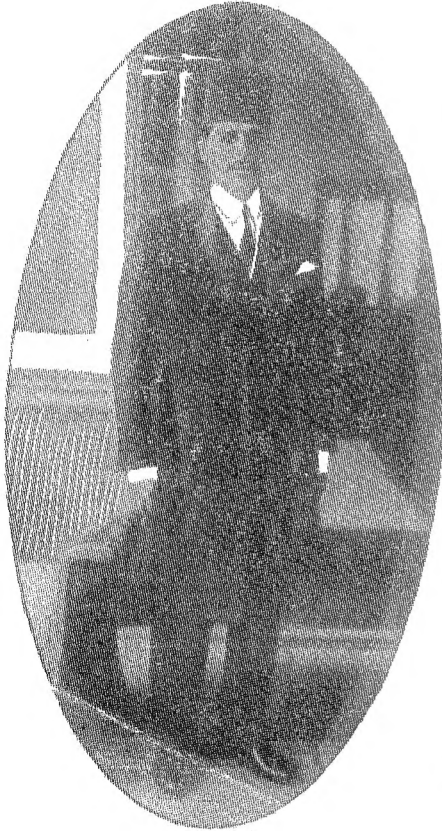


مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٣٧



المحتفلون بالمسألة المدنية

0121551



Bibliotheca Alexandrina

در - دور
محمد محمود باشا

ماجدة محمد حمود



مركز وثائق وأبحاث عصر المعاصر

إشراف: أ.د. يوفان لبيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرحي

الإخراج الفني : الحبيبة حسين

الإشراف الفني : مراد نسيم

المُعْذِرُونَ فِي السِّيَاسَةِ الْمِصْرِيَّةِ

دراسة في دور محمد محمود باشا

تأليف:

ماجدة محمد حمود



المطبعة العصرية للطباعة والنشر

١٩٩٢

تقديم

قضية المعتدلين والمتطرفين استمرت تشغل الحركة السياسية المصرية منذ أن نشأت الحركة الوطنية في مطلع القرن وحتى عام ١٩٥٢ ٠٠ وقد سبق للسلسلة أن تناولت في إطار دراسة « المعتدلون في السياسة المصرية » شخصية ابراهيم الهلباوى للدكتور أحمد الشربيني ٠٠

فبينما كان يمثل الحزب الوطنى بزعامة كامل وقريد تيار التطرف كان حزب الأمة بقيادة تلاميذ الشيخ محمد عبده يمثل تيار الاعتدال ٠٠ هذا قبل الحرب الاولى ٠٠

وبينما كان يمثل الوفد تيار التطرف بعد ١٩١٩ كان الاحرار الدستوريون يمثلون الاعتدال في نفس الفترة ٠٠ وينبغي هنا التنبيه الى مجموعة من الحقائق :

١ - ان الاعتدال والتطرف هنا كان مقصودا به موقف الجماعة السياسية من القضية الوطنية ٠٠

٢ - ان التوصيف صدر أكثر ما صدر عن دار المندوب السامي
البريطاني وقد حفلت الوثائق البريطانية بتوصيف الاحرار بالـ
Moderates وبتوصيف الوفديين بالـ Extremists

٣ - انه بينما حظى التيار الوطنى الذى تم توصيفه بالتطرف
بدراسات عديدة فان تيار الاعتدال لم يكن له نفس الحظ .

٤ - انه قد ظهر بين هذا التيار او ذاك زعماء بارزون ، فعلى
جانب من اسماوا بالمعتدلين كان هناك زغلول والنحاس ومكرم وماهر
والنقراشى ، كان هناك على الجانب الآخر يكن وثروت ومحمود .

ولعل الأخير يقدم نموذجا مثاليا لتجسيد تيار الاعتدال سواء
بحكم مصريته ، أو بحكم دوره السياسى الطويل الذى يحوى هذا
العدد من مصر النهضة جانبا منه ، وهو الجانب الخاص بابرار هذه
الحقيقة . حقيقة تجسيد تيار الاعتدال .

والعمل على النحو الذى قدمته به صاحبتة السيدة/ماجدة
محمد حمود يتسم بالأصالة والجدية ويضيف جديدا للدراسات
التاريخية ، وهو رأى نأمل ان يشاركنا القارئ فيه .

وعلى الله قصد السبيل .

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الفصل الاول

بيئة المتدلين

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية فى القطاع الزراعى فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ ، بالتغيرات التى أحدثها محمد على فى البناء الاجتماعى ، وما ترتب عليها من اعادة توزيع الملكية (١) .

وقد تم ذلك سواء بسقوط نظام الالتزام وما ترتب عليه من تجريد الملتزمين من مصادر ثروتهم . أو بضعف الطبقة الوسطى المصرية المتمثلة فى التجار والحرفيين والصناع والعلماء عن طريق

(١) دكتور على بركات - تطور الملكية الزراعية فى مصر من ١٨١٣ - ١٩١٤ ص ١٥١ - ١٥٤ .

نظام الاحتكار الذى منع محمد على بمقتضاه النشاط الخاص فى بعض الصناعات .

كذا ما أصاب مركز العلماء من ضعف نتيجة لسقوط الالتزام والاستيلاء على الأوقاف الخيرية وقد كان بعضهم ملتزمين والبعض الآخر نظار الأوقاف ، بالإضافة الى انتهاء دورهم السياسى بعد الصدام الذى خاضه محمد على مع السيد عمر مكرم . وطبيعى أن يحل محمد على وأسرته وأبنائه محل الطبقة القديمة فى الإدارة والحكم والمناصب العسكرية العليا(٢) .

وقد تحولت الطبقة العليا التى تكونت الى جانب أسرة محمد على من الاتراك والجرانكة والأرمن وبقايا المماليك واحتلت مناصب الجيش والإدارة(٣) . ، بفضل سياسة محمد على الزراعية وخلفائه من بعده الى طبقة كبار الملاك ، هذه السياسة التى قامت على الأرض من الأبعاديات والجفالك والعهد ، وكذلك عن طريق شراء أراضى الدولة(٤) .

وقد ظلت هذه الطبقة تتمتع بهذا الوضع حتى نهاية حكم اسماعيل حين أزاحتها من موقع الصدارة شرائح اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ضمت خليطاً من الأجانب والمتحضرين الى جانب شريحة أخرى معظمها من الأقباط ، كذلك عمد ومشايخ القرى الذين استطاعوا فى نفس الفترة ، وان كانوا لدرجات متفاوتة ، أن

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) Issawi, Charles-Egypt at mid century s. 34.

(٤) هيلين ريفلين - الإدارة والسياسة فى مصر ص ١٩١ - ١١٠ .

يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضي الزراعية ، وأصبحت الشريحة العليا منهم فى عداد الملاك(٥) .

وعلى ضوء هذه المتغيرات بالامكان تصنيف كبار ملاك الأراضي الزراعية فى خلال النصف الثانى من القرن ١٩ على النحو الآتى :

٢ - أسرة محمد على :

يعتبر أفراد هذه الأسرة أكبر فئات ملاك الأراضي الزراعية فى مصر طوال فترة هذه الاسرة ، وبخاصة الفرع الحاكم منها ، فالخديوى وأسرته كانوا دائماً يملكون أكبر الملكيات واستمروا على ذلك .

وحتى نهاية حكم الخديو اسماعيل ، كان أفراد أسرة محمد على يحوزون الجانب الأكبر من الملكيات على الاطلاق فى مصر ، واستمروا يمثلون جزءاً من الشريحة العليا لكبار الملاك حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ .

وقد ساعدهم على ذلك أن ملكية الأرض حتى النصف الأول من القرن ١٩ كانت بيد الدولة ولم يكن هناك حد فاصل بين ممتلكات كل من الحاكم والدولة(٦) .

(٥) د . على بركات - المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٦) د . فاطمة علم الدين . التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ ص ٢٤ .

٢ - كبار الموظفين :

وقد أصبحت وظائف الدولة الكبرى منذ عهد محمد على وحتى
أواخر عهد اسماعيل من أكبر المصادر للحصول على الملكيات
الزراعية .

وانعم الحكام من أفراد أسرة محمد على على كبار موظفيهم
بمساحات شاسعة من الاراضى أدخلتهم منذ البداية فى فئة كبار
الملاك الزراعية بهدف خلق مصالح اقتصادية لهؤلاء الموظفين الكبار
تربطهم بنظام الدولة الذى قررها لهم ، وتدفعهم الى ضمان
استقراره (٧) .

وكان أوائل المستفيدين من هذا النظام قليل من أتراك آسيا
الصغرى والمغرب وتونس والجراسية والاكرد وبعض الشوام
والأرمن (٨) .

ولم يحرم المصريون أيضا من دخول هذه الفئة ، فمنهم الذين
دخلوا الخدمة المدنية أبان حكم محمد على وخلفائه من بعده ،
فهؤلاء أصبحوا عن طريق اشتغالهم بالوظائف العامة من كبار الملك
مثل المجموعة التى أتت لها فرصة التعليم فى الخارج من خلال
البعثات التى أرسلها محمد على من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى
مبارك ، وقد شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب مكنتهم من تكوين
ملكيات كبيرة فأصبحوا ضمن كبار الملك (٩) .

(٧) د. فاطمة علم الدين . التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى
قبل ثورة ١٩١٩ ص ٢٤ .

(٨) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(٩) د. على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ .

وأیضا أتیح لبعض الإقباط ومنذ فترة مبكرة ترجع الى عهد محمد على المشاركة فى الإدارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية مما مكنهم من تكوين ملكیات كبيرة من الأراضى العشورية (١٠) .

كما أن بعض المصریین نتيجة لأجادتهم اللغة التركية قد حصلوا على بعض الوظائف الكبرى ولكن عددهم كان محدودا ، وقد حرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية عن طریق تزويجهم من جواریههم المعتقات التركیات (١١) .

وكانت مصادر الملكیات الزراعية لهذه الطبقة تتمثل فى المنح والاعانات التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء الموظفين سواء كانت من الأبعادیات أو الجفالك أو العهد وأیضا بشراء الأراضى وأخيرا عن طریق المعاش، ففى عام ١٨٦٠ صدر أمر بمنح كل من يرغب أطمینا بدلا من معاشهم ، ثم أصبح فى عام ١٨٦١ اجباریا یقضى بأن من لا یوافق على أخذ الأطمینان كمعاش یحرم منه لانه لا توجد وسيلة أخرى لترتیب المعاش (١٢) .

٣ - اعیان الریف :

وهى الشریحة المصریة التى تتكون أساسا من طبقة كبار الملاك وتمنها خرجت أسرة محمد محمود .

ولقد كان منشؤها فى الغالب من العمد والمشایخ الذین كانوا

(١٠) د . على یركات : المرجع السابق ص ١٧٩ .
(١١) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ٧٨ - ٧٩ .
(١٢) المرجع السابق . ص ٨٥

يعتنون على أساس نصيبهم من ملكية الأراضي الزراعية . فالعمدة أو الشيخ يختار من أكبر الملاك فى القرية ونتيجة لذلك ، احتكرت عائلات بعيثها كانت تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية هذه الوظائف ، وغالبا ماكان يورث هذا المنصب من الآباء الى الأبناء أو يستمر فى نفس العائلة(١٢) .

ففى عهد محمد على كان مشايخ القرى ينتسبون الى الأسر الغنية ، وقد استمر هذا الوضع طوال القرن ١٩ ، ففى عهد عباس وسعيد كان يتم تعيين أبرز اكبار ملاك الأراضي الزراعية من حيث ملكية الأرض والصفات الشخصية فى منصب شيخ البلد(١٤) .

وقد استمر هذا الوضع فى عهد الاحتلال البريطانى فقد نص المنشور الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٤ على أن من يشغل منصب العمدة أو شيخ يجب أن يكون من ذوى البيوت الشهيرة وأرباب الأتبان(١٥) .

وهكذا كان شرط الملكية الزراعية ضروريا لمن يشغل منصب العمدة أو الشيخ ، الا أنهم استطاعوا من خلال هذا المنصب أيضا تنمية وزيادة ثرواتهم الزراعية نتيجة للنفوذ الذى تمتعوا به داخل قراهم، وذلك عن طريق الدور الذى يقومون به فى خدمة السلطة(١٦) .

والأصل فى نشأة الملكيات الزراعية لهذه الطبقة ماحدث فى عام ١٨١٣ من منح محمد على أراضي زراعية لمشايخ القرى فى مقابل استضافة واستقبال موظفى الحكومة الذين يمرون بالقرى أو ينزلون

(١٣) د . عبد الله عزباوى . عمد ومشايخ القرى ودورهم فى المجتمع المصرى فى القرن ١٩ ص ٢٢ .

(١٤) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(١٥) المرجع السابق : ص ٢٧ .

(١٦) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ص ٨٥ .

بها ، عرفت بمسموح المشايخ (١٧) ، وقد ظلت هذه الأراضي معفاة من الضرائب حتى فرض عليها سعيد فى ١٧ يونية ١٨٥٨ أعلى ضرائب فى النواحي الموجود بها (١٨) فأصبح لهؤلاء العمد والمشايخ على هذه الاراضى نفس الحقوق التى على اراضيهم الخراجية (١٩) .

وكان هذا النوع هو الأساس الذى قامت عليه ملكيات شيوخ القرى الذين أصبحوا يعرفون بالعمد فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ (٢٠) .

والى جانب اراضى المسموح وجدت مصادر أخرى لتوسيع ملكيات اعيان الريف فنتيجة لنظام الضرائب الذى فرضه محمد على على الفلاحين عجزت قرى بأكملها عن دفع ما عليها من الضرائب بالاضافة الى تراكم المتخلفات من الأموال على قرى أخرى ، فلجأ محمد على الى نظام جديد فى جمع الضرائب هو نظام العهد ، ففي ٢٣ مارس ١٨٤٠ أصدر مرسوما ينص على منح القرى المعسرة لكبار الموظفين والضباط الذين اغتنوا وهم فى خدمته ولم يكن لهم خيار فى هذا الأمر (٢١) .

ولم يقتصر الأمر المذكور على هذه الطبقة ، بل امتد ليشمل بعض مشايخ القرى و اعيان الريف وبعض مشايخ البدو .

ومن هذه المصادر أيضا المنح التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء العمد والمشايخ مما كان مجالا لتوسيع ملكياتهم ، بالاضافة

(١٧) هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى عصر محمد على

ص ٤ .

(١٨) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١٩) د. فاطمة علم الدين : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢١) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٤٤ .

كذلك إلى الأراضي البور ، اذ مكن قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ١٨٦٦ بعض الأعيان من الحصول على مساحات واسعة من هذه الأراضي بدون مقابل ليقوموا باستصلاحها ثم تربط عليهم الضريبة بعد عدد معين من السنوات تحدده درجة خصوبة الأرض (٢٢) .

كما استطاعت هذه الفئة أيضا زيادة ممتلكاتها حين بدأت الدولة فى بيع أراضيها الزراعية القابلة للاستصلاح فى عهدى سعيد وإسماعيل ، فقد نشطوا فى شراء أطيان الميرى خلال تلك الفترة ، وكذلك أراضي الدومين التى كانت ملكا للخديو إسماعيل وأسرته ثم تنازل عنها للحكومة فى ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ نتيجة للأزمة المالية التى حدثت فى عهده (٢٣) .

وكون بعض العمد ثرواتهم كذلك عن طريق الاشتغال بتوريد بعض المواد لجهات الحكومة ، واستغلال الفلاحين فى مجالات جديدة وذلك بالعمل كوسطاء فى تسويق انتاج الفلاحين من المحصولات والاحتفاظ بجزء من الثمن لأنفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين ، كما امتلك بعض الأعيان وأبورات للرعى وأحيانا معاصر للقصب أو الزيتون أو محالج للقطن (٢٤) .

ولجأ بعض العمد والمشايخ إلى الأساليب الملتوية لتوسيع ملكيتهم الزراعية ، فقد كانت أراضي المتوفين والمنسحبين مجالا كبيرا لهم ، فعندما يخطر العمدة أو الشيخ بموت أحد الفلاحين دون

(٢٢) المرجع السابق : ص ٨٨ .

(٢٣) د . عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ٨٥ .

(٢٤) د . على بركات : المرجع السابق ص ٢٤٠ : ٢٤١ .

وزيث والتي ستؤول بالتالى حقوق ملكيتها الى الحكومة لتعيد توزيعها كانوا يسرعون بوضع ايديهم عليها أو يمكنون أحد اقربائهم منها (٢٥) .

وأحيانا كان مشايخ القرى يعمدون الى اضطهاد الفلاحين حتى يهربوا من أراضيهم ثم يستولون عليها ، بل وصل الأمر الى انهم فى بعض الأحيان كانوا يستولون على أراضي الفلاحين الموجودين (٢٦) .

الدور السياسى لأعيان الريف :

وكان للعمد والمشايع أعيان الريف دورهم السياسى ، وذلك بعد أن نجحوا فى تدعيم مركزهم الاقتصادى .

فمجلس شورى النواب الذى أسسه الخديو اسماعيل عام ١٨٦٦ كان أقربا إلى مجلس للأعيان وهى حقيقة تؤكد لها اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى (٢٧) فبلغ عدد المشايخ فى المجلس الأول ٥٨ عضوا من عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضوا ، اذ كانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمد مثل المنوفية - والبحيرة والجيزة وبنى سويف (٢٨) .

وأىضا كان عدد العمد والمشايع الاعضاء فى الهيئة النيابية

(٢٥) د. عزباوى : المرجع السابق ص ٨٧ .

(٢٦) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

(٢٧) المرجع السابق : ص ٣٧٩ .

(٢٨) د. على بركات . المرجع السابق ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الثانية عام ١٨٧٠، ٦٣، عضوا وبلغ عددهم فى الهيئة النيابية الثالثة ١٨٧٦ «٦٠» عضوا من ٧٤ مجموع عدد أعضاء المجلس (٢٩) ٠

ولذلك انحصر اهتمام مجلس شورى النواب فى المسائل الزراعية التى تخدم مصالح طبقة الأعيان بصورة مباشرة ، وذلك فى دورات الانعقاد التى للمجلسين الأول والثانى ، كإلغاء نظام العهد أو عدم تقسيم الأقطان حسب الشريعة الإسلامية (٣٠) ، أو معارضة إلغاء قانون المقابلة فى ١٧ أغسطس ١٨٧٦ حيث دعت الحكومة أعضاء المجلس الى الاجتماع لدور فوق العادة بمدينة طنطا لبحث مسألة إلغاء دين المقابلة أو إقرارها، ذلك أن الحكومة كانت قد أصدرت مرسوما فى ٧ مايو ١٨٧٦ بإيقاف العمل بقانون المقابلة ، ولكنها نحت وطاة الأزمة المالية رأت عودة العمل به حتى يمكنها جمع أموال المقابلة ، وكان العمدة والمشايخ « الأعيان » الذين دفعوا اقتساط المقابلة ومنهم النواب يهتمهم أن يجرى العمل بهذا القانون (٣١) ٠

وقد ووجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء «النواب» وكان على رأس هذه المعارضة العمدة والمشايخ ، مما ترتب عليه تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس ، توجهت الى نظارة المالية للاطلاع على الميزانية ثم وضعت تقريرا انتهت فيه الى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة (٣٢) ٠

وكان هذا القرار يتفق مع مصالح الأعيان حتى يتمتعوا بتخفيض ضريبة الأقطان وتدعيم حقوق ملكيتهم للأقطان الخراجية ،

(٢٩) نفس المرجع والصفحة ٠

(٣٠) المرجع السابق ص ٣٨٠ - ٣٨١ ٠

(٣١) د. عبد الله عرباوى : المرجع السابق ص ١٣٣ ٠

(٣٢) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ ٠

حسبما جاء بقانون « المراقبة » فى مقابل أن يوفرأ فى نفس الوقت للحكومة مصدرا يخفف من الضغوط المالية الأجنبية(٣٣) .

وهكذا كانت بداية المعارضة داخل مجلس شورى النواب أثناء دور الانعقاد لسنة ١٨٧٦ حيث شهد المجلس صداما طويلا مع الحكومة مما أكد على طبيعة تكوين المجلس وانحيازه الكامل لطبقة الأعيان من العمد والمشايخ من أجل حماية مصالحهم التى تضررت من التدخل الأجنبى(٣٤) .

وقد استمرت مساهمة الأعيان فى العمل الوطنى فى المرحلة التالية أثناء الثورة العربية . فقد كانوا أكثر العناصر سخطا لالغاء دين المراقبة فى ٦ يناير ١٨٨٠ ، بما يعنيه ذلك من ضياع أموالهم التى دفعوها وعودة الضرائب لما كانت عليه ، كما ازداد حنقهم أيضا نتيجة لزيادة حكومة رياض ضرائب الأتبان العشورية فى مرسوم آخر فى ١٨ يناير عام ١٨٨٠ (٣٥) .

وقد أيد الأعيان الضباط فى مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وأثناء وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر من نفس العام ، فقد تقدموا له بالتماسين فى ١٨ سبتمبر موقعين عن ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها ، كان الأول عبارة عن ضمان تعهدات ضباط الجيش بالألا

(٣٣) نفس المرجع ص ١٩٨ .

(٣٤) محمد خليل صبحى . انظر تاريخ الحياة النيابية لمزيد من التفاصيل حول هذا الصدام ح ٥ ص ١٥٧ .

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى ص ٧٩ ولزيد من التفاصيل حول الغاء دين المراقبة انظر الرافعى أيضا ص ٦٣ - ٦٥ .

يتدخلوا فى السياسة أما الالتماس الثانى فطالب بتأليف مجلس نواب جديد (٢٦) .

وافتح المجلس الجديد فى ١٦ ديسمبر عام ١٨٨١ ، بأغلبية أعضاء من العمدة والأعيان ، وعين محمد سلطان رئيسا للمجلس فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذات الأتراك (٣٧) .

وفى أثناء وزارة البارودى وفى ٤ فبراير ١٨٨٢ حدث خلاف بين الوزارة والخديو توفيق بسبب المؤامرة الشركسية ، فوقف النواب « الأعيان » موقفا توفيقيا من هذا الخلاف وحاولوا ازالة أسبابه ونجحوا فى ابقاء الوزارة « البارودية » مع التسليم بتعديل الحكم الذى رآه الخديو (٣٨) .

الا أن الخديو قد نجح كذلك فى اقناع الأعيان بالخطر الذى يهدد مصالحهم نتيجة لاحتمال حدوث مواجهة عسكرية مع إنجلترا وفرنسا مما لا قبل للبلاد به ، وليس هذا هو السبب المباشر أو الوحيد لتحول الأعيان عن تأييد الثورة بل أيضا لأن خطباء الثورة العرابية قد خاضوا فى موضوعات من شأنها أن تؤلب الفلاحين عليهم . فاقترضت مصالحهم الوقوف بجانب الخديو وأخذ موقف « الاعتدال »

(٣٦) الرافعى : المرجع السابق ص ١٣١ - ١٤٠ - وايضا محمد خليل صبحى : - المصدر السابق ج ٥ ص ١٥٧ .

(٣٧) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢٠٨ .
(٣٨) المؤامرة الشركسية : علم عرابى أن الضباط الشراكسة يدبرون الأمر لقتله هو ورؤساء الضباط الوطنيين والوزراء فعرض الأمر على الوزراء ثم على الخديو فتقرر التحقيق فى هذه المؤامرة فى مجلس حربى ثم تظنون الأمر الى خلاف بينهم وبين الخديو . انظر المزيد من التفاصيل فى الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢٨ : ٢٤٤ .

وبالفعل كسب الخديو سلطان وبعض كبار الأعيان إلى صفه (٣٩) ،
ففى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ ،
وقد حضره عدد كبير من النواب وضباط الجيش ، طالب الضباط
بعزل الخديو فلم يوافق على ذلك سوى خمسة أعضاء من النواب
الحاضرين ورفض الباقون وعلى رأسهم سلطان باشا (٤٠) .

كذلك فى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل
الكبير ، لعب بعض كبار الأعيان أمثال محمد سلطان وأحمد
عبد الغفار عمدة تلا دورا بارزا فى التطورات التى أدت إلى هزيمة
التل الكبير (٤١) ، حيث قدم سلطان خدمات عديدة للخديو والانجليز،
سواء بارساله المعلومات عن تحركات الجيش المصرى وعدد القوات
وتوزيع قرار الخديو بعصيان عراسى على الضباط ، وكذلك بتبليغ
أوامر الخديو إلى المديرين يدعوهم فيها إلى مساعدة الانجليز
ويهدد من يخالف ذلك (٤٢) ، كما أرسل تلك المنشورات إلى مديرى
الوجه القبلى وبعض أعضاء مجلس النواب من العمدة مثل محمود
سليمان ويوسف عبد الشهيد (٤٣) .

غير أنه بعد تسليم القاهرة « بهزيمة العربيين » تنصل جميع
العلد والأعيان الذين وقعوا على محضر « الجمعية العمومية » والذى
رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديو ، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد
رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع (٤٤) .

-
- (٣٩) المرافعى . المرجع السابق لمزيد من التفاصيل ص ٢٤٤ ٢٤٦ .
(٤٠) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ص ٢١٠ .
(٤١) د . على بركات . المرجع السابق ص ٤١٣ - ٤١٤ .
(٤٢) نفسه : نفس المرجع ص ٤١٤ .
(٤٣) نفسه : نفس المرجع ص ١١١ « وهو عبارة عن تقرير من سلطان
إلى توفيق فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ : ١٠٩ : ١١٢ .
(٤٤) رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٤ .

كما سارع بعض كبار الأعيان وعلى رأسهم محمد سلطان ومحمود سليمان وغيرهم ، بتقديم هدايا فاخرة من السلاح لقادة جيش الاحتلال ، حيث قدموا لهم الشكر « على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » (٤٥) ، وقد قدمت هذه الهدايا باسم الشعب المصرى رغم انها كانت من مالهم الخاص (٤٦) .

وبوقوع مصر تحت سلطة الاحتلال دخل كبار الملاك من الممعد والأعيان المصريين فى مصر مرحلة أخرى .

فلم يتجه الاحتلال الى اشراكهم فى الحكم بصورة ايجابية الا فى وقت متأخر واكتفى بما منحه لهم فى القانون الأساسى الصادر فى اول مايو ١٨٨٣ الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية : مجالس المديرىات ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وكانت أهمها جميعا مجالس المديرىات حيث ان لكل عضو فى هذه المجالس كان يختار عضوا يمثلته فى مجلس شورى القوانين (٤٧) .

وكانت هذه المجالس مجرد مؤسسات شكلية كما أرادها الاحتلال ، يظهر ذلك من سلطاتها المخولة لها وطريقة تشكيلها وعضويتها ، الأمر الذى عكس روح الاستسلام والخضوع التى سادتها طوال فترة وجودها التى استمرت ثلاثين عاما من ١٨٨٣ حتى ١٩١٣ باستثناء مواقف محدودة جدا (٤٨) .

(٤٥) الرافعى : المرجع السابق ٤٠٩ وايضا د . سمير طه - المرجع السابق ص ٧٦ .

(٤٦) د . سمير طه . المرجع السابق ٧٧ .

(٤٧) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ٢١٧ .

(٤٨) د . عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٦١ - ١٦٢ -

وقد اقتضت العضوية لهذه المجالس على الاعيان ومعظمهم من كبار الملاك وذلك حتى يضمن الاحتلال ربط مصالحهم به (٤٩) ، حيث حال شرط أداء الخمسين جنيها دون دخول متوسطى وصغار الملاك هذه المجالس (٥٠) .

وكما كانت هذه السلطة شكلية كما ذكرنا من قبل ، فقد انحصر اهتمام الاعيان بمصالحهم الخاصة . ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة ، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع اختصاصات العمد (٥١) . وساعدهم على ذلك أيضا سياسة الاحتلال الاقتصادية التى اهتمت بتنظيم اساليب الرى فى مصر حيث تم اصلاح القناطر الخيرية ١٨٩١ وانشاء خزان أسوان وقناطر أسىوط واسنا وزفتى خلال عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ (٥٢) .

كما عدلت الدورة الزراعية الى أن أصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأرض أكثر من مرة فى العام ، وقد سمحت سلطات الاحتلال لكبار الملاك باقامة مضخات آلية للرى للاستفادة منها فى رى أراضيهم (٥٣) .

وقد شجعت سياسة الاحتلال حركة بيع اطيان الدائرة السنية وأملاك الدومين ، فصقيت تماما اطيان الدائرة عام ١٩٠٦ (٥٤) .

(٤٩) المرجع السابق . ص ١٦١ .

(٥٠) د رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٥١) المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٥٢) د أحمد الحنة . تاريخ مصر الاقتصادية فى القرن ١٩ ص ٦٤ -

٦٥ .

(٥٣) د رؤوف عباس . المرجع السابق ص ١١٢ . ١١٥ .

(٥٤) د أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ص ١٦

كما ترتب على بيع تلك الأراضي فى مساحات كبيرة اتاحة الفرصة لكبار الملاك لتوسيع ملكياتهم وذلك فى الفترة من ١٨٩٦ - ١٩٠٦ ، وبالفعل فقد زادت مساحة الملكية الكبيرة الأكثر من خمسين فدانا بمقدار وصل الى ١٣٥٪ (٥٥) .

وكان هدف الاحتلال خلق طبقة مستفيدة من سياسته الاقتصادية يرتبط ازدهارها بوجوده ، وبالتالي يصبح هذا الوجود مطلوبا ، مما ادى الى نمو طبقة كبار الملاك المصريين نموا كبيرا على عهد الاحتلال ، والتي اكتسبت قيما وطموحات جديدة نحو تبديد المجتمع وشغل مركز الصدارة فيه ، حيث بدأ الأعيان المصريون يشغلون المركز كبديل للعناصر التركية والشركسية المنقرضة (٥٦) .

ونافس الأعيان الأتراك فى شراء الأراضي الزراعية ، وكذلك نافس أبناءهم أيضا الأتراك فى الوظائف الحكومية .

وحين دخل الانجليز مصر كان الأتراك يتربعون على قمة الجهاز الحكومي ، وقد ابقى عليهم الاحتلال لفترة حتى ينشئ كوادر جديدة من أبناء الأعيان المصريين يحلون مكانهم (٥٧) .

واحتضن الاحتلال أبناء كبار الملاك ووفر لهم الوظائف الادارية، واستبدل المديرين من الطبقة القديمة بالشبان المتعلمين ، كما كوفىء الشبان المصريون الذين اظهروا استعدادا للتعاون مع الاحتلال بسلسلة من الوظائف بلا أية سلطة تصل أحيانا الى منصب وزارة بدون سلطة حقيقية (٥٨) .

-
- (٥٥) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٣٣ .
(٥٦) د. أحمد زكريا . المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ .
(٥٧) المرجع السابق : ص ٢٢
(٥٨) المرجع السابق : ص ٢٥

ولم يكن حرص سلطات الاحتلال على وضع « نظارة » الداخلية تحت اشرافها من خلال المستشار البريطاني منذ عام ١٨٩٣ ، الا من أجل تدعيم العلاقة بين رجال الداخلية الانجليز وبين العمد والمشايخ من ناحية وتهيئة المناخ لتعيين ابنائهم فى وظائف المديرين من ناحية أخرى .

وقد لقيت هذه السياسة استجابة ، حتى اصبح عدد الشبان المصريين الذين كانوا يطلبون العمل فى الحكومة يفوق بكثير عدد الوظائف الجديدة (٥٩) .

ومن حسيطة كل تلك المتغيرات التى طرأت على طبقة كبار الملاك يمكن تبين الدوافع الحقيقية لاتجاه الأعيان المصريين الى الاشتغال بالعمل الحزبى ، وخاصة مع تطور الحركة الوطنية بعد الاحتلال وكنتيجة لتوقيع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، وبالإضافة أيضا الى حادثة طابا ١٩٠٦ وحادثة دنشواى فى نفس العام ، الى جانب حدوث الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ والتى أدت الى خراب مالى حل بكثير من ملاك الأراضى الذين كثيرا ما شاركوا فى المضاربة بالبورصة (٦٠) .

وقد زادت هذه الأحداث من تماسك الأعيان حفاظا على مصالحهم حتى قيل حينذاك ان الاحزاب التى تكونت فى مصر هدفها التفاهم مع الانجليز لعلاج ما أحدثه ماسمى بتهور الحزب الوطنى (٦١) .

(٥٩) المرجع السابق : ص ٢٥ - ٢٦ .

(٦٠) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ -

١٩١٤ ص ٢٠ .

(٦١) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٤٥ .

ومن ثم كان طبيعيا أن يكون للأعيان حزبهم السياسى المعبر
عن فكرهم ومصالحهم ، فكان قيام حزب الأمة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ ،
والذى سبق انشائه صدور صحيفتهم «الجريدة» فى مارس من نفس
العام ٠

وقد ظل التركيب الاجتماعى للحزب امتدادا للتركيب الاجتماعى
للجمعية العمومية لشركة الجريدة ، فأعضاء هذه الجمعية الذين
بلغوا فى البداية ستين عضوا ثم وصلوا الى ١١٣ عضوا كانوا
جميعا من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد ، فكان من بينهم
عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين وعدد من كبار الاقباط
واثنان من كبار الملاك فى كل مديرية وذلك لضمان انتشار «الجريدة»
فى أنحاء البلاد (٦٢) ٠

وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيراً عن طبقة كبار
الملاك بفكرها ومصالحها ، ويمثل ظهور حزب الأمة نشأة «الاعتدال
فى السياسة المصرية» وهو الطابع الذى اتسمت به طبقة كبار الملاك
فى الفترة التالية (٦٣) ٠

والى جانب حزب الأمة فان كبار الملاك قد وجدوا فى معظم
الاحزاب ، فقد ضم الحزب الوطنى أيضا عددا من كبار الملاك من
أمثال ويسا واصف وعمر سلطان ، بالإضافة الى سائر احزاب
الفترة (٦٤) ٠

(٦٢) د. يوفان لبيب : المرجع السابق ص ٤٧ ٠

(٦٣) د. على بركات : المرجع السابق ص ٤٥٥ ٠

(٦٤) د. يوفان لبيب : المرجع السابق انظر الفصل الاول لمزيد من

التفاصيل ٠

بعد هذا العرض الموجز لنشأة طبقة الأعيان المصريين ، يمكن
القاء بعض الضوء على أسرة تنتمى أصولها الاجتماعية والاقتصادية
لهذه الطبقة وهى أسرة محمد محمود موضوع البحث وذلك حتى
تكتمل صورة الشخصية موضع الدراسة .

نشأت أسرة محمود سليمان عن أب ينحدر من أصل عربى هو
سليمان عبد العال الذى ينتهى نسبة الى قبيلة بنى سليم المشهورة
فى الحجاز (٦٥) .

ويقال أيضا ان والده كان زنجيا ، وقد تزوج من امرأة وريثة
أسرة بنى سليم (٦٦) .

وكان سليمان عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم (٦٧) ، وقد
وصل إلى منصب مدير مديرية قنا فى عهد ولاية عباس باشا الأول
ونال رتبة البكوية وأصبح سليمان عبد العال أحد أول أربعة من
المصريين نالوا هذه الرتبة (٦٨) .

وقد اختير نائبا عن ساحل سليم « قسم أبى تيج » فى المجلس
النيابى الأول عام ١٨٦٦ - ١٨٦٩ (٦٩) .

(٦٥) فرج سليمان فؤاد - الكنز الثمين لعظماء المصريين ج ١ ص ٢٧٧

F.O. 407/221. No. 25 Revised List of Personalities (٦٦)

in Egypt, April 16, 1937.

(٦٧) د. على بركات - المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(٦٨) السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ « شمس من التاريخ » ترجمة لمحمود

سليمان ، والاهرام - ٢٣ - ١ - ١٩٢٩ وفاة محمود سليمان ، والثلاث

الآخرون هم - اترى بك أبو العز ، حسن بك الشريعى ، السيد بك إياضة .

(٦٩) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ص ٢٥٠ ج ٦ .

وامتلكت أسرته ٥٢٨ فدانا من الاطيان الخراجية بناحية الساحل عام ١٨٧٩ (٧٠) .

أما عن محمود سليمان والد محمد محمود فقد أحضر له والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية فنال نصيبا كبيرا منها، ثم عهد به الى عمه همام بك عبد العال العضو فى مجلس الأحكام « بمثابة وزارة الحقانية » الذى أخذ به معه الى القاهرة حيث درس أيضا بعض النصوص والحساب واللغة التركية (٧١) ، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين حيث درس العلم الصحيح والأدب (٧٢) .

وعندما عاد الى قريته عين عمدة لساحل سليم ثم ناظرنا لمقسم أبى تيج وديروط ومنح سلطة واسعة ، ثم رقى الى منصب وكيل مديرية جرجا بأسىوط (٧٣) ، وذلك لانه ساعد سعيد باشا بتقديم الميرة للجيش ضد عربان اولاد المصرى الذين ثاروا على الحكومة فى عام ١٨٥٧ (٧٤) ، ثم ترك محمود سليمان وظائف الحكومة لإدارة أملاكه التى ورثها عن والده سليمان عبد العال ، وكانت هذه الاملاك تقع فى أسىوط وجرجا وقد استطاع أن يضيف الى أملاكه ٢٠٠ فدان من الأراضى العشورية بناحية تاسا بمديرية أسىوط (٧٥) .

وفى انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٨١ فى عهد الخديو

(٧٠) د . على بركات - نفس المرجع ص ٢٥٠ .

(٧١) فرج سليمان فؤاد - المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٧٢) الياس زاخورا - مرآة العصر ص ١٥٣ ، والأهرام ١٩٢٩/١/٢٣

(٧٣) السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ ، والأهرام نفس العدد ، والسياسة -

١٩٢٩/١/٢٣ .

(٧٤) السياسة نفس العدد .

(٧٥) د . على بركات - نفس المرجع ص ٢٥٠

توفيق ، رشح محمود سليمان نفسه وانتخب فيه ، واختير عضوا
فى اللجنة التى تولت الرد على خطاب العرش حيث القى هو الخطاب
أمام الخديو فى ٢٩ ديسمبر من نفس العام (٧٦) .

ولما قامت الثورة العربية تجنب محمود سليمان الاشتراك
فيها (٧٧) ، وتذكر مجلة الكشكول انه كان ضد الثائرين متضامنا
مع صديقه سلطان باشا (٧٨) .

وقد كان محمود سليمان من أعيان الوجه القبلى الذين أرسل
اليهم محمد سلطان الرسائل بعدم تقديم أية مساعدة للعربيين ، كما
اشترك محمود سليمان مع بعض الأعيان فى تقديم الهدايا للقواد
جيش الاحتلال كما ذكرنا من قبل (٧٩) .

وقد اعتزل محمود سليمان العمل السياسى بعد الثورة
العربية ، وعاد مرة أخرى الى بلده عام ١٨٨٢ وظل هناك حتى
١٨٩٥ .

ويعمل د . هيكى ذلك بأنه « قد عزف عن الاشتراك فى أى عمل
تحت النظام الجديد الذى فرضه الانجليز على مصر حين استصردوا
من الخديو توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية (٨٠) » .

(٧٦) السياسة اليومية ١٩٢٨/٩/٢٧ وفيها نص خطاب العرش الذى
ألقاه محمود سليمان .

(٧٧) د . محمد حسين هيكى : تراجم مصرية وغربية ٧٥ - ١٧٧ ،
الاخبار - ١٩٢٩/١/٢٣ شيخ مصر الوقور يلقى ربه ، ١٩٢٩/١/٢٧ الرجل
الذى لا يموت .

(٧٨) الكشكول : ١٩٢٩/١/٢٥ وأيضا السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ والتى
ذكرت انه كان خصما للعربيين حتى انتهت الثورة ودخل الانجليز مصر .
(٧٩) د . سمير طه : المرجع السابق ١١٠ - ١١١ .
(٨٠) د . محمد حسين هيكى : المرجع السابق نفس الصفحة .

وان كنا نرى أن محمود سليمان ان لم يكن قد وقف ضد الثورة العربية صراحة ، فهو على الأقل قد رحب بقدوم الاحتلال بدليل « تقديم الهدايا » مما يوضح لنا ان عدم اشتراكه فى النظام الجديد الذى أقامه البريطانيون لم يكن كراهية فى هذا النظام بل لمطروف خاصة به قد تكون لإدارة أملاكه ، كما أنه قد اشترك بالفعل بعد ذلك فى عام ١٨٩٦ كعضو فى مجلس شورى القوانين تحت هذا النظام .

وبالموضع فى الاعتبار أن اجراءات الاحتلال الاقتصادية كانت لصالح طبقة الأعيان التى ينتمى اليها محمود سليمان فقد استطاعت هذه الطبقة بالفعل أن تزيد ملكياتها فى ظل الاحتلال ، حيث بلغت على سبيل المثال « ملكية اثنين من أبناء محمود سليمان هما على محمود ، وحنفى محمود ٢٥٠٠ فدان بمديرية أسيوط ، بينما وصلت ملكية محمد محمود فى عام «١٩١٤» ، ١٥٠٨ فدان بمديرتى أسيوط ورجا « (٨١) » .

وكانت بداية اشتراك محمود سليمان فى النظام الجديد الذى أقامه الاحتلال عام ١٨٩٦ ، حيث أصبح عضوا فى مجلس مديرية أسيوط (٨٢) .

وانتخب عضوا فى مجلس شورى القوانين ثم تجدد انتخابه ١٨٩٩ لخروج اسمه عن طريق القرعة « لتغير نصف أعضاء مجالس المديريات » وعين وكيلا منتخبا للمجلس فى ٢٢ مارس وتم تثبيته فى فبراير ١٩١١ واستمر وكيلا الى أن حل المجلس عام ١٩١٢ (٨٣) .

(٨١) على بركات : المرجع السابق ٢٥١ .
(٨٢) فرح سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٧٧ ، السياسة - ٢٨ - ١
١٩٢٩ .
(٨٣) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ص ٥٧ - ٥٨ - ٦ .

وبداية فائه بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال وقى عهد الخديو عباس حلمى الثانى « ١٨٩٢ - ١٩١٤ » بدأت تظهر روح المعارضة فى تلك المجالس (٨٤) ، نتيجة لموقف هذا الخديوى المناوئ للاحتلال كرد فعل لخلافه مع اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر (٨٥) .

ولعوامل أخرى تلك المعارضة التى تأرجحت بين القوة والضعف فى هذه الفترة (٨٦) .

ولم يكن لمحمود سليمان دور ايجابى فى مجلس شورى القوانين بحكم طبيعة تلك المجالس الاستشارية «فأراؤها غير ملزمة للحكومة» (٨٧) ، كما أن درجة ثقافة ووعى النواب كانت محدودة بشكل اقتصر فى الغالب على الدفاع عن مسائل تتعلق بمصالحهم الخاصة (٨٨) .

وأىضا بحكم كون محمود سليمان ينتمى الى طبقة الأعيان «المحافظين» . وبالنظر لكل تلك الأسباب نستطيع أن نرصد له بعض المواقف سواء فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية واضعين فى اعتبارنا تلك الأسباب .

ففى الجمعية العمومية ١٩٠٧ يتقدم محمود سليمان بطلب «توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة» (٨٩) .

(٨٤) د. رؤوف عباس - المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٨٥) د. يونان لبيب - المرجع السابق ص ٨٦ .

(٨٦) د. رؤوف عباس - المرجع السابق انظر لمزيد من التفاصيل حول

هذا الموضوع ٢٢٠ - ٢٢٦ .

(٨٧) د. يونان لبيب - المرجع السابق ص ٩٠ .

(٨٨) د. أحمد زكريا - حزب الأمة ٢٤٥

(٨٩) المرجع السابق - ٢٤٨ .

وكان هذا الطلب هو الذى نادى به حزب الأمة الذى رأسه محمود سليمان والذى اتفق كذلك مع فكر سلطات الاحتلال سواء كان المعتمد البريطانى كرومر أو جورست ، رغم مطالبة الحركة الوطنية فى تلك الفترة والتي تزعمها الحزب الوطنى بحياة نيابية كاملة (٩٠) وفى عام ١٩٠٨ اشتدت حركة المطالبة بالدستور فى مصر نتيجة للتطورات التى حدثت فى ذلك العام ، سواء لما عرف بسياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست أو لحركة العرائض التى تزعمها الحزب الوطنى ، كذلك لإعلان الدستور فى تركيا ١٩٠٨ ، وأيضاً كرد فعل لتصريح وزير الخارجية البريطانى ادوارد جراى فى ٣١ يناير عام ١٩٠٨ فى مجلس العموم البريطانى الذى جاء فيه « اننا نكتفى الآن بتوسيع صلاحيات مجالس المديريات والبلديات ، أما تطوير النظم النيابية فيجب أن يكون بطيئاً (٩١) » .

فكان طبيعياً إزاء تلك التطورات ، أن تنتقل حركة المطالبة بالدستور الى مجلس شورى القوانين ، حيث اشتد الجدل حول الموافقة على طلب المجلس النيابى فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ولكن الحكومة تدخلت واستبدلت صيغة طلب المجلس النيابى « بالاشتراك الفعلى مع الحكومة » وذلك من خلال الدور الذى لعبه كل من « محمود سليمان والشواربى » اللذين تمكنا من تغيير الاقتراح بطلب المجلس النيابى من أساسه (٩٢) .

ويعلق سعد زغلول فى مذكراته على ذلك الموقف « بأن هناك احتمالاً بأنهما قد اتفقا مع بطرس - رئيس الوزراء فى ذلك الوقت -

(٩٠) د يونان لبيب - المرجع السابق انظر الفصل الثانى وايضا ص ١٦٨ : ١٩٩ نفس المرجع .

(٩١) د يونان لبيب : المرجع السابق ص ٩٠ .

(٩٢) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

على ذلك حيث ان الناس يتحدثون فى القهاوى بأن الطلب والجواب متفق عليهما من قبل (٩٣) *

وفى ١٨ فبراير عام ١٩٠٩ يتقدم محمود سليمان بطلب جاء فيه أن مشروع توسيع اختصاصات مجالس المديرية لايحقق رغبات الأمة ولا طلبات الجمعية أو المجلس ، وان الاشتراك الفعلى انما يكون بتغيير مجلس الشورى نفسه فى شكله واختصاصاته وجاء فى الاقتراح الذى قدمه « أن يقرر المجلس مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذى يتسق مع حال البلد وابلاغ عدد أعضائه المنتخبين الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة ، وأن يكون رأيسه قطعيا فى القوانين والمسائل المصرية الصرفة حتى يحصل من هذا كله المجلس النيابى التام السلطة بالزمان » (٩٤) *

ويتضح من هذا الموقف أنه ورغم تبني « الجريدة » صحيفة حزب الأمة وذلك منذ عام ١٩٠٨ المطالبة بالدستور والحياة النيابية الكاملة أسوة بالحزب الوطنى الا أن محمود سليمان ومعظم الأعيان لم يطوروا أفكارهم بتلك الدرجة التى تجعلهم يطالبون بمثل هذه الحياة ، فنجد محمود سليمان يعارض فى مجلس شورى القوانين «: اقتراحا بتخفيض النصاب المالى الى النصف بالنسبة لحاملى الشهادات العالية » (٩٥) *

وعندما تقدم أحد النواب باقتراح الا ينتخب مجالس المديرية أكثر من شخص عن كل عائلة ، يرفض محمود سليمان هذا الاقتراح

(٩٣) : المرجع السابق - نفس الصفحات وأيضا - مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ٩ ص ٧٨٣ ح ٢ *

(٩٤) : المرجع السابق ص ٢٥٥ *

(٩٥) د أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٥٧ *

معلقا على ذلك « بأنه يشترط دفع خمسين جنيهها أموالا أميرية فإذا
رفض ولم يوجد ائذان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون
العمل اذن » ؟ (٩٦) •

وقد أوعز محمود سليمان الى ابنه عبد الرحمن محمود بترشيح
نفسه فى مركز أبى تيج لانتخابات مجالس المديريات (٩٧) ، وبذلك
مثلت الأسرة بشخصين فى المجالس النيابية •

ولم يتقدم محمود سليمان نظرا لمرضه للاشتراك فى الجمعية
التشريعية (٩٨) ، وهو النظام الجديد الذى أدخله كتشستر المعتمد
البريطانى الى مصر فى ٢١ يوليو عام ١٩١٣ كبديل عن مجلس
تنورى القوانين والجمعية العمومية (٩٩) •

وربما يرجع السبب فى عدم اشتراكه ايضا الى وجود ولديه
محمد محمود حيث انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية (١٠٠) ،
وكذلك عبد الرحمن محمود الذى انتخب عضوا عن دائرة أبى تيج
فى الجمعية التشريعية فى نفس الفصل التشريعى (١٠١) •

وهكذا اشتركت أسرة محمود سليمان فى النظام الجديد ، مما
يؤكد على حرص أبنائها على الاشتراك فى المجالس النيابية كبقية

(٩٦) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢٥٧ •

(٩٧) المرجع السابق - ص ٢٤٤ •

(٩٨) فرج سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٧٨ •

(٩٩) د. يونان لمبب - المرجع السابق • لمزيد من التفاصيل عن الجمعية

التشريعية ١٨٤ - ١٨٩ •

(١٠٠) مضابط الجمعية التشريعية - دور الانعقاد الاول ١٩١٤/٢٢/١

الى ١٩١٤/٦/١٧ ، ص ١٠ •

(١٠١) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ، ص ٨٥ ج

الأعيان ، رغبة منهم فى مزيد من السلطة لزيادة نفوذهم وحماية مصالحهم وايضا لتأصيل هيبتهم فى مديرياتهم * .

ولم يختلف موقف محمود سليمان من الخديو عباس حلمى ومن الاحتلال عن موقف غالبية الأعيان ، من العداء للخديو «السلطة الشرعية» وتأييد الانجليز «السلطة الفعلية» (١٠٢) * . وذلك على الرغم من أن محمود سليمان كان من الأعيان الذين أيدوا الخديو عباس أبان الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ ، كذلك القى محمود سليمان خطبة أمام الخديو عباس عندما زاره فى منزله عام ١٨٩٣ عبر فيها عن ولائه وإخلاصه (١٠٢) * .

ولم يلتزم الأعيان بتلك السياسة على مختلف المراحل ، وإنما تخللها فترات وإن كانت محدودة تبدلت فيها المواقع ، وخاصة فى عام ١٩٠٨ بعد مجيء جورست المعتمد البريطانى ، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديو عباس وأهمل الأعيان ، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم بالخديو ، ورغم ذلك فقد استمرت صفة العداء غالبية على وجه العموم (١٠٤) * .

وفى محاولة للأعيان وخاصة «أعضاء حزب الأمة» تحسين العلاقة بينهم وبين الخديو ، يقبل محمود سليمان يد الخديو مرتين فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٩ (١٠٥) * .

وان كان قد تخلف عن توديع الخديو عندما سافر الى الحج

-
- (١٠٢) د. يونان لبیب - المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٦ * .
(١٠٣) أحمد شفيق - مذكراتى فى نصف قرن ، ص ٨٦ ج ٢ * .
(١٠٤) د. يونان لبیب - المرجع السابق * انظر لمزيد من التفاصيل الفصل الخامس * .
(١٠٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ، ص ١٣٢ * .

فى ديسمبر ١٩٠٩ فىذكر سعد زغلول فى مذكراته « أن محمود قد اعتذر أمام أخوانه بالمرض سترأ لكسوفه » (١٠٦) .

٩١ ما عن علاقة محمود سليمان بالاحتلال ، فكما ذكرنا من قبل كان الأعيان ومنهم محمود سليمان قد رحبوا بقوات جيش الاحتلال، كما استمروا فى تأييده حتى مجىء جورست عام ١٩٠٨ عندما تغير موقفهم نتيجة للوفاق بينه وبين الخديو . وقد ربطت الصداقة بين محمود سليمان واللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ، وحينما أصدر الأعيان صحيفة «الجريدة» فى ٩ مارس ١٩٠٧ قيل انها قامت بوحى من كرومر ، حيث كاشف أنصاره والمتريدين عليه ومنهم محمود سليمان بتلك الفكرة فأطلعوه على رغبة الشيخ محمد عبده فى إصدار صحيفة تعبر عن الأعيان ولكن وفاته حالت دون إصدارها (١٠٧) .

وتذكر جريدة المقطم فى ١٤ - ٩ - ١٩٠٦ بأن البعض قد تنبأ « للجريدة » صحيفة حزب الأمة بأنها ستكون بمنزلة الخطام من البعير يقودها به الاحتلال الى مايريد ، واستدلوا على ذلك بما بين الزعيمين « زعيم الاحتلال » كرومر « وزعيم الجريدة » محمود سليمان من المودة والموالة ، وبأن أكثر أعضاء « الجريدة » ممن تشغلهم الأمور الزراعية عن النظر فى الشؤون الاجتماعية والسياسية (١٠٨) .

وان كان الأستاذ لطفى السيد يحدثنا فى مذكراته بأمر مختلف ان قال « أنه بعد توقيع الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤ بين انجلترا

٠ (١٠٦) مذكرات سعد زغلول ك ١٣ ص ٦٨٥

٠ (١٠٧) د. أحمد زكريا : نفس المرجع ص ٥٦

٠ (١٠٨) المقطم : ١٩٠٦/٩/١٤

وفرنسا فكرنا فى اصدار جريدة حرة غير متصلة بالخديوى أو
الوكالة البريطانية ، فالفنا شركة الجريدة فى بيت محمود سليمان
وانتخبت أنا مديرا لها ورئيسا لتحريرها ومحمود سليمان رئيسا
لشركة ووكيلها حسن عبد الرازق « (١٠٩) » .

وبالإضافة الى ما ذكره الأستاذ لطفى السيد فان هناك اسبابا
أخرى عجلت بالأعيان الى اصدار جريدتهم فى ٩ مارس ١٩٠٧ (١١٠) .

وبعد عدة شهور أعلن حسن عبد الرازق فى ٢٠ سبتمبر
١٩٠٧ ، تحويل شركة « الجريدة » الى حزب الأمة ، وتم اختيار
محمود سليمان رئيسا للحزب وحسن عبد الرازق وعلى شعراوى
وكيلين وقد استمر محمود سليمان رئيسا للحزب حتى قيام الحرب
الأولى ١٩١٤ (١١١) .

ومن الواضح أن مكانة محمود سليمان « السياسية » قد بلغت
حدا جعلته مقبولا من جميع اطراف الخلاف الدينى الذى تفجر فى
ذلك الحين ، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والأقباط كان محمود
سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه ، فقد كان وكيلا للمؤتمر
المصرى الذى عقد فى ١٩١١ من أجل ازالة اسباب هذا الخلاف (١١٢)

وبالنسبة لما يقال أن الانجليز قد عرضوا عرش مصر على

(١٠٩) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٤٤ .

(١١٠) د يونان لبيب : المرجع السابق . انظر الفصل الاول .

(١١١) د يونان لبيب - المرجع السابق ص ٤٦ السياسة اليومية -
١٩٢٩/١/٢٣ - محمود سليمان حياته وموته .

(١١٢) د محمد حسين هيكل - المرجع السابق ١٧٨ - ١٧٩ . وايضا
الاتحاد - ١٩٢٩/١/٢٣ ، السياسة اليومية ١٩٢٩/١/٢٣ .

محمود سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل ، ورفض محمود سليمان ذلك العرض لأنه جاء عن رغبة الانجليز(١١٣) .

وبغض النظر اذا كان هذا حقيقة أم اشاعة ، فان دلالاتها تشير الى حجم أسيرة محمود سليمان على اعتبار انها من أكبر الأسر المصرية الى حد ترشيح عميدها سلطانا على مصر ، وأيضا تؤكد على مصيرية هذه الأسرة لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود سليمان غير أن محمود تميز عليها بأنه من أصل مصرى .

وعند بداية النهضة الوطنية فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، كان محمود سليمان معتزلا للحياة العامة منذ عام ١٩١٤ معتكفا فى بلدته ساحل سليم ، فقد كان قد جاوز الثمانين(١١٤) .

ولكن هذا لم يمنعه من الخروج عن عزلته وأصبح منزله مقرا للحركة الوطنية(١١٥) .

وبعد أحداث ثورة ١٩١٩ تكونت لجنة الوفد المركزية التى رأسها محمود سليمان وذلك بعد سفر الوفد الى أوروبا(١١٦) ، وأصبح محمود سليمان بمثابة الأب من الجميع يحاول أن يفض كل خلاف يحدث بين أعضاء اللجنة المركزية حفاظا على الاتحاد(١١٧) .

وتبدو صحة هذا الكلام من رسالة لعبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ١٩١٩/٩/١ ، يقول فيها انه « يخشى على عواطف محمود

(١١٣) مصطفى أمين - من واحد لعشرة ص ١٨ - ١٩ . وأيضا حافظ

محمود - أسرار الماضى ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(١١٤) الاتحاد - ١٩٢٩/١/٢٣ . وأيضا محمد حسين هيكل - المرجع

السابق - ١٧٨ - ١٧٩ .

(١١٥) نفس النورية والعدد .

(١١٦) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٣ .

(١١٧) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٥ .

سليمان كثيرا حتى لايتأثر فيمرض ، فتقع رئاسة اللجنة الثانية تحت
رئاسة ابراهيم سعيد وكيل اللجنة «(١١٨)» *

ويستمر محمود سليمان فى العمل فى رئاسة اللجنة المركزية ،
وعند وصول برقية من الوفد الى سليمان برغبة أعضائه فى العودة ،
على اثر اعتراف أمريكا بالحماية الانجليزية على مصر يعلق قائلا :
« كل من افشى سر هذه البرقية عدوته لهذا الوطن فلينفقوا
ما جمعنا له من أموال الأمة فاذا نفذت فليعودوا ، أما الآن فليظلوا
يواملون السعى ذلك هو الجسواب الوحيد الذى يجب ان نجيب
به » «(١١٩)» *

وقد رفض ان يلزم منزله عندما أمرته السلطة العسكرية
الانجليزية واجاب قائلا « أنا الذى يحق لى ان اقول لهم اخرجوا من
بلدى وليس يحق لهم ان يحرموا قوتى حريتى فى وطنى » «(١٢٠)» *

ورغم ذلك فقد خضع لأوامر السلطة العسكرية ، حيث أرغمته
على مغادرة القاهرة والاقامة فى ساحل سليم «(١٢١)» *

ثم ساءت حالته الصحية بعد ذلك واضطر الى اعتزال الحياة
السياسية العامة «(١٢٢)» وينبغى أن نوضح أن اشتراك محمود سليمان

(١١٨) د. محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٣٨

- ١٣٩ *

(١١٩) الاهرام - ١٩٢٩/١/٢٥

(١٢٠) الاهرام - العدد السابق *

(١٢١) البلاغ - ١٩٢٩/١/٢٤ ، ٣ - أيضا الاخبار - ١٩٢٩/١/٢٣

ترجمة لمحمود سليمان « شيخ مصر الوقور » *

(١٢٢) روز اليوسف - ١٩٢٩/١/٢٩ *

فى ثورة ١٩١٩ كان امتدادا لاشتراك كبار الملاك فى الثورة ولأسباب عديدة ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، دفعت بالأعيان الى الاشتراك فى ثورة ١٩١٩ . ولكنهم تمسكوا بالوسائل السلمية « للحصول على الاستقلال » وذلك حفاظا على مصالحهم وخشية من ضياع امتيازاتهم الاجتماعية « (١٢٣) » .

وبعد اجتماع اللبى بكبار الملاك ومنهم محمود سليمان فى ٢٦ مارس ١٩١٩ يوجه الأعيان نداء فى الصحف الى الشعب المصرى يطالبونه بالهدوء ووقف كل أعمال العنف (١٢٤) . مما ترتب بالتالى على ذلك عدم استثمار ثورة ١٩١٩ كما يجب وتوجيهها لصالح قضية الاستقلال وانتصار فكرة المفاوضات مع الانجليز ، كطريق لحل المسألة المصرية (١٢٥) .

وقد أيد محمود سليمان وأولاده دخول مصر فى المفاوضات الرسمية عام ١٩٢٠ ، حيث يذكر الأستاذ كامل سليم أنهم كانوا من العاملين على دخول مصر هذه المفاوضات (١٢٦) .

وبالإضافة الى الدور السياسى لمحمود سليمان كان هناك دوره الاجتماعى فقد أوقف قطعة أرض من أجل انشاء مدرسة صناعية بأسىوط ، حيث تنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليها لمجلس مديرية أسىوط ليتولى ادارة شئونها بعقد تاريخه ٢٦ يناير

(١٢٣) د . عاصم دسوقى - كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ص ٢٧٢ .

(١٢٤) نفس المرجع ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .

(١٢٥) نفس المرجع - ص ٢٧٢ انظر المزيد من التفاصيل حول هذا

الموضوع الفصل (٤) من نفس المرجع .

(١٢٦) كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى ص ٤٧ .

١٩١٢ ، يخوله الحق فى استردادها من المجلس اذا لم يتم بتنفيذ شرط الوقف (١٢٧) .

وقد قيل فى ذلك انه بعد وفاة سليمان عام ١٩٢٩ ، وجد فى أوراقه أنه قد أوصى الى ابنه حفى محمد بتلك الأرض التى وهبها للمجلس ، مما أدى الى خلاف بين حفى ومجلس المديرية حيث حاول حفى استرداد الأرض ، فذهب أعيان المجلس الى محمد محمود وكان وقتئذ رئيسا للوزراء ١٩٢٩ للشكوى من تصرفات شقيقه ، ولكن محمود ظاهر شقيقه (١٢٨) .

وتبدو تلك المسألة بعيدة عن التصديق وذلك لأن محمود سليمان قد أخرج ثروته كلها لأبنائه فى ١٩١٦ أى قبل وفاته بـ ١٣ عاما (١٢٩) وأيضا لطول الفترة التى وهبها محمود سليمان للمديرية وهى ١٦ عاما ، كما أنه بحجم أسرة محمود سليمان ونفوذها فى مجلس مديرية أسيوط كان بإمكان الأسرة استردادها دون أية مشكلة ، وأيضا فان سعد زغلول عندما كان وزيرا للمعارف قد زار مدرسة محمود الصناعية فى ٦ يناير ١٩٠٧ فى أبى تيج ويذكر ذلك فى مذكراته (١٣٠) .

ومن ثم يتضح لنا أن محمد محمود قد خرج من أسرة تنتمى جذورها الى طبقة الأعيان «وهى من الأسر المصرية القليلة التى تولت منصب الإدارة فى مصر منذ وقت مبكر حيث لم يكن يصل فى ذلك

(١٢٧) فرج سليمان فؤاد - المصدر السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(١٢٨) روز اليوسف - العدد ١٧٥ ١٩٣٠/٦/٣ .

(١٢٩) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٣ ، والسياسة ١٩٢٩/١/٢٣ .

(١٣٠) مذكرات سعد المشورة - ك ٥ ص ١٨٧ .

المعهد المبكر الى مناصب الحكم من المصريين الا قليل» وذلك على حد قول الشيخ مصطفى عبد الرازق (١٢١) .

وايضا هي أسرة تشتغل بالعمل السياسى ، مما انعكس كل ذلك بحكم النشأة والطبقة التى خرج منها محمد محمود بالاضافة الى تعليمه العصرى فى ذلك الوقت على شخصيته واشتغاله بالعمل السياسى . وكان لذلك بالغ الأثر على توجهاته السياسية فيما بعد .

الفصل الثانى

محمد محمود - صناعة معتدل !

ولد محمد محمود فى ٤ أبريل عام ١٨٧٨ فى ساحل سليم مركز
أبى قبيج بأسىوط ونال الشهادة الابتدائية من مدرسة أسىوط عام
١٨٩٢ ، والتحق بعد ذلك بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة حيث أتم
دراسته بها فى عام ١٨٩٧ (١) .

ثم أرسله والده محمود باشا سليمان الى إنجلترا ، حيث
درس فى كلية باليول جامعة أكسفورد وحصل على الدرجة الثانية
فى التاريخ أى دبلوم فى علم التاريخ الحديث ، وذلك رغم صعوبة

(١) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٣٠
محفوظة رقم ٣٨٥٧ دولا ب ٣٧٦ ليس دقيقا ما ذكره فرج سليمان فى المرجع
السابق وزكى مجاهد - والمصدر السابق والسياسة الأسبوعية على أنه ولد
فى ١٨٧٧ .

الدراسة باللاتينية التى لم يتعلمها قبل دخوله الكلية ومطالعة أشياء كثيرة معتاد عليها الطلبة الانجليز(٢) . ويعتبر محمد محمود أول مصرى تخرج من جامعة اكسفورد(٣) .

وقد كان لأصول محمد محمود الاجتماعية تأثير كبير على تكوينه السياسى الذى انعكس بعد ذلك على حياته السياسية من احساس بالتميز والرغبة فى اعطاء هذه المكانة الاجتماعية قدرا من السلطة(٤) ، ويتضح ذلك من عدة مواقف :

فعندما عرض سعد زغلول فى ٢٠ فبراير عام ١٩١٩ على زملائه فى الوفد أن يأنذروا له فى أن ينفذ ما يقررونه من ارسال أوراق الى الخارج بطريقة سرية يباح له الا يذيعها فيهم ، امتعض لذلك محمد محمود وقال غاضبا ان شرفه وشرف الأعضاء يأبى ذلك. ويعلق سعد على ذلك بقوله فلم يكن الا ان عدلت عن الاقتراح متأسفا(٥) .

كما يروى سعد أيضا عن أن محمد محمود قد رفض أن يساكن بعض أعضاء الوفد عند مفاوضات ملنر لأنهم ليسوا من طبقاته(٦) .

كما انه اثناء النفى فى مالطة كان كلما حضر ضابط السجن اليهم « يتحدث محمود معه من غير أن يكلف نفسه عناء ترجمة مايدور بينهما من الحديث الذى يختص فى الاغلب بحاجتنا ، ويلوح

(٢) ملف خدمة محمد محمود - نفس المصدر والمحافظة .

(٣) المقطم - ١ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤) د. أحمد زكريا - حزب الاحرار الدستوريين ص ١٠٩ .

(٥) مذكرات سعد زغلول - كراس ٣٤ ص ١٩١٩ .

(٦) د. أحمد زكريا - نفس المرجع والصفحة .

لى أنه يفعل ذلك حتى يظهر أمام الضابط بأنه لم يكن مترجما بل رئيسا «(٧) .

وما زال الحديث لسعد زغلول إذ يروى أنهم قد اتفقوا أثناء النفي على تقديم مساعدة لبعض الأسرى المصرية الفقيرة ، فما كان من محمود إلا أن كتب هو الأمر ومضاه وأرسله الى بعد ذلك من قبيل الاحاطة، مع اننا لم نتفق على أن يكون الامضاء منه(٨) .

وأنهم اذا جلسوا لقراءة الجرائد خصوصا المصرية منها ، وتولى أحد غيره (أى محمود) القراءة ينشغل عنهم بالقراءة وحده ويغضب اذا دعى للاستماع كالباقي(٩) .

وأنه أيضا اذا تناول جريدة انجليزية ليترجمها يغضب اذا غمضت على السامعين ترجمته ويغضب اذا شاركه اسماعيل(*) فيها(١٠) .

وعندما كان محمد محمود فى لندن عام ١٩٢٩ ، حجز على باخرة ايطالية للعودة الى مصر ، وتصادف ان الملك فؤاد قد حجز على نفس الباخرة ، وبهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الانجليز عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد ، فكان جوابه كـ لا بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر(١١) .

(٧) مذكرات سعد - كراس ٣٥ ص ١٩٣٢ .

(٨) نفس المصدر والكراس والصفحة .

(٩) مذكرات سعد : كراس ٣٥ ص ١٩٣٢ .

(*) يقصد اسماعيل صدقى .

(١٠) المذكرات : نفس المصدر والصفحة .

(١١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٣٠٨ .

حقيقة انه كان هناك دائما خلاف بين الملك قؤاد ورئيس وزرائه محمد محمود ١٩٢٨ : ١٩٢٩ ، وهو ما سيرد في حينه .

الا ان الاستاذ أحمد شفيق يعلق على هذا الخلاف بأن صلابة الرأي عند محمود هي التي أحدثت الجفاء بينه وبين الملك قؤاد ، فقد كانت الجفوة وصلابة الرأي خلقين في محمود يضسعهما في موضع وفي غير موضع حتى ولكأنه يحسبها ظاهرة من مظاهر العز والجاه (١٢) .

وأیضا فان في اجابة محمد محمود هذه كثيرا من الاعتزاز بالنفس وهي صفة لازمت طوال حياته كما انها اُصْدَق تعبير عن شعوره بانتمائه الاجتماعي وآخر هذه المواقف عندما علم محمد محمود وكان رئيسا للوزراء في ١٩٣٩ ان رئيس نادى محمد على وكان من الامراء ، قد منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول احدى غرف النادى بحجة أنها مخصصة للامراء فقط ، فما كان من محمود الا أن ذهب الى النادى وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها (١٣) .

كما انتصر محمد محمود لأسرة مصرية أرادت الاشتراك في عضوية نادى الفروسية ، فرفض طلبها بدعوى انهم فلاحون ، وصرح مظلوم وقتئذ وكان رئيسا للوزراء ، انه فلاح ابن فلاح ، وأن حكومته لن تسمح بعودة نظام الطبقات في مصر (١٤) ، أنه لايسمح أن يكون في مصر من يحتقرون الفلاحين (١٥) ، ولايعنى هذا أنه

(١٢) أحمد شفيق . الحولية السادسة ص ١٥٨٨

(١٣) مصطفى أمين : ليالى فاروق ص ١١١ : ١١٢ .

(١٤) آخر ساعة : العدد «٣٣٣» ٩ - ٢ - ١٩٤١ ومصطفى أمين المرجع

السابق ١١٢ - ١١٤ .

(١٥) السياسة الاسبوعية . ٨ - ٣ - ١٩٤١ .

مجرد فلاح من سواد المصريين بل من أعيان الفلاحين (١٦) .

وكان لثقافة محمود الانجليزية تأثير أيضا على حياته السياسية وتوجهاته بعد ذلك المالية للانجليز ، مما يتضح من المواقف الآتية :

يتضح هذا التأثير من تدرج محمود السريع فى الوظائف الحكومية ، فمن وكيل تفتيش غير دائم فى المالية الى نائب مفتش فى نفس الوزارة من عام ١٩٠١ الى ١٩٠٣ ، ومن سكرتير خاص لمستشار الداخلية الانجليزى فى نوفمبر عام ١٩٠٥ الى مدير للفيوم فى عام ١٩٠٦ (١٧) . وقد امتدح جورست المعتمد البريطانى محمد محمود عندما كان مديرا للفيوم ، ووصفه بأنه « جنترلمان ونحِب مساعدته وإن كان صغير السن » (١٨) . ويبدو ذلك متمشيا مع سياسة الاحتلال فى احتضان الأعيان واعطائهم الوظائف الحكومية (١٩) .

ويشير سعد زغلول فى مذكراته فى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ عن تأثير الثقافة الانجليزية على محمود فيقول : « أن الوفد قد قرر استدعاء مكرم عبيد للقيام بترجمة الأعمال الانجليزية ، فعارض محمود بشدة قائلا ان المقصد من هذا الاستدعاء مكابدة هو لا العمل ، ورغم حاجة الوفد المشديدة لترجم لكثرة الأعمال الانجليزية من قراءة الصحف والرد على المراسلات وغير ذلك ، فإن محمد باشا لايمكن مهما تفرغ أن يقوم بكل هذه الأعمال ولكنه غير متفرغ لها

(١٦) د . أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٠٩ .

(١٧) دار المحفوظات المصرية : ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٢٣٠

محظظة رقم ٣٨٥٧ دولا ب ٣٧٦ .

(١٨) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ١٢ ص ٤٧٧ .

(١٩) د . أحمد زكريا - المرجع السابق لمزيد من التفاصيل حول احتضان

الاحتلال لآبناء الأعيان ٢٣ - ٢٦ .

من جهة ولاصبر له على المشغل من جهة وفى كثير من الأحوال يرفض العمل ، أما لأنه ليس من رأيه أو لعناد شخصى « (٢٠) » .

كما عارض محمود فكرة ارسال مكرم الى أمريكا ، الا اذا تعذر سفره ، ويواصل سعد تعليقه بقوله « ومن هذه الحوادث تأكد لى أن محمود غيور جدا ومعجب بنفسه ، وأنه يريد أن يحتكر فى شخصه اللغة الانجليزية وكل عمل له صبغة انجليزية » (٢١) .

وبعد القبض على عبد الرحمن فهمى ، يقترح محمود على سعد زغلول تعيين محام انجليزى للدفاع عنه ويغضب محمود من سعد لأنه استعظم المبلغ الذى طلبه المحامى ، ويعلق سعد على موقف محمود هذا بقوله : « ماكان بصاحبه ولايعرفه وكل ما فى الامر انه متزوج من احدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج منها هذا الغضوب » (٢٢) .

كما يذكر المدير السابق للفيوم أن محمود كان يتحدث الانجليزية كرجل من أبنائها ، ويسلك سلوك الرجل الانجليزى ، وأنه يملك شعبية كبيرة بين الانجليز وهو ذو نوايا حسنة تجاههم (٢٣) .

وكنتيجة لدراسة محمود الانجليزية فقد اعتبره الموظفون الانجليز شخصا يستطيع أن يتحدث لغتهم (٢٤) . ويوضح صدقى فى مذكراته الأسباب التى أدت الى تجاهله ، بعد أن كان مرشحا قعلا لمنصب رئيس الوزراء فى ١٩٢٨ خلفا لحكومة النحاس ، من أن

(٢٠) مذكرات سعد : كراس ٣٥ من ١٩٤٨ .

(٢١) المصدر السابق - نفس الكراس من ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .

(٢٢) مصطفى أمين - الكتاب الممنوع ج١ من ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٤٥ -

٢٤٦ .

(٢٣) Harris, Murry — Egypt under the Egyptian P. 153.

(٢٤) عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية ص ١٧١ - ١٧٢ .

اللورد لويد المندوب السامى البريطانى قد فضل محمد محمود وذلك
بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الواحدة (٢٥) .

ويظهر كذلك تأثير الثقافة الانجليزية الى جانب بالطبع عوامل أخرى
من التأييد الصحفى من الجرائد الانجليزية لوزارة محمد محمود
الأولى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، فى أى خطوة تتخذها حتى لو كان
تعطيل البرلمان أو عزل ١٣ مستشارا .

فى جريدة « ديلي نيوز » مقال لعضو من لجنة ملنر يقول
فيها « ان تولى محمد محمود الحكم فى مصر ٢٨ : ٢٩ ، يتيح
الفرصة لظهور نوع جديد من الزعماء السياسيين ، فقد كان جميع
من سبقه من الزعماء الذين نشأوا نشأة فرنسية ، ويتحدثون
الفرنسية ، أما محمد محمود فقد نشأ نشأة انجليزية ويتحدث
الانجليزية » (٢٦) .

وتعلق جريدة جلاسجو هرالد على قرار حكومة محمد محمود
بتعطيل البرلمان ١٩٢٨ بقولها « ان الاشخاص الذين نشأوا نشأة
ديمقراطية حقة ، ويعرفون نظم الدساتير حق المعرفة ، يدركون ان حق
الاقتراع العام الذى حصلت عليه مصر لم يكن مرغوبا فيه ، وعلى
كل حال فان التجارب الأخيرة قد اثبتت بوضوح وبدون أى شك أن
الشعب المصرى ليست لديه المقدرة السياسية الكافية حتى يستطيع
أن يجتئ من النظام البرلمانى احسن ثماره ، ويلوح أيضا ان العناصر
التي كان يتألف منها مجلس النواب المثل لم تكن لتمثل حقيقة الشعب
المصرى » (٢٧) .

(٢٥) اسماعيل صدقى - مذكراتى ص ٣٨ - ٣٩

(٢٦) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٣١ .

(٢٧) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢ .

كما نشرت جريدة إيريش تايمز مقالا جاء فيه « انه من المحتمل ان تنتهى مهلة الحكومة البرلمانية فى مصر بالقرار الأخير الذى اتخذته الوزارة المحمودية وعطلت به الحياة النيابية ثلاث سنوات • فقد يستطيع محمود أن يثبه الناس الى الشعور بالمسئولية السياسية، حتى اذا مامرت الثلاث سنوات يصبحون أكثر تعقلا مما دلت عليه التجربة فى السنوات الأخيرة » (٢٨) •

وأىضا فقد علقت مجلة نيريسست انديا عن تعطيل الحياة النيابية فى وزارة محمود ٢٨ : ٢٩ بالتأييد أيضا حيث قالت « ان الثلاث سنوات التى تعطل فيها الحياة النيابية فى مصر ستكون كبيرة الفائدة ، وسوف تجنى منها البلاد أكثر مما جنته أو كان ممكنا . أن تجنيه تحت حكم الوفد وسوف يدرك الشعب المصرى تلك الفوائد فيقدر قيمة الادارة الأمنية العادلة » (٢٩) •

ونشرت التيمز برقية لراسلها أيدت فيها أعمال الحكومة المحمودية ٢٨ : ٢٩ بقولها ، ان أعمال الحكومة فى سبيل الإصلاح تتقدم ، وان الخطوات قد اتخذت لتنفيذ برنامجها الذى وضعت . لانشاء المستشفيات وتنقية مياه الشرب ، واصلاح طرق الري ، وبناء مساكن للعمال الخ •

وقرار الحكومة الذى صدر أخيرا باحالة ١٣ مستشارا من مستشارى محكمة الاستئناف الى المعاش هو خطوة أولى لمشروع واسع النطاق يقصد به ترقية الادارة والقضاء باخال عناصر أمنية • اما برنامج الحكومة بمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة فقد ظهرت نتيجته فى التدابير التى اتخذتها وزارة المعارف لحفظ النظام

(٢٨) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢٦ •

(٢٩) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢٦ •

وتمكنين ابتعاد الطلبة عن الاشتغال بالأمور السياسية والتفرغ لدروسهم . وقد اثمرت هذه التدابير فلم تشترك اغلبيتهم فى حفل تأبين سعد (٣٠) .

وأخر هذه المواقف تمثل فى المقابلة التى جرت فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ بين محمود ومستتر سيسل كامبل أحد موظفى السفارة البريطانية ، أوضح كامبل لمحمود خطورة تنكره لماضيه باتخاذ موقف معاديا للبريطانيين ، وهذا سوف يدمر مكانته ، ويجعله مجرد تابع للزعامات « المتطرفة » وبناء على تلك الحادثة رفض محمد محمود الانضمام للنحاس فى بيانه المعادى للبريطانيين بمناسبة افتتاح البرلمان .

ويعلق لورين المندوب السامى على تلك المقابلة بقوله « ان لمحمود رغبة قوية فى تجنب أى خلاف معنا ، وفى تأكيد الصداقة تجاهنا ، وآمل بالبقاء على روابطنا معه ذات الطبيعة الاجتماعية فى الأساس ، أن تبقى قادرين على ابعاده عن سياسة المتطرف » (٣١) .

ويبرر د . حسين هيكل علاقة الود بين محمود والساسسة البريطانية فى مصر وانجلترا ، بأنها ليس كما يظن البعض لاعتبارات سياسية ، لأن كثيرا ما اشتد الخلاف بينه وبين الساسة الانجليز الى حد كبير ، والدليل على ذلك من وجهة نظره انه قد ظل مبعدا عن الحكم من ١٩٢٩ - ١٩٣٧ ، وهذا الابتعاد مرجعه هذا الاختلاف أكثر منه الى أى سبب آخر » (٣٢) .

(٣٠) السياسة اليومية - ١٩٢٨/١٠/٢٨ .

(٣١) F.O. 407/214 No. 82 Loraine to simon Dec. 19, 1931.

(٣٢) السياسة الأسبوعية - ١٩٤١/٢/٨ .

أما عن شخصية محمد محمود فقد كان للمكانة الاجتماعية التي تمتع بها بالإضافة الى تعليمه العصري تأثير على حياته الخاصة . كان منزل محمود الكائن بشوارع الفلكي والذي بلغت مساحته ١٩٦٤ متراً (٣٢) ، مكانا للاجتماعات السياسية ، حيث عقدت فيه اجتماعات لجنة الوفد المركزية ، وقد شبه د . هيكل المنزل بأنه كان مسرحاً لخطباء الوطنية ، فقد شهد المؤتمر الوطني برئاسة سعد زغلول ١٩٢٦ ، وأيضا هو المنزل الذي صدرت منه الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية في عام ١٩٣٥ (٣٤) .

واعتبر هذا المنزل أكبر صالون أدبي في عصره (٣٥) ، عقد محمد محمود فيه ندواته كل ليلة وكان يأتي اليه سماره وحواريوه وهو بينهم أشبه بصاحب الأمر كلما رد سائلا أو كثر في وجهه محتاج . فقد سلك محمود في القاهرة سلوك أهل الصعيد وأبناء البيوتات الكبيرة ، حيث مزج السياسة بالبيوتات ، ونظر إليها وكأنها وجهة قبل أن تكون لباقسة ، وفروسية قبل أن تكون مساورة ومداينة (٣٦) .

وجمع محمود أيضا حوله الشعراء والأدباء كمحمود حسن اسماعيل ، وكامل الشناوي وحافظ ابراهيم (٣٧) ، الذي أعانه بمبلغ من المال لنشر قصيدته العمرية (٣٨) .

-
- (٣٣) ملف خدمة محمد محمود - المصدر السابق .
 (٣٤) السياسة الأسبوعية : ١٥ - ٢ - ١٩٤١ ، العدد ٨ - ٣ - ١٩٤١ .
 (٣٥) السياسة الأسبوعية - ٨ - ٣ - ١٩٤١ .
 (٣٦) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ص ١٧١ - ١٧٢ .
 (٣٧) السياسة الأسبوعية . ١٥ - ٢ - ١٩٤١ .
 (٣٨) زكي مجاهد . الاعلام الشرقية ج١ ص ١٦٢ - ١٦٣

وكان محمود يروى الشعر ويقص القصص ويتحدث فى العلم والدين والسياسة (٣٩) .

وأجمعت الجرائد الحزبية على نزاهة محمود وعفة لسانه حتى لقب بالزعيم النبيل ، فلم يكن يسمح لنفسه فى أغلب الأحوال بقول كلمة نابية فى حق خصومه (٤٠) .

وقد انعكست تلك الشخصية على تصرفاته المالية ، فعندما أصبح وزيرا للمالية عام ١٩٢٧ وصله شيك مكافأة له ، بوصفه عضوا فى مجلس ادارة ترام الرمل بمقتضى منصبه ، فما كان منه الا أن رفض قبول المبلغ ، لانه لم يشهد جلسة واحدة من جلساته رغم أن البعادة قد جرت على صرف المكافأة لوزير المالية ، ولكنه أصر على عدم قبولها طوال مدة تقلده الوزارة (٤١) .

وحين عرضت على القضاء قضية القذف التى رفعها اسماعيل صديقى عندما كان رئيسا للوزراء فى عام « ١٩٣٢ » ضد محمد محمود ، طلب محمود تأجيلها قائلا « ان التهمة الموجهة الى تقتضى أن أمس شخص خصمى ، وكان صدقى مريضا لايمك السماع عن نفسه ، فاجلوا القضية أو احكموا على بغير دفاع » (٤٢) .

كما جرت العادة أن يوافق البرلمان على الاعتمادات غير المنظورة ، من غير أن يبحث فى أوجه صرفها ، ولكن محمود وضع تقليدا حينما طلب فى عهد وزارته الموافقة على اعتماد خمسين ألف

(٣٩) الاهرام : ١٢ - ٢ - ١٩٤١ مقال لكامل الشناوى .

(٤٠) الاهرام : ٤ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤١) المقطم : ١٦ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤٢) المقطم : ١٩٤١/٣/٩ .

جنيه وقبل أن يوافق البرلمان وقف محمود وبين للبرلمان الالوجه الذى سينفق فيها المبلغ (٤٣) .

وعندما سافر محمود الى لندن للمفاوضة بشأن التكنات عام ١٩٣٨ ، جاءه أحد سكرتيريه طالبا نقودا وظن السكرتير أن محمود سيأمر له بمبلغ من المصاريف السرية جريا على العادة المتبعة ، ولكنه فوجئ عندما أخرج « محمود » دفتر الشيكات وحرر له مبلغا من المال فلما تمتع السكرتير ، قال له انى لا أستطيع التصرف الا فى اعتماداتى الخاصة التى أملك التصرف فيها (٤٤) .

وعندما كان مريضا فى عام ١٩٤١ أراد أن يستقيل من مجلس النواب ، لانه يتقاضى مرتبه وهو لم يدخله منذ عشرة شهور ، ولكن ابنه أقنعه بالبقاء ، فوافق على شرط التبرع بالمرتب للجمعيات الخيرية (٤٥) .

وقد رفض محمود طوال حياته الاشتراك فى أية شركة من الشركات أو عضوية أى بنك ، لأنه رأى أن فى هذا الاشتغال ما قد يكون مثارا للشبهة والرجل الذى يحمل اعباء الحكم من وجهة نظره يجب أن يتنزه عن كل شبهة تثور فى الناس بالحق أو على غير حق ، لذلك رفض طوال حياته أن يكون له أى عمل مالى غير ثروته الخاصة (٤٦) .

وكان هذا صحيحا بدليل ما بينه ملفه من أن مساحة أرضه

(٤٣) روز اليوسف : ١٩٤١/٢/٧ العدد ٦٧٤

(٤٤) المصدر السابق . نفس العدد .

(٤٥) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٣/١٥ .

(٤٦) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٣/٨ .

البلغة ١٥٠٨ فدان قد ظلت ثابتة من ١٩٠٢ حتى (*) وقاته عام ١٩٤١ ، كما أنه بالفعل لم يشترك فى أى عمل آخر بخلاف عمله السياسى .

كما مال محمود الى الاتصال بالصحفيين وكان له اصدقاء عديدون من بينهم يترددون عليه .

ويعلق محمود عزمى وهو صحفى على ذلك بقوله « ان محمد محمود كان يعرف كيف يتحدث اليهم ، وكيف يقرب المسافة بينهم وبينهم ، فيشعرهم بضرورتهم له ويعتمداه عليهم » (٤٧) .

وفى حديث صحفى بين محمود واحدى الصحفيات الاجنبيات عام ١٩٢٨ عن المرأة يظهر تفكيره المحافظ تجاهها ، فقد رفض اعطاء المرأة حق التصويت فى الانتخابات ، كما استنكر مايسمى بحركة تحرير المرأة فى ذلك الوقت بقوله انه لا يثق فى هذا التحرير المزعوم وكل واجبه هو المساواة بين الفتى والفتاة فى وسائل التعليم ، وفى هذا تسعى الى تقرير التعليم الاجبارى لكلا الجنسين ، وما عدا ذلك من المطالب فعلى المرأة ان تسعى لنوالها بنفسها على ان يكون ذلك نتيجة لتطور طبيعى (٤٨) .

(*) يذكر ملف محمد محمود ان املكه كانت ٦٧٠ فداناً مركز منفلوط - مديرية اسيوط ، ٢٢٠ مركز أبى تيج ، ٣٠٠ فدان مركز البدروى و ٣١٠ مركز جرجا والبلينا و ٨ أفدنة جنبنة بابى تيج المجموع ١٥٠٨ فدان انظر ملف خدمة محمود فى دار المحفوظات المصرية « رقم ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٧ دولا ب رقم ٣٧٦ » .

(٤٧) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١٣٦ .

(٤٨) محمد محمود : اليد القوية خطب واحاديث ص ١٩٠ : ١٩١ .

« حديث مع دلو تا انترنياخ عن صحيفة نيبوس فنير » .

وعن رأيه فى الاصلاحات المراد ادخالها فى قانون الطلاق ،
اجاب محمود انه ليس فى طريقة الطلاق غبن على المرأة (٤٩) .

علما بأن السيدة هدى شعراوى قد ارسلت له خطابا على
صفحات جريدة السياسة تتساءل فيه عن الأسباب التى أدت الى
تراجع وزارته عن مسألة تعدد الزوجات والطلاق ، وأعربت عن
استيائها لاهمال الوزارة المحمودية جانب المرأة وحقوقها (٥٠) .

وعن رأى أحد المعاصرين لمحمد محمود فيه قال « انه قد جمع
بين القديم والجديد ، عاش عمره متزنا بين هذا وذاك متوخيا الحد
الوسط بين المحافظة والتجديد ، فأبطل حجة الذين لا يرون المدنية
الغربية الا استهتارا وتبذلا للفضائل فقد جمع بين التقاليد الوطنية
وطبقات الحياة الغربية » (٥١) .

وأخيرا فان الوثائق البريطانية تصف شخصية محمود بأنه
كان لا يرى أن هناك أى مصرى يملك ما يملكه هو من الذكاء الى
حد أدارة شئون البلاد بدون الانجليز ومن ثم فهو يريد الإبقاء عليهم
حتى يتمكن من المناورة والوصول الى الامساك بزمام الأمور . وهو
محب للمؤامرات ولديه قدر من الشجاعة ولكن لا يعتمد عليه على
الأطلاق (٥٢) ، وانه شخصية مؤثرة ذكى ونشيط ومتقلب وغير
ويستجيب بسرعة للمسبات الشخصية وعلاقات الصداقة ورد فعله
سريع عدوانى لكل ما يتصوره من قبيل التحقير أو السخرية (٥٣) .

(٤٩) نفسه : المصدر السابق والصفحة أيضا .

(٥٠) السياسة اليومية : ١٩٢٨/٨/٣١ مقال هدى شعراوى الى محمد

محمود رئيس الوزارة .

(٥١) المقطم : ١٩٤١/٣/١٣ كلمة توفيق دوس عن محمد محمود .

F.O., 407 — 203 No. 3 Lloyd to Chamberlain : July (٥٢)

4 — 1926 Notes on Dembers of the new Egyptian Cabinet.

F.O. 407 — 217 No. 65 list of Leading personalities (٥٣)

• ننتقل بعد ذلك الى تتبع تاريخ محمود فى العمل الادارى .

وهل كانت لاصوله الاجتماعية تأثير على عمله ، وما مدى علاقته بالسلطتين الشرعية «الخديو عباس» والفعلية « الانجليز » فى ذلك الوقت .

تدرج محمود سريعا فى العمل الحكومى وذلك بتأثير اصوله الاجتماعية ، فقد قيل ان والده محمود سليمان قد استدعاه من أوروبا قبل اتمام تعليمه لتولى وظيفة مهمة فى احدى النظارات (٥٤) ، وأيضا كنتيجة لسياسة « كرومر » الانجليز فى احتضان ابناء الاعيان واعطائهم الوظائف الحكومية كما ذكرنا من قبل .

فحين عاد محمود من انجلترا عين وكيل مفتش تحت الاختبار بوزارة المالية فى ١٩٠١/١/١ ورقى الى وكيل مفتش بنفس الوزارة فى ١٩٠٢/١٢/١ حيث ثبت فى هذه الوظيفة . ثم انتقل الى وزارة الداخلية وعين مساعد مفتش بها فى ١٩٠٤/١/١ ثم سكرتيرا خصوصيا لمستشار وزير الداخلية الانجليزى مستر ميتشل ١ - ١١ - ١٩٠٥ (٥٥) ، الذى اختار له هذه الوظيفة ، كما حظى محمود برعايته واهتمامه (٥٦) ، ونال الرتبة الثانية فى ٤ مارس ١٩٠٦ (٥٧)

واصبح محمود مديرا للفيوم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٦ واستمر مديرا لها حتى ٢٨ فبراير ١٩١٠ (٥٨) .

(٥٤) المقطم - ١٤/٩/١٩٠٦ العدد ٥٣٠٩ « حظ مصر من المدنية ، الجريدة الجديدة » .

(٥٥) ملف خدمة محمد محمود - نفس المكان والمصدر .

(٥٦) F.O. 407/22 No. 25 List of Leading Personalities Egypt (٥٦)
1937.

(٥٧) ملف خدمة محمود : نفس المصدر والمكان .

(٥٨) نفس المصدر .

ومن خلال عمله كمدير من ١٩٠٦ الى ١٩١٧ ، نلاحظ ان محمود كان شديد الاعتزاز بنفسه لاحساسه الدائم بالتميز ، وبحكم انتمائه الاجتماعى الذى أثر لاشك فى توجهاته بعد ذلك ، فقد اصطدم بالخدو عباس فى عام ١٩٠٦ ، وتطورت علاقته بالانجليز الى حد الاصطدام ثم اجباره على الاستقالة عندما كان مديرا للبحيرة ١٩١٧ .

فكثيرا ما أغضب محمود المفتشين والمستشارين الانجليز ، فتذكر المقطم أن حواشٍ محمود مع مفتش وزارة الداخلية كثيرة ومتنوعة ، أشهرها حادث ذلك المفتش الذى دخل عليه بكبرياء ، فلم يكن من محمود الا أن دعا اليه الحُكماء وقال له « من فضلك كلف مساعذك أن يرافق جناب المفتش فى تفتيشه » (٥٩) .

وتعلق الوثائق البريطانية على ذلك بقولها ان محمود كثيرا ما دخل مع صفار الموظفين البريطانيين فى منازعات نتيجة أنه كان يعاملهم « بوقاحة » (٦٠) .

وتضيف أخرى « عن أن محمود لم يكن ذا شعبية فى عمله كمدير ، نتيجة لما اتسمت به معاملته للمفتشين الانجليز بل والموظفين المصريين وكبار الملاك « بوقاحة أيضا » (٦١) . وأنه كان يستقل بالرأى حيثما كان ، ويرفض أن يظهر على رأيه أى انسان ولو كان المفتش أو المستشار (٦٢) .

(٥٩) المقطم - ٣ - ٢ - ١٩٤١ .

F.O. 141/68 No. 575 — May 13, 1919 (٦٠)

F.O. 407, 202 No. 3 — Lloyd to Chamberlain — July (٦١)

4 — 1926.

(٦٢) عبد العزيز البشرى : فى المرأة ص ١٢٩ .

وأكثر ما كان يعاب فى تاريخه الإدارى هو وصفه الدائم ،
بأنه يتخذ مواقف متناقضة ومتطرفة (٦٢) .

وان كان سعد زغلول فى وقت أن كان وزيرا للمعارف قد
وصفه « بأن المدير أى محمود كان محترما بين الأهالى » (٦٤) .

محمد محمود مديرا للفيوم من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٦ الى ٢٨ فبراير
١٩١٠ :

وقد اصطدم محمود خلال عمله كمدير للفيوم من الخديو عباس حيث
كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية ، وفازت احدهما مما
أغضب العائلة الأخرى التى كانت على صلة ودية بالخديو ، وقد
اتهمت الأمور برشوة ومساندة العائلة الأخرى ضدها .

وفى أثناء احدى التشريفات الخديوية ، أخبر الخديو محمود
بقساذ ذلك الأمور ولكن محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة ، مما
أغضب الخديو ، وتدخل المعتمد البريطانى لارضائه وأوقف الأمور
١٥ يوما بدون مرتب (٦٥) .

ويبدو أن هذا الخلاف الى جانب اسباب أخرى قد أثرت على
الخديو عباس فتجاهله أثناء حركة الترقيات عام ١٩٠٩ حتى أن
محمود قدم استقالته وكاد الخديو أن يقبلها لولا تدخل الوكالة
البريطانية وانتهت المسألة ببقائه (٦٦) .

Lord Lloyd — Egypt since Cromer — P. 178. (٦٣)

(٦٤) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ٧ - ص ٢٨٢ .

(٦٥) مذكرات سعد المنشورة - ك ٧ ص ٢٨٢

(٦٦) السياسة - ٣١ - ٧ - ١٩٢٨

وكذلك يرجع عدم ترقية محمود رغم إحقاقه بهذه الترقية الى ما تذكره جريدة مصر الفتاة بأن السبب فى عدم ترقيته « هو ما تكتبه الجريدة صحيفة حزب الأمة بشأن طلب المجلس النيابى ، واتفاقها مع الحزب الوطنى فى بعض المسائل » (٦٧) .

ويبدو هذا الرأى صحيحا اذا ما عرفنا أن محمود كان عضوا فى الجريدة وهو ما سيتضح فى حينه ، كما انه حين عرضت على الخديو حركة المديرين ١٩١٠ ، ووجد فيها اسم محمد محمود محافظا للقنال كإذ أن يسقط هذا التعيين ولكنه عدل بعد أن أظهر المعتمد البريطانى عدم ارتياحه (٦٨) .

وقد وصف سعد زغلول محمود عندما كان مديرا للفيوم أثناء زيارته لها بأنه لاحظ « ان المدير كان محترما عند الاهالى ، نافذ الكلمة واذا استمر على ما رايت من النهضة فلا يبعد أن تتقدم المعارف على عهده تقدما ملحوظا (٦٩) . ومن نشاطه فى الفيوم ، كان محمود وراء انشاء مدرسة للبنات فى عام ١٩٠٨ ، وأقام احتفالا بهذه المناسبة، حيث أعلن فيه أنه استطاع أن يحصل على منحة من ديوان الاوقاف تبلغ الف جنيه كل عام لهذه المدرسة (٧٠) ، كما حصل محمود على رتبة التمايز فى ٣ فبراير ١٩٠٧ (٧١) .

(٦٧) د. أحمد زكريا - حزب الأمة ص ١٣١ .

(٦٨) مصر الفتاة ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

(٦٩) مذكرات سعد المنشورة - ص ٣٨٢ نفس الكراس .

(٧٠) مذكرات سعد المنشورة - ك ٧ ص ٢٨٢ .

(٧١) مصر الفتاة - ٨ - ٢ - ١٩٠٨ .

٢ - محمد محمود محافظاً للقنال من ١ - ٣ - ١٩١٠ حتى
٣ - ١ - ١٩١٤ • (٧٢)

يقال أن محمود وهو محافظ للقنال قد تدخل في أمور شركة
قناة السويس لحماية مصالح العمال المصريين حيث عمل على زيادة
رواتبهم وتحسين معاشهم والتقليل من ساعات العمل لهم ، ومساواتهم
الموظفين الأجانب في شركة القناة (٧٣) •

وحدث أن تصادف مرور ملك إنجلترا قاصدا الهند ، عندما
كان محمود محافظا للقنال فاستقبله محمود بصفة رسمية ، ورحب به
شد الترحيب ، كما أقام له الزينات على حسابه الخاص ، ويقال أنه
سبب هذا الاستقبال الحافل ، رقى محمود الى مدير من الدرجة
الأولى في مديرية البحيرة (٧٤) •

٢ - محمد محمود مديرا للبحيرة من ٣ يناير ١٩١٤ - ٤ أغسطس
١٩١٧ (٧٥) •

وقد بدأ احتكاك محمود بالانجليز في هذه المديرية ، حيث
يتهم تقرير بريطاني في ٣ مارس ١٩١٥ محمود بالعداء لهم ، لأنه
لم يستطع ان يجمع المبلغ المطلوب للسلطات العسكرية على مديريته

(٧٢) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٣٠
محطة رقم ٣٨٥٧ دولا ب ٣٧٦ •
(٧٣) المقطم - ٧ - ٢ - ١٩٤١ •

(٧٤) فرج سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٨٢ •
(٧٥) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود - المصدر
السابق •

لعدم اهتمامه بأى شىء، يخص الانجليز ، ويذكر التقرير أيضا ، انه عندما تم تخويله حاول ولكنه فشل لأنه ليس له أية سلطة على العمدة واعتذر بقوله « ان الفلاحين لا يستطيعون دفع أى شىء » ، ومن غير المرغوب اجبارهم على ذلك لما قد يؤدى اليه من اضطراب سياسى » ، رغم ان هذا الاضطراب قائم بالفعل نتيجة لوجوده وسوف يستمر طالما بقى محمود مديرا فقد زادت الجريمة فى البحيرة ، كما أن تعصب محمود ضد الانجليز يظهر بوضوح فى حياته اليومية ، ومعاملته للمفتشين الانجليز ليست فى حاجة الى تعريف ، وقد كانت أولى الخطوات لدى وصوله دمنهور هى إلغاء اللغة الانجليزية كمادة تدرس فى مدارس المديرية وتدمير ملعب التنس الذى يستخدمه الانجليز بحجة حاجة البلدية اليه(٧٦) .

ويستمر التقرير فى اتهام محمود بأنه يستخدم مكانته لنشر آرائه الخاصة التى تمثل خطرا كبيرا ، وانه واقع تماما تحت تأثير رجال الحزب الوطنى فى البحيرة مثل المصوفانى - ومحمد لبيب ويكاد يكون هؤلاء الرجال هم الذين يلتقى بهم بانتظام(٧٧) .

وأثناء تعرض مصر للهجوم التركى من ناحية قناة السويس، كان اهل البحيرة من أشد المديريات تعاطفا مع الاتراك وحدث بها اضطرابات أكثر من المديريات الأخرى نتيجة لنشاط عناصر الوطنيين ولم يبذل محمود أى جهد لوقف هذا النشاط بل ربما يكون قد ساعده وان كان من رأى صاحب التقرير « انه ليس مواليا للاتراك ، وان كان من المؤكد انه أداة من أدوات الوطنيين ، ففى كل مناسبة يردد محمود على اسماع « صاحب التقرير » عن الخطأ الذى ترتكبه الحكومة

F.O. 141, 681. Mohamed Mahmud — Behera, Mar, 3. 1915 (٧٦)

Ibid

(٧٧)

بإعلان الأحكام العرفية وقيام السلطنة دون إعطاء الدستور «(٧٨)» .

وأخيرا دعا صاحب التقرير الى اقالة محمود ، خاصة أن النشاط المتزايد الذى عرفته البحيرة خلال الأربعة أو الخمسة شهور هو نشاط لم يقم به الوطنيون فى أية مديرية أخرى ، وأنه اذا ما جرد من سلطته فهو لن يمثل أى خطر ، وليس هناك خوف من أن يتحول الى داعية سياسى خطير(٧٩) .

ولم يكن محمود فى البحيرة يمثل تلك الخطورة على الانجليز التى صورها هذا التقرير ، لأنه لو كان بالفعل كذلك لاقيل فور وصول التقرير ، خاصة وأن الحرب العالمية الأولى كانت مشتعلة ، والأحكام العرفية قائمة فى البلاد ، ولكن محمود ظل شاغلا منصبه حتى ٤ أغسطس ١٩١٧ ، مما يدعونا الى البحث عن أسباب أخرى لهذه الاقالة .

فتشير احدى الوثائق البريطانية عن عزل محمود من منصبه فى البحيرة بأنه نتيجة لسوء ادارته فيها ، وأيضا يرجع الى اكتشاف حادثة تعذيب المتهمين المصريين حيث عاملهم البوليس بقسوة شديدة بهدف الحصول على أدلة لاحدى القضايا المعروفة ، وإذا كان محمود غير مسئول بشكل مباشر فى هذه القضية فقد كان مذنباً لاهماله هذا الموضوع ، كما انه فى خلال فترة توليه لمنصبه فى هذه المديرية ، دارت حوله الشبهات بالاتصال مع العرب السنوسيين بتحالف مع الاتراك الألمان ، وذلك رغم عدم العثور على دليل ضده فى هذا الشأن غير انه لم يكن بعيدا عما كان يحدث على حد قول الوثيقة(٨٠)

F.O. 141/681 Mohamed Mahmud Behera Mar, 3. 1915. (٧٨)

A.L.P. weeden المصدر السابق : نفس التقرير وكتابه هو (٧٩)

F.O. 407 — 185/ No. 204 cheetham to curzon, Oct. 1919. (٨٠)

Tel. No. 1461.

وتتعدد المصادر التي تشير الى إتصال محمود بالأتراك وانه
مصدر امداد لهم بالمعلومات (٨١) وانه كان يساعد على تموين طرابلس
فى حربها مع ايطاليا وايضا مساعدته للضباط الأتراك بالمال (٨٢) .

أما الأستاذ أحمد شفيق فيذكر أن سبب إقالة محمود من
منصبه فى البحيرة ، يرجع الى أن السلطة العسكرية الانجليزية
أرادت القضاء القبض على زعماء الحزب الوطنى فى البحيرة مثل
« الصوفانى وعمار » ، فرفض محمود التسليم بهذا الأمر وأخذ على
عاتقه حماية المطلوب القاء القبض عليهم ، وحدثت بينه وبين
مستشار الداخلية « الانجليزى » ان ذاك مشادة ، كانت نتيجتها إقالة
محمود من منصبه ، ويعلق الأستاذ شفيق على ذلك « خرج المدين
المصرى منتصرا بالاحتفاظ بكرامته » (٨٣) .

ويبدو أن هذا السبب الاخير اقوى الاسباب لخروج محمود من
البحيرة فى ٤ أغسطس ١٩١٧ ، بالإضافة الى سوء معاملة محمود
للموظفين الانجليز ، والدليل على ذلك دهشة سعد زغلول عندما علم
بأجبار الانجليز لمحمود على تقديم استقالته من منصبه (٨٤) ، فلو
كانت تلك العلاقة على هذه الدرجة من السوء لما كان هناك داع
لدهشة سعد زغلول وخاصة فى تلك الظروف التى فرضها الانجليز
على مصر فى الحرب الاولى .

ونال محمود عندما كان مدين البحيرة نيشان الكوئندور فى

F.O. 407/208, No. 3. Lloyd to chamberlain — July (٨١)

4 — 1926.

(٨٢) السياسة اليومية - ١٩٤١/٢/١٥ .

(٨٣) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٦٣ .

(٨٤) مصطفى أمين : من عشرة لعشرين ص ٨ .

للخفاة الزراعية من الحكومة الفرنسية في ٢٣ مارس ١٩١٤ ،
أيضا حصل على رتبة الباشوية في ١٣ يوليو ١٩١٥ (٨٥) .

وكانت بداية اشتراك محمود في العمل السياسي قبل عام
١٩١٩ ، من خلال مساهمته في تأسيس صحيفة الجريدة « قيام
حزب الأمة » ، حيث كان يعمل وقتذاك سكرتيرا لمستشار الداخلية ،
فقد اشترك محمود في المشاورات التي سبقت اصدار « الجريدة »
في عدة لقاءات دارت بينه وبين لطفى السيد .

ويذكر الأخير انه حضر اجتماع الكوننتال (لاصدار
« الجريدة » وشارك أيضا في الاجتماع الأول الذي عقد في منزل
والده محمود سليمان من أجل هذا الاصدار (٨٦) .

وقد امتنع محمود عن الاشتراك في عضوية مجلس ادارة
الجريدة ، رغم اشتراكه في الجمعية العمومية للصحيفة وذلك لأن
القانون في ذلك الوقت كان يمنع أن يساهم الموظفون في العمل
السياسي ، وعمل مجلس الادارة من الاعمال السياسية على اعتبار
أن مؤسسى الشراكة قد هدفوا الى السعى لدى الحكومة ولدى الأمة
لتحقيق مطالبهم التي ستظهر على صفحات جريدتهم ، وسوف يقوم
بذلك أعضاء مجلس الادارة ، وكان محمود وقتذاك موظفا لدى
الحكومة حيث كان مديرا للفيوم (٨٧) .

كذلك يذكر الاستاذ « عبد العزيز البشرى » انه عندما تكون
حزب الأمة كان لمحمود دور كبير من وراء الستار (٨٨) ، وذلك
بحكم انه موظف .

(٨٥) ملف خدمة محمد محمود : نفس المصدر السابق ونفس المكان .

(٨٦) أحمد لطفى السيد : حياتي ص ٤٤ - ٤٥ .

(٨٧) د . أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٦٥ - ٦٦ .

(٨٨) عبد العزيز البشرى - في المرأة ص ١٢٨ .

وقد نبه الخديوي عباس بأنه موظف ولا يليق اشتغال الموظفين بالسياسة (٨٩) إذ استوقفه في إحدى التشرiffs الخديوية قائلا له « ان فتحي زغلول » يقول بأنك أنت المشغول بالجريدة ، وانك تحضر من اليوم غالبا للاشتغال بها ، فأذكر محمود قائلا « انه لا يشتغل بالسياسة وإذا كنت أريد ذلك فاني أستعفى من وظيفتي » ، وقد غضب محمود من فتحي نتيجة هذا التصرف حيث شكاه الى شقيقه سعد زغلول (٩٠) ويعلق د. أحمد زكريا على ذلك بأن محمود لم يرتدع ، بل شكاه ناظر الداخلية للخديوي مرة أخرى وذكر انه يشستغل بالسياسة مع لطفى السيد وانه جمع العمد ليحضروا خطبة لطفى السيد .

وقد عوقب محمد محمود على هذا الاجراء فعندما صدرت حركة تنقلات المديرين في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ عين كمال بك مديرا للبحيرة رغم أحقية محمود لاقدميته . فلم ير بدا من تقديم استقالته التي أوصله الخديوي على قبولها أو نقله الى بور سودان ، ولكن المسألة انتهت باستبقائه (٩١) .

(٨٩) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ٣٠ ص ٣١٠ .

(٩٠) المصدر السابق - ك ٧ ص ٣٤٩ .

(٩١) د. أحمد زكريا - حزب الأمة ص ١١٦ .

الفصل الثالث

محمد محمود فى زعامة حزب الاعتدال

انقسم أعضاء الوفد الى فريقين ، فريق سعد « النحاس -
ويصا واصف - غالى » وأغلبية الشعب المصرى فى جانب ، وفريق
محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى - وعلى شعراوى
- علويه - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى « فى جانب آخر »

وقد عبر محمود عن هذا الخلاف(*) الذى وقع بينهم وبين سعد
بقوله ، « ان الأمة كانت متشعبة على أن يتفق الوفد والحكومة
العديلة ، لأن أخبار السوء كانت تذاق فى أرجاء البلاد ، وكان هناك
تيار قوى يسعى للتفريق والخلاف ، وهو تيار الوطنية الجديد فى

(*) الخلاف فى باريس ولندن بل حتى فى مالطة أثناء المنفى ثم فى
القاهرة حول اعلان الثقة بوزارة عدلى ، والخلاف الذى حدث حول قيامها
بالمفاوضات الرسمية . انظر الفصل الاول .

١٩٢١ ، وطنية المرتزقين ، وطلاب الجاه والمناصب ، فكان عند سعد مال وافر ، وكان لسعد جاه عظيم ، وكان اصطدامه مع الحكومة ، قد يؤدى الى اعتزالها ، وهم يعلمون أن عدلى أزهى الناس فى الحكم وأرغبهم عن المناصب ، اجتمع هؤلاء الثلاث لتعمل عملها ، وانساب الشر بين الناس وانقسمت البلاد شيعا وأحزابا ، وترك سعد أصحابه الأقدمين « (١) » .

وواصل محمود رؤيته قائلا « أنه لو استمر الوفد كتلة واحدة، وترك الحكومة المصرية (يقصد وزارة عدلى) تتفاوض مع الانجليز ، على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد فإذا نجحت الحكومة فى المفاوضات ، فما كانت الأمة لتبخس الوفد حقه ، وإن لم تنجح فكتلة الوفد باقية ووحدتها لم تمس » (٢) .

وقد وقف فريق محمد محمود وراء عدلى يؤيده فى خلافه مع سعد ، بل يحرصه على البقاء فى الحكم وتشكيل وفد المفاوضات وذلك ليقوى به جانبهم فى خصومتهم لسعد (٣) .

ونشروا بيانا فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢٠ ، يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ، ويعلنون تأييدهم له أثناء قيامه بالمفاوضات (٤) ، سافر عدلى يكن وفده الرسمى (*) فى أول يوليو

(١) السياسة : ١٩٢٣/٧/١ من خطبة لمحمد محمود .

(٢) نفس الدورية والعدد .

(٣) د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٣٥ ، الرافعى - المرجع السابق

ص ١٦ .

(٤) محمد على علويه - المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧ - وانظر كذلك

نص البيان .

(*) وفد عدلى يكن ضم - حسين رشدى - اسماعيل صدقى - أحمد

طلعت - يوسف نحاس .

١٩٢١ ، واستغرقت مفاوضاته أربعة شهور ظل خلالها على صلة مستمرة بأصدقائه السياسيين « محمد محمود وزملائه » • ويذكر الأستاذ يوسف نحاس أن محمد محمود ولطفى السيد اكانا يرغبان فى الحضور مع عدلى ، ثم اضاف أن محمود على سعة ثرائه ولكى يزيل ما بنفس عبد العزيز فهمى من حرج لاقناعه بالسفر مع عدلى ، كاشفه بأنه لا يأنف من أن يتقاضى من الحكومة بدل اغتراب ونفقات اقامة ، حيث ان عدلى كان يود دعوة فهمى معه حتى لو استلزم الأمر دعوة « محمود - ولطفي » وذلك ليحمل فهمى على القبول ، وان كان فى نفس الوقت يعتقد أن بقاءهما فى مصر أنفع (٥) •

وعندما تعقد جو المفاوضات فكر عدلى مرة أخرى ، فى استدعاء محمد محمود وزملائه المنشقين الى لندن رغبة منه فى تحميلهم المسئولية معه (٦) •

وعلى العموم فقد قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون عندما أيقن أنه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة ، وخاصة بعدما تراجعت بريطانيا عما سلمت به لمصر خلال مفاوضات « سعد - ملق » دلالة على اثر انقسام الوفد فى تراجع الموقف البريطانى (٧) •

(٥) يوسف نحاس - صفحة من تاريخ مصر ص ١٢ - ١٤ •
(٦) د. أحمد زكريا - الأحرار الدستوريون ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - ص ٢٧ - ٢٨ •

(٧) د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٣٧ - ٣٣٨ - انظر أسباب أخرى لتراجع الجانب البريطانى :
(٣) شعبية سعد وبالتالي فان المصريين سيفرضون أى تسوية يعقدها عدلى •

(٣) تقرير « هارى بويل » الذى ادعى فيه أن الغالبية العظمى من المصريين غير الرسميين يرغبون فى دوام الحكم البريطانى ، ولكن أحدا لا يجرؤ على القول بذلك فى تلك الظروف •

عبر محمد محمود عن رأيه فى مفاوضات عدلى بقوله
« تفاوض عدلى مع الانجليز فرقع شان مصر فى تلك البلاد ،
وانتهت بأن تقطع المفاوضات محتفظا بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة
قطع عدلى المفاوضات ولكنه ترك اثر الوطنية المصرية الصادقة ،
وافهم الانجليز ، وهو صادق أن مصر ان انقسمت شيئا وأحزابا ،
فهى مصممة أن تعيش حرة مستقلة ، وان مصر لا يمكن أن تحكم
على غير ما تختار » (٨) .

وعندما عاد عدلى الى مصر قدم استقالته الى السلطان فى
٥ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم تبع ذلك وقوع اضطرابات بعد نفى سعد
الثانى الى جزيرة سيشل ، والتي انتهت بصدر تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ ، وقبول عبد الخالق ثروت تأليف الوزارة فى مارس من
نفس العام ، وقيامه باعداد لجنة لوضع الدستور ضمت ممثلين
عن طوائف الأمة المختلفة (٩) .

وكان موقف محمود من تصريح ٢٨ فبراير ، أنه لم يحقق كل
آمال الأمة المصرية ، لأنه يحتوى على مسائل أربع تعوق تمتع
المصريين بالاستقلال من الوجهة الفعلية ، وانهم لا يرتضون
باستقلال قانونى دون الاستقلال الفعلى ، ولكنه مع ذلك خطوة
كبيرة خطتها الأمة للوصول الى غرضها الاسمى ، وهو من جهة
أخرى نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها
للمفاوضات (١٠) « وكان قد بدىء فى التفكير فى تأليف حزب الأحرار
الدستوريين فى ٣٠ أغسطس ١٩٢١ ، فاثناء مفاوضات عدلى فى

(٨) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٩) د . هيكى - مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٣١ .

(١٠) السياسة : ١٩٢٣/٧/١ .

لندن علم من المكباتى أنه قد تلتى برقية من رفاقه ، محمد محمود وزملائه المنشقين عن الوفد ، يطلبون منه العودة الى مصر ، لأنهم يصدد « تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » ، كما أنهم - محمود وزملاءه المنشقين - قد عرضوا على ثروت فى ٢١ نوفمبر رغبتهم فى تأليف حزب ، الذى عرض بدوره الفكرة على عدلى الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدليين ، ولكنه عاد وتبل بعد ذلك (١١) أى أنهم أعدوا أنفسهم كحزب ، ولم يكن ينقصهم سوى شخصية تستطيع أن تواجه سعد زغلول (١٢) .

ويؤكد هذا ما كتبه اللنبى الى حكومته فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ بأن هناك حركة نشطة بين الأعيان فى سائر أنحاء البلاد تسعى الى اقامة حزب جديد حول المنشقين الخمسة من الوفد « محمد محمود - المكباتى - لطفى السيد - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى » (١٣) واستطرد قائلاً انه من المتوقع أن يلحق الحزب الجديد تأييد الملاك الزراعيين ، وخاصة كبارهم كذا الفئة الأفضل من المثقفين ، ومثل هذه المعونة مشروطة بأن يتولى عدلى قيادة الحزب بشكل واضح وقوى ، وفى هذه الحالة سيكون للحزب تقدير حقيقى ، وبالإمكان استخدام هذا النفوذ فى الانتخابات القادمة (١٤) .

وكان الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة إصداره فى

(١١) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٤٨ .

(١٢) نفس المرجع والصفحة .

(١٣) F.O 407/191 No. 33-Allenby to Curzon-Nov. 17. 1921

(١٤) F.O. 407/195. Enc in. No. 27 Report on the general situation in Egypt for period from Oct. 1 to 10, 1922.

مقدمة أغراض الحزب وقادته (١٥) ، وخاصة أن محمد محمود وزملاءه الدستوريين رأوا في تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبرى ، تقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم في شكل حزب سياسى ، بدافع عن الأوضاع الجديدة التى تنشأ في ظله (١٦) ويدفع كذلك التهم الباطلة عنهم ، لمقاومة أثرها في اذهان الشعب ، وكانت هذه الحملات قد بدأت منذ خلافهم الأخير مع سعد على أيدي الكتاب المؤيدين له (١٧) .

كما كان للعقبات والصعوبات التى اثارها الملك في وجه وزارة ثروت ولجنته « لجنة الدستور » (*) مما هدد مشروع الدستور بالمسخ والتشويه أثرها في دفع انصار عدلى « محمود وزملائه الدستوريين » الى التعجيل باعلان حزبهم ، وخاصة أن الملك فؤاد لم يرحب بانشاء حزب الاحرار ، وكان يعمل من أجل انشاء حزب جديد يسمى « حزب المحافظين » (١٨) ، الى جانب حرصهم أيضا على الاستفادة من وجود وزارة ثروت الصديقة لهم ، وخاصة مع تزايد الأمل في صدور الدستور واجراء انتخابات في ظل وزارته مما قد يكفل لهم الفوز بأغلبية تتيح لهم السلطة التى رغبوها (١٩) .

(١٥) د . هيكل - المرجع السابق ص ١٤٤ .

(١٦) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٠ ، علويه - المرجع السابق ص ٢٧٤ ذكر كذلك ان صدور التصريح أدخل مصر مرحلة أخرى في استكمال الاستقلال والخلص من التحفظات لهذا فكروا في انشاء حزب الاحرار .

(*) وقد انضم معظم أعضاء اللجنة لحزب الاحرار .

(١٧) د . هيكل المرجع السابق ص ١٤٨ . د ١ .

(١٨) F.O. 407/195, Enc., in. No. 30 Remarks by sarwat (١٨)

pasha sept. 8, 1922.

(١٩) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٤ .

كان لمحمد محمود موقف من الشخصيات التي ستنضم الى الحزب ، يظهر ذلك من خلال حديثه مع لطفى السيد الذى اقترح ان ينضم الى عضوية الحزب كل من ثروت رئيس الوزراء واسماعيل صدقى وزير المالية حتى تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب ، واذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص ، لكن محمد محمود عارض هذا الاقتراح بكل قوته وببنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى على وجه التحديد(٢٠) .

وقد علق اللبى كذلك على موقف أعضاء الحزب الجديد ومنهم محمد محمود فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٢ بقوله « بان ثوابهم غير واضحة بدرجة كافية ، وخاصة محمد محمود فمع أنه من جناح عدلى الا أنه لا يكف عن انتقاد أعمال وزارة ثروت »(٢١) .

أعلن عن تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، تحت رئاسة عدلى يكن الذى حظى بتأييد مجموعة من كبار الشخصيات وعلى رأسهم أحمد حشمت نائب رئيس لجنة الدستور ، وعدد من الوزراء السابقين ومحمد محمود وغيرهم من المنشقين عن الوفد الزغلولي(٢٢) .

وقد تمت دعوة حوالي ٧٠٠ شخص الى حفل أقامه الأحرار

(٢٠) د هيكل - المرجع السابق ص ١٤٥ ج١ . عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية ص ١٠٤ - ١٠٥ ولذلك لم ينضم صدقى للحزب رسميا .

F.O. 407/195 No. 30-Allenby to Curzon Oct. 15, 1922. (٢١)

F.O. 407/195 En. in No. 10 Report on general situation in Egypt for the Period from Oct. 21 to 31, 1922. (٢٢)

الدستوريون فى فندق شبرد (٢٣) ، ولم يحضر سوى ٥٠٠ شخص الذين انتخبوا باعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية للحزب مجلس ادارة من ثلاثين عضوا (٢٤) ، وبعد أن القى عدلى خطابه ، نودى به رئيسا للحزب ، وأعلن محمد محمود مبادئ الحزب الثمانية عشرة (٢٥) .

ويذكر د . هيكى ان نظرية الحزب منذ اليوم الاول تقوم على أن لنشاط مصر فى سياستها الداخلية اثرا كبيرا فى سياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لا يصح الاختلاف عليها بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهرى وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر الجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها فى حدود المبادئ الاقتصادية والسياسية المعروفة فى غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسيح جدا (٢٦) .

وفى ١٠ نوفمبر انتخب مجلس ادارة حزب الأحرار مدحت يكن - ومحمد محمود نوابا للرئيس ، ومحمد على سكرتيرا ، ودسوقي أباطة مساعد سكرتير - والمكباتى أمينا للصندوق (٢٧) ، كما أصدر الحزب كذلك جريدة يومية « السياسة » ، ثم أصدر بعد

Deep, Marius, party politics in Egypt PP 76 — 77. (٢٣)

Deep Marius, party politics in Egypt PP. 76 — 77 (٢٤)

٢٥) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٧ .

٢٦) د . أحمد زكريا - نفس المرجع ص ٦٦

٢٧) Deep Marius — Op Cit, PP. 76 — 77 وعلوبة - المرجع

السابق ص ٢٧٤ .

ذلك صحيفة أسبوعية « السياسة الأسبوعية تبحث في العلم والأدب والفن » (٢٨) •

وبالنسبة لدور محمد محمود في حزب الأحرار وهو الدور الذى لعبه منذ كان الحزب فى طور التكوين وحتى الاعلان عن قيامه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، ثم اختياره وكيلا للحزب فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ يمكن تقسيم هذا الدور الى مرحلتين متميزتين ٠٠٠ تمتد أولاهما منذ نشأة الحزب واختياره وكيلا له حتى عام ١٩٢٩ ، وتشمل الثانية الفترة بين هذا العام الأخير وبين وفاة محمود ١٩٤١ •

وبينما لعب محمد محمود بعضا من الدور الهام فى صنع سياسة الحزب خلال المرحلة الأولى حيث شاركه فى صنع هذا الدور عدد من الشخصيات القيادية فى حزب الاعتدال ، الأحرار الدستوريين فيمكن القول أنه قد لعب كل الدور فى صنع هذا الدور خلال الفترة التالية ، والحقيقة أن اليد الحديدية لمحمد محمود التى استخدمها ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لم تمتد الى الوزارة فقط وإنما امتدت الى الحزب أيضا •
وتؤكد متابعة هذا الدور تلك الحقيقة •

أولا : محمد محمود والأحرار الدستوريون ١٩٢٢ - ١٩٢٩ :

استقالت وزارة ثروت الصديقة للأحرار الدستوريين فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ لعدم رضا الملك والانجليز عنها (*) •

(٢٨) علويه - المرجع السابق ص ٢٨٢ •
(*) الملك فؤاد - محاولة زيادة سلطاته على حساب الأمة واعتبار الدستور هبة منه الخ ، والانجليز ، بخصوص السودان ولقب مصر والسودان انظر تفاصيل ذلك د. هيك - المرجع السابق ص ١٥٥ •

وكان ثروت قد استشار اصدقاءه الدستوريين فى هذا الوضع فاجتمع عدلى بمجلس ادارة الحزب بمن فيهم وكيله محمد محمود ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا الى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وابلغوا قرارهم هذا الى ثروت (٢٩) .

وأوضح محمود أيضا موقف حزبه من الدستور ولجنة الثلاثين فقال : « اقتضى تصريح ٢٨ فبراير أن يكون للبلاد دستور على نمط الدساتير الحديثة ، فتشكلت لجنة الثلاثين ، أعضاؤها من اصدقاءنا السياسيين ، وكان دستورهما من احسن ما خرج للناس » (٣٠) ثم هاجم الوفديين واتهمهم بمحاولة خنق الدستور فى مهده (٣١) ، متجاهلا الأسباب الحقيقية « اطماع الملك وموقف الانجليز من السودان » والتي انتقصت من مزايا دستور ١٩٢٣ .

وعندما قامت وزارة نسيم التى تلت وزارة ثروت فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، حظيت هذه الوزارة برضاء الملك وتأييد الوفد لها بينما كان موقف الأحرار الدستوريين ، ما عبرت عنه صحيفتهم « السياسة » عن أملهم فى اصدار الدستور متضمنة كل النصوص التى وضعتها لجنته فى مشروعه ولكن عندما شرعت الوزارة فى محاولة النيل من الدستور هاجمتها « السياسية » بعنف (٣٢) .

(٢٩) د. هيكى - المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦ ح ١ .

(٣٠) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٣١) السياسة - نفس العدد وقد اتهم محمود الوفديين بأنهم أثاروا حربا عنيفة ، وقاوموه بكل ما أوتوا من قوة ، متظاهرين بأن هذا الدستور لا يحقق مطالب الأمة ، وهم فى الواقع لا يريدون الا أن يخنقوا هذا الدستور فى مهده الخ .

(٣٢) د. هيكى - المرجع السابق ، نفس الجزء ص ١٥٦ .

وكان محمد محمود ومحمد على علوبه قد سبق وقاما بمقابلة نسيم باشا رئيس الوزراء فى ٢٦ ديسمبر وطلبا اليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تعديل أو الانتقاص من مواده (٣٣) .

وعلى العموم قدم توفيق نسيم استقالته فى يناير ١٩٢٣ بعد أن مسح الدستور ، وتألقت وزارة يحيى ابراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ التى صدر الدستور فى عهدها فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، ثم أصدرت الحكومة قانون الانتخابات ، وبدأت الأحزاب جميعا بمن فيها حزب الأحرار تستعد لخوض المعركة الانتخابية ، وخاصة أن سعد كان قد عاد من منفاه .

بدأت الجولة الانتخابية الأولى لحزب الأحرار بخطاب لمحمد محمود وكيل الحزب القاه فى القاهرة نيابة عن رئيس الحزب عدلى باشا ، ووصف هيكى هذا الخطاب بقوله : « كان كله حزم وترفع عن مقابلة الاتهام بمثله ، وفند التهم التى كانت تكال للأحرار الدستوريين ، وهاجم السياسة التى يجرى عليها الوفد » (٣٤) .

وقد تساءل الدكتور هيكى عن السبب الذى جعل محمد محمود هو الذى يلقي خطاب الحزب دون عدلى بقوله « أكان هذا لأن عدلى لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ، أم لأنه لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن لعل شيئا من هذا كله السبب » ، « أو لعل عدلى سئمت نفسه هذا النوع من النضال ايمانا منه بأن »

(٣٣) د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٨٧ .

(٣٤) د. هيكى - المرجع السابق ص ١٧٢ ح ١ .

انقسام الأمة لا سبيل معه الى تحقيق اغراضها بعد الذى كان من
عدم نجاح مفاوضاته مع كيرزون(٣٥) » .

وقد يكون هذا السبب الأخير هو الذى نأى بعدلى عن اللقاء
خطابه لأن عدلى قد استقال من الحزب بعد ظهور نتيجة
الانتخابات ، وكان يرغب فى الاستقالة قبلها لولا أنه لم يشأ أن
يترك الحزب أثناء الانتخابات(*) .

ولكن ما أسباب اختيار محمود بالذات للقاء خطاب الحزب
دون أى شخصية أخرى أو وكيله الآخر « مدحت يكن » ، لاشك أن
محمود برصيده السياسى السابق منذ أن كان مديرا للبحيرة وحتى
اشترائه فى ثورة ١٩١٩ ، بالإضافة الى شخصية محمود نفسها :
اعتزازه بنفسه - مصريته - ابن أحد كبار الملاك المصريين
المشاركين فى ثورة ١٩١٩ زميل سعد فى المنفى - وفى مباحثات
الوفد فى لندن وباريس ، وبالتالي فإن هذا التاريخ السياسى الطويل
يعطيه القدرة على مواجهة الجماهير والثقة والشعور بندية لسعد
عكس « مدحت يكن » الوكيل الآخر لحزب الاحرار وذلك اذا افترضنا
أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس ، فهو أرسنقراطى المنشأ من
الطبقة التركية القديمة ، كما أنه رجل مال وأعمال وليس رجل
سياسة ، وبالتالي فلن تكون لديه القدرة السياسية التى عند
محمود .

كما كان محمود يعتبر نائب رئيس الحزب الفعلى الذى يحل

(٣٥) نفسه - نفس المرجع والصفحة والجزء .

(*) استقال عدلى فى ١٧ يناير ١٩٢٤ انظر د . أحمد زكريا - المرجع
السابق ص ٧٧ الذى ذكر أنه اعتزل حزب الاحرار ، ولم يعتزل العمل
بالسياسة بعد ذلك .

محل رئيسه فى كل نشاطات الحزب وهذا ما سيتضح أثناء
الدراسة .

بدأ محمود حملة الحزب الانتخابية فى دائرته فى اسبوط ،
حيث رشح نفسه عن دائرة البريا عن حزب الاحرار ، باجتماع
انتخابى فى ٣٠ يونية تحت رئاسته باعتباره نائب رئيس الحزب ،
وقد حضر الاجتماع نحو ألف من ممثلى النخبين ، وشرح محمود
فى هذا الاجتماع سياسة حزبه وانتقد الوفد (٣٦) ، الذى انسلك عنه
فى العام الماضى ، كما أوضح موقف حزبه المؤيد للدستور قائلاً :
« انه صدر بطريقة لا تكفى اطماننا ، ولكنه جاء على كل حال
حاميا لحقوق الفرد ، وضامنا لحرية وجاعلا الأمة مصدر كل
سلطة » (٣٧) . وفى موضع آخر من خطابه أعلن دفاع حزبه عن
الدستور فقال « تدفع عن الدستور كل يد تحاول مسه بأذى ، فقد
حاول خصومنا السياسيون وصفه طورا بأنه متطرف ، وطورا بأنه
رجعى ، ثم عاونوا تسييم فمسخه وشوهه(*) ، وانتهت بأن أضاع
السودان ، ثم استقال وهو فى نظر خصومنا يستحق تقدير
الوطن » (٣٨) .

F.O. 407/197 No 24, Allenby to Curzon, July 8, 1923, (٣٦)
No. 466.

(٣٧) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٣٨) السياسة - نفس العدد .

(*) لقد وقف نسيم موقفا طيبا من المادة ١٤٥ الخاصة بالسودان ، حيث
بين أنها لاتنتوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فى
السودان من جهتى الواقع والقانون ورفض نسيم ادخال التعديل الذى طلبه
الانجليز ، ولكنه امام الانذار البريطانى نصح نسيم الملك بقبول النصين ،
وتأجيل اطلاق لقب ملك مصر والسودان الى وقت الفصل النهائى فى نظام
السودان ، وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ثم استقال
- انظر د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

ومن الغريب أن محمد محمود الذى يدافع عن الدستور هو الذى سيعطل العمل به بعد ذلك ، ثم يلغى الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات تحت دعوى طغيان الأغلبية ويؤيده حزبه الذى كون أعضاء لجنة الدستور أغلبيته ، بدعوى أن الشعب غير مؤهل بعد لاختيار حكامه .

وأوضح محمود كذلك موقف حزبه من القوانين الاستثنائية التى أصدرها يحيى ابراهيم ، فأعلن أنه لا يرحب بصدورها بقوله « كنا نود ألا تكون تلك القوانين الاستثنائية التى وضعت حديثاً لأننا نقدر الحرية ولا نريد أن يكرن علينا سلطان غير القانون العام ، على أن ما يخفف وقع هذه القوانين انها مصرية بحتة لا أثر لأجنبى فيها ، فهى خير من الاحكام العرفية الاجنبية التى كانت هادما لاستقلالنا ، كما أن هذه القوانين الجديدة سوف تعرض قريباً على الأمة ممثلة فى مجلس نوابها فتقول فيها قولها » . وأعلن عن أمله فى ألا يطبق رئيسس الوزارة المصرية هذه القوانين(٣٩) على أن محمود عندما يتولى رئاسة الوزارة أيضاً سيمنع الاجتماعات بالقوة ، وسيقيد الحريات بمنع اشتغال الطلبة والموظفين بالسياسة كذلك .

وأوضح محمود برنامج حزبه بالنسبة للمسائل المحتفظ بها للمفاوضات قائلاً ، « ان الاتفاق لا يجوز فى أى حال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولا أن يعطل مظهرها من مظاهره ، كما اننا نرفض كل حل يؤدى الى الاحتلال العسكرى ، أو ما فى معناه التدخل الأجنبى فى شئون بلادنا داخلية كانت أو خارجية(٤٠) » . وكان محمود قد تعرض لبعض الصعوبات فى دائرته فى

(٣٩) نفس الدورية والعدد .

(٤٠) نفس الدورية والعدد .

أسيرط ، حيث قدم شكوى الى رئيس الوزراء اتهم فيها الادارة هناك بالانحياز لمنافسه الرفدى ، وقد وصلت أخبار تلك الشكوى الى الصحف ، وتبنت جريدة الأحرار الدستوريين (السياسة) ، الدفاع عن محمد محمود وكذبت ما يدعيه مدير الادارة فيها «(٤١)» .

وفى اطار الحملة الانتخابية لحزب الأحرار كذلك قام محمد محمود بمساعدة اسماعيل صدقى فى حملته بطنطا فى محافظة الغربية ، حيث قام بزيارتها معه ، والقى خطابا باعتباره نائبا عن رئيس الحزب عدلى يكن ، مما يدل على أن محمود باعتباره وكيلًا للحزب كان ينوب عن رئيسه فى بعض مهام الحملة الانتخابية(٤٢) .

انتهت تلك الانتخابات بفوز ساحق للوفد ، حيث أعلن فى ١٢ يناير ١٩٢٤ عن فوزه بـ ١٥١ مقعدا من مقاعد البرلمان ، ولم يفز من حزب الأحرار سوى ستة أعضاء فقط كان منهم محمد محمود وكيل الحزب عن دائرة المبربا بأسيوط(٤٣) ، وان كان مجلس النواب قد طعن فى انتخابه بعد ذلك فى أبريل ١٩٢٤ وقبل الطعن(٤٤) .

(٤١) انظر السياسة أعداد ١٢/١٠/١٩٢٣ ، ١٤/١٠/١٩٢٣ وأيضا الفصل السابع .

(٤٢) السياسة - ١٠/١/١٩٢٤ فى هذه الخطبة أشار محمود أنه نائب عن الرئيس عدلى يكن .

(٤٣) (الرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ - ص ١٨٠ ، والستة أعضاء الفائزون هم محمد محمود - محمود عبد الرازق عبد الله أبو حسين - عبد الجليل أبو سمرة - عبد الحليم العلايلى - توفيق اسماعيل .

(٤٤) د. عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية . ص ١١١ - وليس دقيقا ما ذكرته الدكتورة أن محمود عبد الرازق قد سقط فى هذه الانتخابات ، كما أن عدد الذين فازوا من الأحرار ستة وليس سبعة كما ذكرت . انظر المرجع السابق ص ١١٠ ، وأيضا انظر الرافعى - المرجع السابق والجزء والصفحة وكذلك د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٩٨ .

والواضح انه لكان وراء فوز محمود عصبية الاجتماعية حيث موطن عائلته التي كانت من أكبر عائلات الصعيد ، والتي لم يخرج مقاعد المجالس النيابية لاسيوط مجالس المديريات أو مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية عنها(*) .

وبعد ظهور تلك النتيجة عقد محمد محمود وزعماء حزب الأحرار فى ٢٨ يناير اجتماعا بهدف اعادة تنظيم وتقوية الحزب(٤٥) . وقد علقث وثيقة بريطانية على فشل حزب الأحرار فى انتخابات ١٩٢٤ بقولها ، « أن مصدر من مصادر ضعف العدليين أنهم لا يكونون حزبا حقيقيا فهم ليسوا أكثر من مجموعة من الشخصيات لها اقتناعاتها الخاصة بها ، والتي لا تستطيع أن تعبر عنها بشكل على بدرجة كافية ، كما أنهم ليس لديهم قائد ذو شخصية متميزة مما يعتبر من العناصر الأساسية فى الشرق ، ومحاولة استبدال عدلى باشا بمحمد محمود فى رئاسة الحزب لن يؤثر كثيرا فى مكانته أو هيئته »(٤٦) .

ومع أن محمد محمود كان من القلة من الأحرار الدستوريين التي فازت فى انتخابات ١٩٢٤ ، فقد أبطل مجلس النواب الوفدى صحة هذا الانتخاب .

(*) انظر محمد خليل صبحى - المصدر السابق فوز محمود سليمان عن أبى تيج فى مجلس شورى القوانين ص ٣٧ ، وفوز والده سليمان عبد العال - عن ساحل سليم أبى تيج ص ٢١ ، وايضا فى عام ١٩٢٥ فوز على محمود عن أبى تيج ، ومحمد محمود فى ١٢ - ٣ - ١٩٢٥ ص ١١٧ ، المصدر السابق ص ٦ . وفى ١٩٢٦ فاز محمود بأغلبية مطلقة ، وعلى محمود عن أبى تيج وكان قد حل محله آخر - نفس المصدر والصفحة .

(٤٥) F.O. 407/198 Enc in No. 61, Report on the General situation in Egypt for the Period from Jan 23 to Feb. 5. 1924.

(٤٦) F.O. 407/198 Enc in 48-Report on the General situation in Egypt for the period from Jan. 9 — 22, 1924.

بعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٢٤ بخمسة أيام فقط قدم عدلى
يكن استقالته من الحزب فى ١٧ يناير ١٩٢٤ وقد عزا ذلك الى
انه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة من قبل الانتخابات ، ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات دقيقة زالت « (٤٧) . وان كان
الآخرون قد أرجعوا اسباب هذه الاستقالة الى أن عنف الخصومة
الحزبية لا يتفق مع هدوء طبيعة وسكينة نفسه (٤٨) .

وقد ظل الأحرار الدستوريون بلا رئيس طوال عام ١٩٢٤ ،
رغم أن الاشاعات (*) كانت ترشح محمود ليحل محل عدلى ، لأنه
كان يعتبر الوكيل الاول للحزب ، ولقيامه كذلك بمهام رئيس الحزب
فى شئون عديدة وخاصة ابان المعركة الانتخابية .

الا أن اختيار الحزب قد وقع على عبد العزيز فهمى ، فاختير
رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ بناء على مسعى قام به عدلى
وثروت حيث أقنعه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافظ
عفيفى بمسعى آخر حتى اضطر للقبول على استحياء (٤٩) .

وربما ترجع اسباب اختيار فهمى دون محمد محمود الى طبيعة
تكوين حزب الأحرار الدستوريين كحزب للصفوة يتكون من كبار

(٤٧) محمد على علوبة - المرجع السابق ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ويذكر
كذلك أن عدلى لم يرشح نفسه للانتخابات ، وأنه خشى أن يستقيل ابلان
المعركة الانتخابية خوفا من تأثيرها السيئ على حزب الأحرار .

(٤٨) نفسه - ص ٣٣٧ ، هيكل - المرجع السابق ص ١٩٤ ح ١
F.O. 407/198-Enc-In-No. 61. Report on the General
situation, Jan. 23, to Feb. 5, 1924.

(*) انظر الوثيقة .
(٤٩) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٨ انظر اسباب
اختياره نفس المرجع والصفحة .

الملاك والمثقفين ، فربما تغلب هذا الجناح الأخير فرجح اختيار فهمى ، بالإضافة الى أنه زميل سعد فى لقاء ١٣ نوفمبر ولكبر سن عبد العزيز فهمى عن محمود وتاريخه القديم مما يعتبر معه ندا لسعد زغلول ، بينما كان محمود ما زال شابا بالنسبة لهما .

حلت وزارة زيوار محل وزارة سعد ١٩٢٤ عقب استقالتها بعد حادث مقتل السردار(*) فأجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم أصدرت أمرا بعد ذلك بحل مجلس النواب ، وأعلنت اعتزامها على اجراء انتخابات جديدة مع العودة الى طريقة انتخاب ١٩٢٣ أى طريقة المنسوبين الثلاثينين وبالفعل أجريت انتخابات جديدة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ورغم تدخل الحكومة بثتى الوسائل للضغط على الناخبين ، الا أن الوفد قد حصل على ١١٦ مقعدا ، وفاز بالأغلبية بينما فاز المستقلون ومنهم الأحرار الدستوريون بـ ٨٧ مقعدا(٥٠) ، وكان محمود من الفائزين من الأحرار الدستوريين فى هذه الانتخابات عن دائرة « الغنائم قبلى(٥١) » ، الا أن المجلس قد حل فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى يوم انعقاده مما عد خروجا صريحا على الدستور(**) .

وكان سعد قد اتصل بكل من عدلى ورشدى ومحمد محمود

(*) اغتيل حاكم عام السودان السيرلى ستاك فى القاهرة ، وحملت بريطانيا مسئولية اغتياله لوزارة سعد وقدمت اليها انذارا بعودة شروط غاستقالت الوزارة السعدية احتجاجا على تدخل الحكومة الانجليزية - انظر الرافعى - المرجع السابق - ص ١٤٧ - ١٤٩ .
(٥٠) الرافعى - المرجع السابق نفس الجزء ص ١٦٣ - ١٦٩ ، د . رمضان - المرجع السابق ص ٥٧٧ - ٥٧٩ .
(٥١) محمد خليل صبحى - المصدر السابق د ٦ ص ١١٧ .
(**) اعتبر حل المجلس النواب ١٩٢٥ خروجا على الدستور ، لأن الدستور يمنع حل البرلمان مرتين فى دورة واحدة لنفس السبب .

ودعاهم للانضمام اليه في الحفاظ على الدستور ومعارضة الملك ،
 وجدد سعد دعوته لكل من عدلى ومحمد محمود بعد انتخابه رئيسا
 لمجلس النواب المنحل ١٩٢٥ (٥١) ، ويبدو ان تلك الدعوة لم تستجب
 في تلك الفترة ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا شركاء في وزارة
 زيوار منذ ١٢ مارس ١٩٢٥ ، وذلك بعد التعديل الذي أدخله زيوار
 على وزارته بإشراك الدستوريين والاتحاديين معه في الحكم لمواجهة
 الوفد . كما أن جريدة « السياسة » استمرت في مهاجمة الوفد ،
 وحذرت النواب من الانحياز الى سعد في البرلمان (٥١) . كما تقدم
 أيضا الأحرار الدستوريون لمساعدة زيوار وذلك بعد مشاورات جرت
 بين الملك ورشدي وثروت بالإضافة الى محمد محمود (٥٤) . ولكن
 لم يدم هذا التعاون والتأييد بين الوزارة الزبورية والأحرار طويلا ،
 فسرعان ما نشب خلاف بينهما ، وذلك عندما حاول الوزراء
 الدستوريون الاعتراض على بعض المخالفات ، كتنمية ثروة الملك
 بطريقة غير شرعية ، وتدخل رجال السراى في شئون الحكم ، حتى
 أخذت الصحف تتناقل أنباء الخلاف في الوزارة بين الأحرار
 والاتحاديين ، وانتشرت الشائعات حول اعتزام الوزراء الدستوريين
 تقديم استقالاتهم (٥٥) . وربما يرجع ذلك الى أن مجلس إدارة حزب
 الأحرار عقد اجتماعا في بداية يونية ١٩٢٥ ، طالب فيه عبد العزيز
 فهمى بضرورة تقديم استقالته من الوزارة ، بل أن سعد زغلول يذكر

F.O 407/200-No 48 Allenby to Chamberlain, April (٥٢)

26 1925, No. 203 Conf.

(٥٣) د . رمضان - المرجع السابق - ص ٥٧٩ .

F.O 407/200-No. 48 Allenby to Cham, April 26, (٥٤)

1925, No 203 Conf.

(٥٥) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وتشير السياسة

كذلك الى مقابلة بين الملك ومحمد محمود وكيل الحرب في ١٩٢٥/١/١٤ .

أنه فى ٧ يونية وسط محمد محمود لطفى السيد فى أن يقنع الوزراء الدستوريين بالاستعفاء ، والا فان الحزب سوف يفصلهم من عضويته(٥٦) .

ويظهر من هذا الموقف أن محمد محمود لم يعد راضيا عن ائتلاف حزبه مع الاتحاديين ، بل يذكر هندرسون القائم بأعمال المندوب السامى فى القاهرة أنه فى أوائل يوليو ، حضر وفد من قادة الدستوريين الى الاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبه باتخاذ موقف نهائى ضد تدخل الملك أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب وأنه علم أن محمد محمود نائب رئيس الحزب فى حالة سخط دائم وهذه الحالة زادت حدتها بعد عدم حصوله على منصب وزارى فى الحكومة وهو سبب من أهم العوامل المؤثرة فى الموقف ، ولكن الوزراء الدستوريين نجحوا فى اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة مؤقتا ، وأن كان هناك اصرار على عقابهم بالبت(٥٧) .

وأخيرا تجسد ذلك الخلاف القائم فى الأزمة التى قامت حول كتاب «الاسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق ، والتى أدت فى النهاية الى طرد عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين من الوزارة ، فرد الحزب على ذلك باستقالة الوزراء الدستوريين الآخرين(*) ، والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد

(٥٦) د. لاشين ، المرجع السابق ص ٤٥٤ ويذكر كذلك انه دار الخلاف بين الاحرار والاتحاديين حول التعيين فى مجلس الشيوخ - قصر الزعفران - قانون العقوبات ، وانتهت بأزمة الاسلام وأصول الحكم .
F.O. 407/201, No 11. Henderson to chamberlain July (٥٧)

12, 1925.

(*) محمد على علوبة - وتوفيق دوس . انظر أسباب استقالتهم هيك - المرجع السابق نفس الصفحة .

السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة • وباتخاذ هذا القرار من جانب حزب الأحرار أخذت الأحزاب السياسية فى التقارب من جديد لمواجهة خطر الأوتوقراطية الملكية والعمل على عودة الدستور(٥٨) •

وأثناء ذلك الخلاف كان محمود فى أوروبا لقضاء العطلة الصيفية(٥٩) ، وعند عودته الى الوطن أجرت صحيفة حزبه (السياسة) معه حديثاً حول الأزمة وقرار الحزب ، فوافق محمود على الخطوات التى قام بها حزبه ، وأعلن أنه يشارك حزبه فى كل قراراته ، وأن هذا أقوى موقف وقفه الحزب منذ تكوينه(٦٠) •

وعندما سئل عن رأيه فى التمسح بالدين مما بدا على لسان رجال الحكومة ، أجاب « بأن المسلمين من الأحرار الدستوريين هم أشد غيرة على الاسلام ، ومنا أعضاء لجنة الدستور الذين وضعوا فى مشروعه ان الاسلام دين الدولة ، وأهلنا وعشائرننا هم القائمون فى طول البلاد وعرضها بشعائره والعاملون على خدمته وتأييده » •
أما الاتجار بالدين والدس باسمه فمن الدنايا التى نربأ بأنفسنا أن ننزل الى مناقشة من يقومون عليها ويتخذونها ديناً «(٦١) •

وعن رأيه فى الدعوة التى وجهتها وزارة زيوار لحزبه بأن تظل الصداقة قائمة بينهما فقال « انه ولكى تضمن الحكومة هذا التأييد فلا بد أن تحترم الدستور والحرية وأن تترك الناس أحراراً يعتقدون مبادئ أى حزب يريدون ، ولا تسمح بجباية الضرائب

(٥٨) د رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٠ ، د هيكل - المرجع السابق ص ٢٣٨ - ٢٤٠ د ١ •

(٥٩) د هيكل - المرجع السابق ص ٢٤٤ د ١

(٦٠) السياسة ١٠/٥/١٩٢٥ •

(٦١) السياسة - نفس العدد •

الحزبية بواسطة رجال الادارة ، بطريقة لا يجدر بحكومة ان تسلكها والدستور قائم ، فهذا انتهاك لروح الدستور في البلاد ، وفساد لأخلاق الناس وخروج عن مهمة الحكومة الحقيقية الا وهى ضمان حرية الأفراد على سائر صورها ، وهى فضلا عن هذا تبعد البلاد عن الغرض الأسمى الذى تصبو اليه « (٦٢) » .

أى أن محمود رأى أن الاحرار الدستوريين مستعدون لتأييد الحكومة اذا ما أعادت العمل بالدستور والحياة النيابية ، وهذا لم يحدث بالطبع فكان انضمامهم الى الوفد والوطن لخوض الصراع ضد الحكومة من أجل إعادة الحياة النيابية ، وهذا ما اراده محمود منذ تجربة اشتراكهم مع الاتحاديين فى الحكم ، مما يتضح من تأييده لائتلاف مع الوفد ، حتى وصيفه هيكل « بداعية الائتلاف ومؤيد بـ كل قوته » (٦٣) ، وذلك لأنه كان أحد العناصر الرئيسية في صنع الائتلاف بين حزبه « الأحرار » والوطني وبين الوفد « (٦٤) » .

كما يذكر الدكتور هيكل كذلك أن حفنى محمود شقيق محمد محمود ، وكان فى ذلك الوقت وفديا ومن المقربين لسعد ، قد فاتحه فى امكان التفاهم بين الاحرار والوفد وذلك بعد انفصالهم عن الاتحاديين (٦٥) وأن كانت مذكرات سعد تشير الى محاولات أخرى تمت قبل ذلك الوقت عن طريق حفنى الذى أيضا أبلغ سعد فى العاشر من يونية ١٩٢٥ ، بأن شقيقه محمود يرغب فى « أن تتألف لجنة لحماية الدستور من جميع الاحزاب ما عدا حزب الاتحاد وتحت

(٦٢) نفس الدورية والعدد .

(٦٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٥٠ - ٢٥١ ح ١

(٦٤) F.O. 407/203 — No. 3. Lloyd to Chamberlain, July, 4. (٦٤)

1826.

(٦٥) د. هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٢٤٣ .

رئاسة سعد ، الذى رأى أن من الأفضل أن يجرى محمود ليتحدثا
فى هذا الموضوع معا ، فأنصرف لاجتماع أخيه (٦٦) .

ويبدو أن حفى لم يستطع عقد هذا اللقاء بين شقيقه وبين
سعد ، ربما لما كان سيترتب على زيارة محمود لسعد فى منزله من
نتائج سياسية فى ذلك الوقت (٦٧) .

وفى ١٢ يوليو ١٩٢٥ كانت هناك محاولة أخرى فى نفس
الشأن ، اذ قام حفى بإبلاغ سعد بأن أخاه محمود يريد الاجتماع
به عند الشيخ المشرقاوى للمحادثة فى الاتفاق ، فرفض سعد ذلك
موضحا « انه لا يريد أن يعرض كرامته لأى مساس فمن أراد شيئا
منى فليحضر عندى ، ومن لم يرد فلا أهمية عندى » فوافقه حفى
على ذلك (٦٨) .

وعلى أية حال فانه عندما انفجرت أزمة الخلاف بين الاحرار
وبين الوزارة من جراء كتاب « الاسلام وأصول الحكم » استؤنفت
الاتصالات مما حدث فى حديث حفى مع هيكى ، وزيارة حافظ عفيفى
لسعد فى السابع من سبتمبر ١٩٢٥ ، حيث جرى كلام بينهما حول
مسلك الوزارة وانتهاكاتها الدستورية (٦٩) .

وعند عودة محمود من الخارج فاتحه حفى بأنه فى الامكان
اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور
والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا
الائتلاف (٧٠) .

(٦٦) مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٠٥ .

(٦٧) د. لاشين - المرجع السابق ص ٤٥٧ .

(٦٨) نفس المرجع - ص ٤٥٨ .

(٦٩) نفسه - ص ٤٥٩ .

(٧٠) د. هيكى - نفس المرجع ص ٢٥١ ج ١

وقد لعب محمود الدور الرئيسى فى اغراء الاحرار الدستوريين على التعاون مع الوفد فى الائتلاف الحزبى الذى تكون من جميع الأحزاب ضد حزب الاتحاد ، والملاحظ انه فى دوره كضابط اتصال بين الأحرار والوفد كانت ميوله وفدية أكثر من ميوله تجاه الأحرار ، وكان يسعى من وراء ذلك أن يتولى هو قيادة الأمة بعد وفاة زغلول (٧١) .

ويتضح دور أسرة محمد محمود الواضح من الائتلاف وتأييدهم وتحمسهم له ، من الدور الذى لعبه كل من محمد محمود وحفنى محمود لاقناع الدستوريين وسعد بالموافقة على الائتلاف ، « كما تدخل قبل ذلك محمود سليمان للمضغط على وليديه للانضمام لسعد » (٧٢) .

وقد تكلم محمد محمود مع كل من ثروت ، وعدلى ، وحافظ عفيفى ، فلقى منهم تأييدا للفكرة التى اخذت تقوى شيئا ، وظل محمود يتعهدا ويغذيها بوسائله ، حتى اذا نضجت واتفق الكل عليها وتحديث الصحف بشأنها ، لم يبق الا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة معها امام الأمر الواقع (٧٣) .

وقد اخذت الجرائد الحزبية تخفف من وطأتها رويدا رويدا تجاه خصومها الحزبيين ، واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة (٧٤) ،

(٧١) F.O 407/221. Inc. in No. 25, Revised list of Personalities in Egypt Jan. — June 1937.

(٧٢) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٣٨ .

(٧٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٥١ . ح ١

(٧٤) د. رمضان - المرجع السابق ص ٤٩٥ ، د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٤٨ - نفس الجزء .

كما فعلت صحيفة « السياسة » والصحف الوفدية دون أن يتعرض
إى منهما للآخر مما كان يمكن أن يعرقل نمو فكرة الائتلاف(٧٥) .

ر وألقى عبد العزيز فهمى خطابا هاجم فيه الوزارة بكل قوته
فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين برئاسة
فهمى وبحضور أعضاء مجلس الإدارة ومنهم محمد محمود وكيل
الحزب(٧٦) ، بناء على دعوة وجهها أمين الرافعى فى الأخبار فى
الثامن من نوفمبر الى الأحزاب جميعا بوجوب انعقاد البرلمان
بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وذلك من غير حاجة
الى دعوة الملك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور(٧٧)(*) .

وبعد فشل محاولة الوفد والأحرار الوطنى عقد برلمان ١٩٢٥
فى ادار البرلمان ، قرروا أن يجتمع النواب والشيوخ فى الكوننتال
فاجتمع فى هذا اليوم ١٨٤ من النواب ، و ٥٦ من الشيوخ ممن
ينتمون لتلك الأحزاب(٧٨) .

ثم وقف أحد النواب ودعا الزعماء الى الاتحاد لانقاذ البلاد
وطالب اليهم أن يتصافحوا ، فاستجاب أولا محمد محمود الذى نهض
وصافح سعد زغلول وتلاه حافظ رمضان ثم تتابع الزعماء وصافح

(٧٥) على شلبى - مصطفى النحاس - الانفلايات الدستورية فى مصر
ص ٥٤ .

(٧٦) السياسة - ١٩٢٥/١١/٢١ .

(٧٧) د. رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٥ ، على شلبى ومصطفى
النحاس ، المرجع السابق ٦١ .

(*) وقد قضت هذه المادة بأن يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته
العادية قبل السبت الثالث من نوفمبر ، فإذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم
القانون فى اليوم المذكور .

Lord Lloyd-Egypt since cromer P. 98.

(٧٨)

بعضهم بعضاً (٧٦) ، وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بالقوة المسلحة ، واعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً مع استمرار اجتماعات المجلسين فى الأمانة التى يتفق عليها (٨٠) .

وبعد ذلك انسحب الشيوخ من القاعة وبقي النواب وحدهم ، ثم أعلن افتتاح الجلسة وطلب انتخاب مكتب المجلس فانتخب سعد رئيساً للنواب ، ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيلين للمجلس ، وقد روعى فى هذا الاختيار أن يمثل الحزبين الوطنى والدستورى وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة ، وندب وفد من فتح الله بركات ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد لتبليغ القرار للملك فؤاد (٨١) .

ثم شارك محمود فى الكلمات التى ألقيت بعد ذلك فقال « وأننا نتعهد أمام الله والوطن أنا وإخوانى أن ننفذ الدستور أو نموت فى سبيله » (٨٢) .

وقد علق لويد على أن أهم ما فى هذا الاجتماع تأكيد الحقيقة انه لأول مرة يجتمع ممثلون من الحزب الوطنى والدستوريين والوفد ويتخذون موقفاً واحداً من قضية عامة (٨٢) .

(٧٩) د. رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٦ .

(٨٠) على شلبى ومصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٦٠ - ٦١ ،
الرافعى - المرجع السابق ص ١٨٧ نفس الجزء ، أحمد شفيق الحولية الثانية
٩٣٧ .

(٨١) أحمد شفيق - الحولية الثانية ص ٩٣٧ ، الرافعى - المرجع
السابق ص ١٨٩ ح ١

(٨٢) على شلبى والنحاس - المرجع السابق ص ٦١ .
Lord Lloyd-Egypt since ١٩١٨ P 98.
(٨٣)

وربما يرجع اختيار محمود كوكيل لمجلس النواب ممثلاً عن
الأحرار الدستوريين لدوره الرئيسي في حدوث الائتلاف بالإضافة
إلى كونه نائب رئيس حزب الأحرار .

وقد أرسل عمده أسيوط برقيات تأييد لنجاح النواب في عقد
برلمان الكونغرس في ١٩٢٦ ، وذلك بحكم ولائهم الإقليمي لمحمد محمود
« الزعيم الدستوري » فاعتبرت الحكومة هؤلاء خارجيين على لوائح
الحكومة التي تحكم وظائفهم وقدمتهم إلى المحاكمة (٨٤) .

كما قصد وفد من طلبة دار العلوم إلى محمد محمود وكيل
مجلس النواب مهنيين باختياره لهذا المنصب فشكروهم قائلاً أن
« الخلاف الذي حدث في الماضي » يقصد مع سعد « كان لأن كل
فريق رأى خدمة وطنه بطريقة مختلفة ، ولم يكن في ذلك عيب ، والآن
عندما وجدوا الخطر يحيط بالدستور حتى كاد يضيع رأى كل من
الأحرار والوفد والوطنى بأنهم يجب عليهم الاتحاد والتضامن لانقاذ
الدستور ، فاقسمنا نحن الأحرار الدستوريين على أن نضحي في
سبيل انقاذه بكل شيء ، فاطمئنا على هذا التضامن فليس للمصلحة
الشخصية سبيل إلى قلوبنا إنما هي مصلحة الوطن التي هي قبل كل
شيء » (٨٥) وعلق لويد على موقف محمود في تلك الفترة بقوله « إنه
واحد من الثلاثة المرشحين لخلافة زغلول وهو سعيد بما فعله مؤخراً
بتوحيد الأحزاب ، ومما كان يحدث من قيام الطلاب بزيارته بعد
زغلول » (٨٦) .

(٨٤) حافظ محمود - أسرار الماضي ص ١١٦ - وقد اجتمع هؤلاء
العمد أقطاب المحاماة من كل الأحزاب متطوعين للدفاع عنهم وبالفعل حكم
لهم بالبراءة .

(٨٥) السياسة - ١٩٢٥/١/٢٥ .

F O 407/203 No. 3 Lloyd to chamberlain July 4. 1926. (٨٦)

وقد استمر محمود يلعب دوره باعتباره الممثل الرئيسى
للأحرار فى الائتلاف الحزبى المناهض لحكومة زيوار ، فقد دعا سعد
الأحزاب الثلاثة (الوفد - الأحرار - الوطنى) الى حفل شائ فى ١١
ديسمبر فى النادى السعدى خطب فيها محمد محمود وسعد زغلول
وعبد الحميد سعيد وامتألت خطبهم حماسة للائتلاف (٨٧) .

وعلى اثر قشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى ،
عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد وعدلى ومحمد محمود بمنزل
الأخير فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، قرروا فيه التمسك بقرار الأحزاب
المؤتلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة (٨٨) ، كما التقى هذا الفريق
كذلك فى حفل شائ فى دار محمود فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، وكان
اللقاء موفقا أعرب فيه زغلول « عن رغبته فى أن يرى حكومة تدافع
عن الدستور ، وانه يرغب فى إعادة دعوة برلمان ١٩٢٥ ، ولو أنه
لا يستطيع الوعد بتأييد الوزارة فى كل أمر » (٨٩) .

والفت الأحزاب المؤتلفة لجنة تنفيذية فى يناير ١٩٢٦ ، مثل
فيها كل حزب من الأحزاب بأربعة من أعضائه وذلك لتنظيم الجهود
السياسية بينهم ولتنفيذ ما يقررونه، وكان من أعضاء تلك اللجنة ممثلا
عن حزبه محمد محمود (٩٠) . كما أصدروا قرارا مشتركا بمقاطعة

(٨٧) أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٤٨ .

(٨٨) على شلبى - مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٧٠ .

(٨٩) F.O. 407/203, No Lloyd to charberlain, Jan, 29.

1926, Desp, No. 4.

(٩٠) أحمد شفيق - الحولية الثالثة ص ٢١ - ٢٢ ، على شلبى - المرجع
السابق نفس الصفحة - الرافعى - المرجع السابق ص ١٩٥ وكان من أعضاء
اللجنة التنفيذية كذلك من الدستوريين محمود عبد الرازق - حافظ عفيفى -
أحمد عبد الغفار .

الانتخابات الجديدة وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الجديدة وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الشاذة التى تعيشها البلاد وتقرير ما يرويه مناسبا للخروج من تلك الحالة ، وقد وقع على البيان أيضا مندوبون عن الأحزاب الثلاثة كان محمود من ضمنهم ، كما أقام كذلك حزب الأحرار فى ٤ فبراير حفلا كبيرا للأحزاب المؤتلفة حضره محمد محمود وعدلى وثروت لسماع خطبة الهلباوى (٩١) فى فبراير ١٩٢٦ قبلت وزارة زيوار اجراء الانتخابات ، وفى ظل هذا الجو انعقد المؤتمر الوطنى(*) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ فى قناء منزل محمد محمود بناء على اقتراحه وذلك لأن الوزارة الزبورية كانت تمنع الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس (٩٢) ، وقد شهد هذا الاجتماع أعنف الجلسات والمناقشات بشأن « قبول حكومة زيوار قرار الانتخاب » حيث مالت الأغلبية الى قبول فكرة الدخول فى الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عنها سعد نفسه ومكرم والهلباوى واستطاعوا أن يستميلوا الأعضاء الى الفكرة (٩٣) .

وقرر المؤتمر عدة قرارات منها انتخاب لجنة لتنفيذ قراراته ،

(٩١) نفس المرجع - ص ٥٠ - ٥٣ - وقد خطب فى هذا الحفل كذلك فتح الله بركات وحافظ رمضان .

(*) المؤتمر الوطنى ضم أعضاء مجلس النواب ٢٤ ، ٢٥ وأعضاء مجالس المديریات ومجلس الشيوخ بالإضافة الى أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة الوطنى - والأحرار والوفد والوزراء السابقين انظر الرافعى - المرجع السابق - ١٩٧ - ١٩٨ .

(٩٢) د هـ هیکل - المرجع السابق ص ٢٥١ ح ١ .

(٩٣) د هـ رمضان - المرجع السابق ص ٦٠٦ وانظر الاسباب التى اقتنع بها المجتمعون للموافقة على قانون الانتخاب .

وبحث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع قول رأيها فيها في الوقت الذي تختاره وتحدهه ، وتألقت تلك اللجنة من محمد محمود وعبد الخالق ثروت ، وفتح الله بركات وواصف غالى وآخرين(٩٤) .

وقد مثل محمد محمود حزبه في كل اللجان التي انبثقت عن الأحزاب المؤتلفة ، دلالة على أنه كانت له اليد الطولى في ائتلاف الأحزاب واشترك حزبه فيه الى الحد الذي وصل بالحزب الى « التضحية برئيسه عبد العزيز فهمي على مذبح الائتلاف مع الوفد في ٤ مارس ١٩٢٦ ، وكان فهمي راغبا عنه(٩٥) ، كما تدل كذلك على أن محمود ظل منذ استقالة فهمي وحتى رئاسته رسميا للحزب في فبراير ١٩٢٩ القائم بعمل رئيسه بصفته نائب رئيس الحزب .

وفي ٣٠ ابريل ١٩٢٦ وافقت الأحزاب المؤتلفة على تقسيم الدوائر فيما بينها وقد وقع محمود بالنيابة عن رئيس حزبيه هذا الاتفاق حيث ان عبد العزيز فهمي كان قد استقال من رئاسة الحزب في ٤ مارس ١٩٢٦ .

(٩٤) الرافعي - المرجع السابق ج١ ص ١٩٧ - ١٩٨ ، على شلبي مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٧٣ - ٧٦ .
- القرارات التي أصدرها المؤتمر منها (١) تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور (٢) دعوة الأمة الى الدخول في الانتخابات مع أساس قانون الانتخاب المباشر ١٩٢٤ ، وأسباب أخرى انظر الرافعي . المرجع السابق ص ١٩٨ ج ١ - أعضاء اللجنة - علوية - علمي الشمس - حافظ عفيفي - أحمد عبد الغفار - عبد الحميد سعيد - أحمد لطفى - أحمد وجدي - محمد زكي على .

(٩٥) د٠ أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٥٥ .

وبعد اجراء الانتخابات(*) واثناء مفاوضات الأحزاب من أجل تشكيل وزارة ائتلافية جرت عدة محاولات من جانب عدلى ومحمود للتقريب بين سعد والملك فقد طلبا اليه أن يسجل اسمه فى التشريقات، فرفض سعد معربا عن أنه لا يمانع فى زيارة الملك اذا ما دعاه الى ذلك(٩٦) .

لعب أيضا محمود دورا فى الأزمة السياسية التى أعقبت ظهور نتائج الانتخابات ، فقد رفض الانجليز تولي سعد رئاسة الوزارة باعتباره صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، ففكر سعد ان يكون تراجع بطريقتة كريمة تليق بزعيم أمة ، فرأى ان يطلب النواب منه فى حفل الشاى المزمع اقامته فى ٣ يونية الامتناع عن قبول الوزارة ، ووضع رجاء بهذا المعنى ، وقام سعد بعرضه على محمد محمود ، على أن يقدمه هو أو واحد من النواب ففرح به وأخذته وانصرف ، حيث ذهب الى النادى السعدى وعرضه على النواب الذين كانوا موجودين به على أنه اقتراحه هو ، فوافقوا عليه الا النحاس ، وفى مساء ذلك اليوم حضر الى سعد كل من الهلباوى وويصا وجواه فى قبوله فقبله(٩٧) .

الف عدلى يكن الوزارة الائتلافية الأولى فى ٧ يونية ١٩٢٦ . وقد مثل محمود حزبه فى هذه الوزارة كوزير للمواصلات ، وبعد استقالة عدلى رأس عبد الخالق ثروت الوزارة فى ٢٥/٤/١٩٢٧ واستمر محمود أيضا ممثلا للحزب فى الوزارة الثروتية كوزير

(٣) كانت نتيجة الانتخابات فوز الوفد ١٦٥ نائبا ، والاحرار ٢٩ نائبا .

و ٥ من الوطنى و ١٠ من المستقلين .

(٩٦) د. لاشين - المرجع السابق ص ٤٧٤ ، مذكرات سعد - ك ٥٢ ص

٢٩٧٦ فى ١٨ مايو ١٩٢٦ .

(٩٧) مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٩٦ فى ٢ يوليو ١٩٢٦ .

للمالية بدلا من المواصلات(*) (٩٨) ، وكاد محمود لا يشترك في الوزارة الثروتية ولكن أصدقائه استطاعوا اقناعه بقبول الوزارة (٩٩) .

في بداية تشكيل وزارة ثروت ، اخذ محمود موقفا مختلفا عن حزبه ، عندما ادخل ثروت جعفر والى الحر الدستوري وزيرا للحربية في وزارته دون الرجوع الى حزبه ، وذلك بعد ان رفض الملك تعيين حافظ عقيفي ، الامر الذي ادى بالحزب الى ان يعقد اجتماعا تقرر فيه بأغلبية كبيرة ان يطلب من جعفر والى الاستقالة احتجاجا على عمل الملك غير الدستوري ، ولم يكن محمود الذي يصعب الاستمرار في توصيفه بأنه دستوري حاضرا الاجتماع ، وقد عبر على الفور عن عدم موافقته على القرار وانه طالما ان ثروت باشا قد اذعن ، وان جعفر والى قد قبل المنصب فانه من الخطأ استقالة جعفر ، الذي لم يكن ميالا للاستقالة ، وقد رفض قبول قرار الأحرار وقال انه متفاهم مع رئيس الوزراء الذي ينبغي ان يبقى القرار فيه يده (١٠٠) .

ومن ثم فان الحزب عجز عن تنفيذ قراره حيث وضع في اعتباره رفض والى الاستقالة وتأييد محمد محمود له الامر الذي يهدد وحدة الحزب (١٠١) ، وعلق لويد على الحادثة بقوله « بأنهم

(*) بالاضافة الى محمد محمود مثل حزب الأحرار الدستوريين كذلك جعفر والى وزيرا للحربية .

(٩٨) د. يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية وانظر كذلك اسباب استقالة عدلي ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٩٩) أحمد شفيق - الحولية الرابعة ص ١٢١ .

F.O. 407/204 No. 47. Lloyd to chamberlain, May. 6, (١٠٠)

1927.

(١٠١) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

سوف تعجل بتحلال الأحرار الدستوريين ، ويبدو أن كلا من ثروت
ومحمود فى طريقهما للخروج من الحزب لينضمما للجناح اليميني
للفرد (١٠٢) » .

وعندما توفى سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧ أصدر محمود
بيانا باسم حزبه أكد حرصه وتأييد الأحرار على استمرار
الائتلاف (١٠٢) ، وارتاب الكثيرون من حزب الأحرار فى سلوك محمود
باعتباره نائب الرئيس نتيجة لازدياد مودته تجاه أعضاء الوفد ،
ونتيجة لمعارضته لثروت بينما كان المفروض أن يسانده ، ولذلك كان
البعض يبحث عن رئيس للحزب اعتقادا منهم أنه لو علم محمود
أنهم نجحوا فى ترشيح رئيس غيره فلربما استقال من حزب الأحرار
ولكان من المحتمل أن ينضم الى الوفد (١٠٤) .

وبدا وكأن محمد محمود لم يستمر فى الأحرار الدستوريين الا
لتحقيق أحلام الزعامة ، مما يبدو معه أن الأحرار كانوا حريصين على
الابقاء عليه أكثر مما كان هو حريصا على البقاء فى الحزب .

يؤيد هذا الرأى ما ذكره مؤرخ الأحرار الدستوريين « الدكتور
أحمد زكريا » ، بأن محمود كان ميله صوب الوفد قويا وواضحا، لذا
نشأت رغبة قوية فى صفوف الحزب لوضع نهاية لكونه يقاد برئيس
وفدى أكثر منه دستورى ، ولكن الاقدام على اجراء ما معه سوف
يجعله يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لازمة جديدة لا تقدر

F.O 407/204. No. 47. Lloyd to chamberlain, May. (١٠٢)
6, 1927.

(١٠٣) انظر كوكب الشرق - ١٩٢٧/٩/٢٣ بيان حزب الاحرار الى
الامة .

(١٠٤) عثاف لحطفى السيد - المرجع السابق ص ١٥٨ .

نتائجها ، وهكذا وقع الاحرار الدستوريون بين نارين ، الائتلاف الذى يؤيده محمود طمعا فى رئاسة الوزارة ، والوقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس وهو ليس مجرد فرد بذاته (١٠٥) .

وقد وقف محمود ضد رغبة بعض أعضاء حزبه مدافعا عن الائتلاف ، فقد حدث أن نشرت « السياسة » مقالا لهيكل « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الصراحة » ، وكان هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع بعض أعضاء الحزب ، حيث حضر اليه حافظ عفيفى وأخبره أنه اتفق مع اسماعيل صدقى ومحمود عبد الرزاق بأن الوقت قد حان لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ، وان لديهم معلومات بأن ملكم كان يحرض الناس يوم عودة ثروت لافتتاح الدورة البرلمانية ليسيئوا مستقبله ، وان الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوقد ، وان استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب (١٠٧) .

وبعد أن تأكد محمد محمود من أن هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع حافظ عفيفى وبعض قيادات حزبه ، سارع محمود بنشر رد على مقال هيكل فى جريدة الأهرام ، ذكر فيه أن هذا المقال « لا يعبر عن رأى الحزب » (١٠٨) ، وذلك بعد رفض هيكل نشر رد محمود على مقاله فى السياسة مهددا بالاستقالة ، وكان قد رجأ

(١٠٥) أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(١٠٦) د محمد حسين هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ ،

د رمضان - المرجع السابق ص ٦٦٥ .

(١٠٧) نفس المرجع والجزء والصفحة .

(١٠٨) الأهرام - ١٩٢٧/١٢/٢٣ .

محمود الا ينشر هذا الرد فى أية صحيفة أخرى حرصا على الحزب ،
وطلب منه كذلك أن يجمع مجلس الادارة لاتخاذ قرار فى هذا الشأن ،
ولكن محمود أصر على موقفه ونشر رده فى الأهرام (١٠٩) . ورغم
أن لويد يذكر أن تبرؤ محمود من المقال بنشر بيانه فى « الأهرام »
كان مبادرة شخصية لم يوافق عليها (١١٠) الا أن لها دلالتها وهى
انفراد محمود برأى آخر غير رأى حزبه وعدم التزامه برأى هذا
الفريق منه ، كما تدل كذلك على قوة نفوذ محمود فى حزبه بل أن
الفريق الذى أوحى لهيكل بالمقال « عفيفى - عبد الرازق - صدقي » ،
رغم حرصه على الرد على بيان محمود مرة أخرى ، الا أن هيكل
قد وصف الرد فى مذكراته بأنه قد حرص بأن يكون فى حدود ما يكون
بين أعضاء الحزب الواحد من مودة وان اختلفوا فى الرأى ، ولم
يثر أحد الموضوع بعد ذلك خوفا على انقسام الحزب مما يضره
ضررا بليغا (١١١) .

خلف النحاس ثروت فى رئاسة الوزارة الائتلافية ، وتبددت
أحلام محمود فى الزعامة مؤقتا ورغم ذلك وقف محمود الى جانب
اشتراك حزبه فى وزارة النحاس استمرارا للائتلاف ، وعبر لويد
عن دوافع محمود فى اشتراك حزبه فى الوزارة بأنه مارس كل نفوذه
لضمان استمرار الائتلاف ، واشترك الاحرار الدستوريين فى الوزارة
الجديدة ، وكانت دوافعه فى هذا شأنه شأن جميع السياسيين
شخصية وهو كما رأى لويد يتطلع أن يصبح رئيسا للوزارة فى أقرب
وقت ممكن ، ويرى أن الفرصة أكبر فى تحقيق هذا الأمل بجر الاحرار
وراءه الى معسكر الوفد ، حيث يمكن أن يكون الشخصية الرئيسية

(١٠٩) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٢ ح ١ ، د. رمضان - المرجع
السابق ص ٦٦٦ .

(١١٠) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٥٧ .

(١١١) د. هيكل - نفس المرجع ص ٢٨٣ ح ١

أفضل من الاستمرار في حظيرة الأحرار حيث سيستمر في الظل وراء ثروت وصدقي • « ولو انه قسر موقفه لأحد أعضاء دار المندوب السامى بشكل مختلف حيث قال انه لو رفض الأحرار دخول الوزارة فسوف ينتهى الائتلاف ، وانه اذا ما حدث صدام بين الحكومتين البريطانية والمصرية فسوف يتهم الأحرار بأنهم تخلوا عن مواقعهم وخانوا الأمة - وانهم اذا ما ألفوا الوزارة بعد ذلك فسوف يثبت عليهم هذا الاتهام(١١٢) » -

على أى الأحوال فقد نجح محمد محمود فى اجتماع عقده حزب الأحرار يوم ١٤ مارس برئاسته (*) فى الحصول على أغلبية ضئيلة « ١٧ مقابل ١٤ »(١١٣) تؤيد اشتراك الأحرار فى الوزارة الجديدة(١١٤) وقد أيدته بقوة الهلباوى ، وان كان جديرا بالملاحظة ان قيادات الحزب كانت ضده مثل « صدقي ومحمود عبد الرزاق - وعبد الفتاح يحيى - والدكتور هيكل ، وعبد الغفار ، وطراف على ، وحافظ عفيفى » ، أضف الى ذلك أن ثروت باشا الذى وان لم يكن عضوا رسميا فى الحزب الا انه مارس نفوذا كبيرا ليمنع عن الاشتراك فى الوزارة ، وكان نصر محمد محمود انجازا كبيرا فى

F.O. 407/203. IVO C2. Lloyd to cyamberlain, March (١١٢)
23, 1928.

(*) تذكر المراجع ان فريق محمود المؤيد لاشتراك الحزب فى الوزارة قد فاز بصوت واحد فقط انظر هيكل بالمرجع السابق ص ٢٨٥ ج ١ ، د ، رمضان السابق ص ٦٦٨ ، د • أحمد زكريا - المرجع السابق ٣٥٩ •

(١١٣) أحمد شفيق - الحولية الخامسة ص ١٧٣ يذكر انه فى هذا الاجتماع قد أيد الأحرار جميعا استقرار تأييد الائتلاف بين الأحزاب باجماع الآراء أما اشتراك الحزب بالوزارة فلم يكن بالأغلبية كما ذكرنا •

(١١٤) نفس المرجع - والمجزء ص ١٧٢ - ١٧٥ حول مزيد من التفاصيل عن اجتماع الأحرار لمناقشة الائتلاف •

حزبه « (١١٥) حيث تغلب رأيه بالاشتراك فى الوزارة النحاسية ، وأصبح محمود وزيرا للمالية وبذلك استترك الدستوريون بوزيرين فقط هما « محمود وجعفر والى » ، وقد أشارت المذكرة البريطانية الى ضعف هذا التمثيل اكثر من ذلك فانها رأت غلبة الميول الوفدية على الوزير القوى منهما محمد محمود (١١٦) .

ولكن سرعان ما انهار الائتلاف الوزارى وكان بطله ايضا محمد محمود ، فقد أدى نجاح النحاس باشا فى اجتياز « أزمة فائسجون الاجتماعات والمظاهرات » الى تشقق الائتلاف وانهياده بعد ذلك ، ذلك أن جناح الأحرار الدستوريين الذى حيز الدخول فى الائتلاف الوزارى والذى تزعمه محمد محمود قد انهارت آماله ، فقد كان محمود وجناحه يريان الفرصة سانحة لانتزاع زعامة الحزب الكبير بعد وفاة زغلول ، وتصوروا أن سبيلهم لهذا هو استغلال ضعف الزعامة الجديدة والاطاحة بها ، والذى بدا فيما فرضه محمد محمود من شروط فى تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان رد فعل محمود ازاء ذلك سريعا حيث بادر بتقديم استقالته فى ٤ مايو ١٩٢٨ بعد يومين فقط من قبول الحكومة البريطانية لمذكرة النحاس ، وهنا التفت رغبة محمود مع رغبة الملك فرؤاد الذى سعى أيضا للتخلص من الوزارة النحاسية ، وفى بداية اللقاء طلب الملك من محمود سحب استقالته على اعتبار انها اذا قبلت فى ظروف نجاح النحاس ، قلن يترتب عليها سوى استئثار الوفد بالسلطة مما لن يحقق أيا من أهداف القصر أو جناح محمد محمود ، الا أن سحب محمود الاستقالة لم يكن الا اجراء مؤقتا يستطيع بعده هو والملك تدبير الأمور على

F.O. 407/203, No. 62, Lloyd to Chamberlain, March, (١١٥)

23, 1928.

(١١٦) د. يونان لبيب - تاريخ الوزارات المصرية ص ٣١٤ .

نحو يسمح بسقوط الوزارة النحاسية (١١٧) وهو ما حدث بعد ذلك (١١٨) .

وهكذا قاد محمد محمود حزبه لتحطيم الائتلاف الذى طالما دافع عنه وذلك بعد يأسه فى الوصول الى الحكم وفى نفس يوم اقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونية عهد الملك الى محمود بتأليف الوزارة ، وبالتالي بدأت فترة جديدة من حياة محمود السياسية ، كما بدأت المرحلة الثانية فى قيادة محمد محمود للأحرار الدستوريين .

محمد محمود رئيسا للأحرار الدستوريين ١٩٢٨ - ١٩٤١ :

شكل محمود وزارته الاولى فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وممثل الدستوريون فى وزارته بوزيرين محمود للرئاسة والداخلية وحافظ عفيفى للخارجية وآخرين من الدستوريين المستقلين أى من ليسوا أعضاء بالحزب وهما جعفر والى للحربية والبحرية ، ولطفى السيد للمعارف (١١٩) .

(١١٧) نفس المرجع - ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١١٨) انظر أحمد شفيق - الحولية الخامسة - حول بيان هيكى للأمرام حول رأيه فى اشتراك الحزب فى الوزارة والائتلاف ص ١٧٥ - ١٨٠ وهجوم جريدة كوكب المشرق الوفدية على مقالات لجريدة السياسة بشأن المذكرة البريطانية ص ٤٣٤ - ٤٣٩ ومقال الاستاذ العقاد فى البلاغ يدافع عن موقف الوزارة من الانذار البريطانى ويرد على السياسة ص ٤٤٠ - ٤٤٦ أو رد حكومة النحاس على مقال السياسة الخاص بشكر الحكومة البريطانية ص ٤٥٧ والأمثلة عديدة على تبادل الهجوم الصحفى بين السياسة والصحف الوفدية كبداية لانتهيار الائتلاف .

(١١٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٦٥ .

وبالنسبة لعلاقة محمود بحزبه فى تلك المرحلة ، فبالإضافة الى اشتراك هؤلاء الدستوريين فى الوزارة فقد أصبح محمود رئيسا للحزب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ حيث ظل الاحرار بدون رئيس منذ استقالة عبد العزيز فهمى .

ورغم أن محمود كان بمثابة الرئيس الفعلى للحزب منذ ذلك الوقت الا أنه لم يصبح رئيسا الا بعد توليه رئاسة الوزارة (١٢٠) ، ويبدو أن طبيعة تكوين الحزب من الصفوة أدت الى عدم الحاجة لوجود رئيس فعلى للحزب، لأن القرار فى نهاية الأمر تأخذه المجموعة الأكبر والأقوى على التأثير (*) .

كما أن محمود لم يكن فى نظر الدستوريين فى تلك الفترة ، ونعنى بها فترة الائتلاف ، حرا دستوريا صرفا ، بل ارتآه البعض وفديا أكثر ما هو دستورى ، فقد وصفته وثيقة انجليزية فى تلك الفترة بأنه قد انضموى تحت الجناح اليمىنى للوفد ، وهو كلام يبدو صحيحا الى حد كبير نتيجة لاحلام محمود فى الرئاسة بل وقبل ذلك طمعه فى أن يخلف سعد كرئيس للوفد ، كما أراد الدستوريون فى وقت من الأوقات أيضا البحث عن رئيس ليس وفدى الميول مما يدل على حاجتهم الى رئيس .

ورغم أن الدكتور أحمد زكريا مؤرخ الاحرار الدستوريين ، قد أرجع عدم وجود رئيس لحزب الاحرار فى تلك الفترة ٢٦-١٩٢٨ بأن الائتلاف كان يسير تحت رئاسة سعد ، والدليل على ذلك أن

(١٢٠) نفس المرجع ص ٧٨ - ٧٩ وانظر أحمد شفيق الحولية الثالثة ص ١٢٤ أسباب أخرى لاستقالة فهمى وان ذلك بناء على رغبة الحزب فى التخلص من هذا الرئيس الثقيل .

(*) انظر نفس المرجع - لمزيد من التفاصيل حول شخصية الرئيس فى حزب الاحرار الدستوريين ص ١٥٥ - ١٥٧ .

الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، الا ان هذا السبب أيضا لم يكن يمنع من حاجة الحزب الى من يقوم بعمل الرئيس وهى الأمور التى كان يقوم بها محمود بصفتة نائب الرئيس .

على أية حال طلب محمود عندما أصبح رئيسا للوزراء ان يتولى رئاسة الحزب وأعلن استعداداه لبذل كل جهده وماله من أجل الحزب ، وعند سماع هيكى ذلك أجاب بأن رئاسة محمود للحزب أصبحت أمرا طبيعيا بعد أن تولى رئاسة الوزارة برضاء زملائه أعضاء الحزب جميعا ، فلقد خطب له صدقى مهنئا اياه بالرئاسة كما اشرك معه حافظ عفيفى « فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيسا لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برؤسنا وثانيدينا » (١٢١) ، ٠ وبالفعل اجتمعت اللجنة الادارية لحزب الاحرار الدستوريين فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ ، وانتخب محمود رئيسا له وكان محمود باعتباره نائب رئيس الحزب يتولى هذا المنصب من الناحية الفعلية وأعيد انتخاب حافظ عفيفى نائبا ثانيا .

وقد علق لويد على هذا الانتخاب بقوله « ان أهميته توضح تأثير الحكومة الحالية على حزب الاحرار فرئيس الوزارة أصبح الرئيس الرسمى للحزب ، ثم أن واحدا من أهم زعماء الحزب المتشددين وهو محمود عبد الرازق أصبح نائبا للرئيس ، اما لطفى السيد وجعفر والى وكلاهما يشغل منصبا وزاريا ولم يكونا أعضاء رسميين للحزب فقد أصبحا جزءا من تنظيمه بتمثيلهم فى اللجنة الادارية ، وقد نجح الحزب فى هذا لمواجهة مناورات الملك لبث

(١٢١) د. هيكى - المرجع السابق ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ح ١

الفرقة بين صفوفه والتي نجحت خلال صيف ١٩٢٥ (١٢٢) .

وهكذا ظل محمود رئيسا للحزب حتى وفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١ ، فالاقتران بين رئاسة الوزارة ورئاسة الحزب بالنسبة لمحمد محمود جعله أقوى رؤساء الأحرار الدستوريين وأبقى على رئاسته له طوال حياته .

وقد أعيد تشكيل مجلس إدارة جديد على عهد رئاسة محمود للحزب ، كما بدأ الحزب فى تأليف لجان له فى المديرية على عهد وزارته الأولى ، حيث شرعت قيادته فى استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسى فكلف علوبه « بوضع مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب واعماله على منوال ما هو متبع فى الاحزاب الاوربية ونشر المشروع فى جريدة « السياسة » (١٢٣) .

وابان وزارة محمود الأولى وقف الحزب يؤيد كل قرارات الحكومة المحمودية من خلال صحيفته « السياسة » حتى قانون تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات وافق الحزب عليها باستثناء بعض كتاب جريدة « السياسة » وهما « محمود عزمى وتوفيق دياب » وهو الحزب الذى تألف للدفاع عن الدستور والحياة النيابية وقد

F.O. 407/208, No, 24, Lloyd to Chamberlain, Feb, 28, (١٢٢)
1929

انظر ايضا بقية تشكيل الحزب فى هذه الوثيقة (تشكيل اللجنة الادارية والتنفيذية كما تشكل مجلس إدارة جديد فى عهد محمد محمود انظر د. احمد زكريا - المرجع السابق ص ١٨٢ .

(١٢٣) د. احمد زكريا - المرجع السابق ص ٩٠ ولزيد من التفاصيل كذلك انظر ص ٩٠ - ٩١ من وجود لجان مهنية كلجنة العمال والشباب الى أنصار المعاهدة التى تكونت للدفاع عن مشروع محمود - هندرسون ، وعلق الدكتور أحمد على تلك اللجان بأنه بعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا أخبارها وكأنها جميعا كانت مؤلفة لهدف معين ومناسبة محددة .

أيد الحزب مشروع معاهدة « محمود - هندرسون » إذ دعا مجلس الإدارة لجانه العامة والمركزية لدراسة المشروع وإرسال رأيها لسكرتير الحزب ، ثم عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٣١ أغسطس ١٩٢٩ ألقى فيه محمود خطابا أعقبه صدور قرار الحزب بالموافقة على المشروع (١٢٤) .

ولم نجد فى المصادر والمراجع ما يشير الى أن محمد محمود كان يستشير أو يناقش حزبه ، أو حتى زملائه الوزراء من أعضاء حزبه فى الموضوعات التى تطرح على مجلس الوزراء ، ولا يوجد كذلك ما يشير الى اجتماعات محمود رئيس الحزب بحزبه خلال تلك الفترة .

وبعد استقالة وزارة محمود الأولى فى ١٩٢٩ ، ألف عدلى يكن وزارة محايدة لاجراء انتخابات ١٩٣٠ ، فمنع محمود حزبه من دخول الانتخابات ، وقد كتبت جريدة « الثغر » المألية لمحمد محمود عن أسباب امتناع الدستوريين عن دخول الانتخابات ، بأن محمد محمود كان قد استقال فى ١٩٢٩ وهو واثق أن المعاهدة ستكون محور الانتخابات وأن المعركة ستدار عليها ، ولكن أمام اصرار الوفد على اجراء انتخابات حرة من كل قيد ، فاضطر حزب الاحرار الى أن يتنحى عن المعركة الانتخابية التى قدر لها أن تدور على الشخصيات ، وترك لحزب الوفد أن يضطلع بأعباء الموقف ، ثم هاجمت الصحيفة عدلى ، واتهمته بأنه يريد رئاسة مجلس الشيوخ (١٢٥) .

وعلى العموم فإن جريدة « السياسة » دافعت عن قرار حزبه بأنه طالما ان الوفد أعلن عن أمله فى أن يصل الى مزيد من المزايا

(١٢٤) د. أحمد زكريا - المرجع السابق - ص ١٧٨ .

(١٢٥) الثغر اليومية - ١٩٣٠/١/٢ .

للمعاهدة بين مصر وبريطانيا أفضل من معاهدة محمود ، فقد رأى الدستوريون اتاحة الفرصة للوفد للحصول على مزيد من المكاسب لمصر ، لذلك امتنعوا عن دخول الانتخابات لتحقيق ذلك ، وحتى تكون الانتخابات هادئة لا يتخللها مظاهرات وما يحدث من تنافس حزبي إبان الانتخابات (١٢٦) ٠٠ وهذا ما أشار اليه الدكتور هيكل في مذكراته « بأنه قد أشار على حزبه بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أساس انه لا يريد أن يقيم أية عقبة في سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه الأحرار الدستوريون (١٢٧) ، ٠

وفي خطاب لمحمد محمود في ١٩/١١/١٩٢٩ بمناسبة افتتاح نادي الأحرار الدستوريين ، أوضح أسباب امتناعهم عن دخول انتخابات ١٩٣٠ ، بأنه نتيجة لامتناع الوفد عن قول رايه في المشروع سواء بالقبول أو حتى بالرفض ، وبما أن ذلك المشروع هو لمصلحة الوطن وهو السبيل لاستقرار العلاقة بين مصر وانجلترا على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات ، لذلك رأى الأحرار الامتناع عن دخول الانتخابات ليسهلوا على الوفديين قبول المعاهدة التي هي في صالح مصر ، فتركوا لهم ميدان الانتخاب ، كما تركوا أيضا الوزارة لعل ذلك يرضيهم فيخشوا من فشل المشروع (١٢٨) ٠

وان كانت الديلى هرا لد قد علقت بأن قرار محمود بالآلا يدخل

(١٢٦) انظر اعداد السياسة - ١٩٢٩/١١/٥ ، ١٩٢٩/١١/١٩ ، المرجع السابق ١ ص ٣١١ وهو نفس الرأي أنهم قد امتنعوا عن الدخول في الانتخابات لترك الوفد يحصل على مزايا أكثر لمصر كما صرح له بذلك أحد الوفديين ومن هنا جاءت الفكرة للدكتور هيكل بعدم الدخول في الانتخابات لهذا السبب ٠

(١٢٧) د هكل - المرجع السابق - نفس الصفحة والجزء ٠
(١٢٨) السياسة - ١٩٢٩/١١/١٩ - خطاب محمد محمود

حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات معقول جدا ، لأن نتيجة دخول الانتخابات لا يشك أحد فيها ، وسوف يكون من دواعي الأذلال لنفسه أن يرى البلاد تنبذه بعد عهد ديكتاتوري ظل ١٨ شهرا ، ولا ريب كذلك في أن كرسية نفسه يكون غير مأمون أن انتخب من حزبه ستة أعضاء فقط (١٢٩) .

ويبدو أن هذا الكلام صحيح لأن محمود ظل يحس بالمرارة نتيجة أجباره على الاستقالة ، ومع توقع فشل حزبه كذلك في الانتخابات تكون الهزيمة أصعب الأمر الذي جعله يتخذ هذا القرار بمنع حزبه من دخول الانتخابات وعقب ظهور نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ إبان الوزارة النحاسية الثانية ، قامت مشاحنة بين محمد محمود وبين محمد على علويه حول نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ ، وكان في لهجة محمود شيء من الشماتة لأن دخول الحزب في هذه الانتخابات كان ضد رغبته ، وانقلبت المشاحنة الى خناقة وانسحب مهيدا بالاستقالة من الحزب ورئاسته ، وسويت المسألة باعتذار محمد على لمحمود (١٣٠) . وفي هذا الاعتذار دلالة على مكانة وشخصية محمود في حزبه .

غير أنه من الملاحظ أن الأحرار الدستوريين خاصة في أعقاب استقالة الوزارة المحمودية الأولى قد اتخذوا أحيانا من المواقف ما يعارض اتجاهاته ، وقد حدث هذا عندما اقترح محمود عبد الرازق نائب رئيس الحزب ، وأحد الشخصيات الهامة به رفع عريضة للملك ضد وزارة النحاس ووافق على ذلك لطفى السيد ، وقد خالفهما في ذلك محمد محمود وحافظ عفيفي وبعد مناقشة طويلة انتصر الرأي الأول وكلف لطفى السيد بكتابة العريضة ثم اختلفوا

(١٢٩) البلاغ - ١٩٢٩/١١/٢ .

(١٣٠) روز اليوسف ١٧/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٧ .

فيمن يحمل العريضة الى السراى ، وخاصة انه قد اقترح أن يحملها رئيس الحزب محمد محمود ولكنه رفض وقال ، « أنه لا معنى لذهايه الى السراى فى هذه المرة ، بعد أن امتنع عن دخولها من استقبلته وانه ما دام الملك مريضا وليس من المنتظر مقابلته ، فليس ثمة ما يمنع من ارسالها مع أى عضو الى الديوان الملكى » وعلقت الجريدة على ذلك بقولها « وهنا تعالت أصوات الاعتراض ونزل محمود لأول مرة على حكم الاغلبية وقبل أن يحمل العريضة الى الملك » (١٣١) .

توجه محمود الى عابدين حيث قدم الى الملك شكوى حزب الاحرار الذى يقول فيها : « أن الحكومة القائمة تولت الأمر مستتدة على اغلبية برلمانية اتخذت لغاية خاصة ، وأن حكومة النحاس لا تعرف لاحكام الدستور ، ولا لما كفل من صور الحريات أى سلطان عليها ، وانها تتدخل فى انتخابات مجلس الشيوخ فتحمل الموظفين الإداريين على اهدار حرية الانتقال . وحرية الاجتماع وحرية الانتخابات ، وأن الاحرار الدستوريين قد صبروا على تصرفات الحكومة حرصا منهم على المعاهدة بين مصر وانجلترا عن أن تفسدها المزايدات الانتخابية ، وحرصا كذلك على بقاء جو المفاوضات صفوا ، وقد انتهت المفاوضات وما تزال الحكومة مندفعة فى امتهان كل مبادئ الحرية العامة التى لم توجد الدساتير الا لحمايتها ، لذلك فهم يلجأون الى الملك يطلبون منه أن ينظر فى شكواهم (١٣٢) » .

تولى اسماعيل صدقى الوزارة فى ١٩ يونية ١٩٣٠ خلفا للنحاس الذى اقاله الملك ورأى محمود فى اتخاذ هذا الموعد ، حيث

(١٣١) نفس الدورية ١٠/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٦ .

(١٣٢) البلاغ - ٢٨/٥/١٩٣٠ .

كان مريضا ، لتغيير الوزارة اشارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم(١٣٣) ، لهذا أصر ألا يجيب الاحرار على طلب صدقى بالاشتراك معه فى الوزارة ، وأن من يشترك منهم فيها يكون متخليا عن عضويته فى الحزب(١٣٤) ، وقد أيد الاكثرية من رجال الاحرار محمد محمود فى هذا الاتجاه(١٣٥) .

وما أن علم صدقى بقرار الاحرار بعدم الاشتراك فى الوزارة ، حتى ذهب مع على ماهر الى محمد محمود لمقابلته عسى أن يقنعه بالعدول عن رأيه ، ولكن صدقى لم يستطع أن يزحزح محمود عن رأيه(١٣٦) ، وان كان قد استطاع اقناعه بتأييد الاحرار للوزارة بعد أن أكد له أن الوزارة سوف تعدل قانون الانتخاب تعديلا يكون من شأنه أن يتولى الدستوريون الوزارة ، وخاصة أن محمود لم يكن يرغب مطلقا أن يقول حزبه كلمة واحدة فى تأييد الوزارة وقد طالعت مماطلة محمود فى اصدار القرار ، حتى هدد أحمد عبد الغفار أحد الدستوريين ومن معه بالاستقالة من الحزب ، وازاء ذلك لم يجد محمود بدا من موافقة الثائرين فى حزبه على اصدار القرار ، وبذلك أيد الاحرار وزارة صدقى فى بداية الأمر(١٣٧) .

(١٣٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣١٤ ح ١

(١٣٤) سنية قراة - نمر السياسة المصرية ص ٢٥٥

(١٣٥) د. هيكل - نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٣٦) سنية قراة - المرجع السابق ص ٢٥٦ وذكرت الكاتبة أن صدقى عدل عن رأيه باشتراك الدستوريين فى الوزارة مراعاة لشعور رئيس الحزب محمد محمود الذى كان لم يزل يعتبر نفسه حريحا سياسيا بعد استقالة وزارته .

(١٣٧) روز اليوسف ٢٩/٧/١٩٣٠ العدد ١٨٣ وذكرت كذلك ان الحزب منقسم قسمين قسم يؤيد محمد محمود وهم أبناء الصعيد مثل محفوظ وجاد الرب ، وآخر يؤيد صدقى وعلى رأسه عبد الغفار .

وقد اجتمع حزب الاحرار فى ١٩ يوليو ١٩٣٠ برئاسة محمد محمود ويحضر أعضائه « وبحثوا فى مسألة تأييد الوزارة الصديقة » *

واصدروا القرار الآتى :

١ - يرى الحزب أن المضار الاجتماعية والاقتصادية التى وقعت فى الحياة النيابية أخيرا ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير فى تغيير قواعده وأن منشأ الضرر كله طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادئ العدل والدستور *

٢ - يصرح حزب الاحرار الدستوريين كما صرح فى الماضى بالمحافظة على عدم المساس بأسس الدستور مثل الحريات العامة - الأمة مصدر السلطات - المسئولية الوزارية *

٣ - يؤيد الحزب سياسة الحكومة الحاضرة « الوزارة الصديقة » فى القضاء على الفوضى والاضطراب فى البلاد (١٣٨)

وقد عبر الدكتور هيكل عن هذا القرار بقوله « أنهم قد حرصوا فى السياسة جريئة الحزب على أن يؤيدوا الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، وخاصة أن صدق متاوىء للوقد قطع الاحرار الدستوريون فى أن تنصفهم الوزارة الصديقة ، وقد حرصت الوزارة بالفعل على أن تجيب الاحرار الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها أو سكوتهم عن معارضتها (١٣٩) » *

وواصل هيكل حديثه بقوله « وماكان لنا أن نعارض الوزارة

(١٣٨) السياسة ١٩٣٠/٧/٢١ وانظر كذلك Deep, Marius — Op. Cit.,

(١٣٩) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣١٥ نفس الجزء *

حين تأليفها ، ونحن لو عارضناها أو لم نعلق تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار بأن مصالحهم عرضة للضياع ولرتبوا على هذا الشعور نتائج تضر الحزب ضرا بالغا » (١٤٠) .

ولاشك أن محمود قد راعى هذا الجانب حينما وافق على أن يؤيد حزبه الوزارة فى بادئ الأمر ، وذلك خوفا من الأعيان الذين يجدون فى الانقلاب تحقيقا لمصالحهم ، وقد سافر محمود الى أوربا للاستشفاء بعد مرضه فى ٢٠ يوليو ، واستمرت سياسة جريدة الأحرار « السياسة » (١٤١) تدافع عن حكم صدقى فى فض الدورة البرلمانية ، وتدين « تدبير » الوفد للمظاهرات فى المنصورة وبلييس وحوادث الاسكندرية وتدافع عن سياسة الحكومة الصديقة فى المحافظة على الأمن والنظام ، وكان هذا تدعيما واضحا للانقلاب ، كما استمرت فى مهاجمة الوفد والدعوة الى هدمه حتى كان ٢٢ أكتوبر ١٩٣١ موعد اعلان صدقى لدستوره الجديد .

وكان محمد محمود قد عاد من أوربا ، فاجتمع حزب الأحرار برئاسته ، وأعلن عدم موافقته على هذا الدستور الجديد ، ويروى الدكتور هيكل فى مذكراته قصة محمد محمود والأحرار مع دستور صدقى ، « بأنه بعد أسبوعين من عودة محمود من أوربا وكان ذلك فى آخر سبتمبر ، دعاهم صدقى للاجتماع وعرض عليهم مشروع الدستور ، وعندما أراد هيكل مناقشة استوقفه محمود قائلا :

« خير الا تأثير مناقشة الآن ، وأن ننظر فى المشروع الذى عرضه علينا صدقى وندرسه ، ونحن نكلفك بهذه الدراسة ، ومتى

(١٤٠) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٤١) انظر اعداد السياسة من يوليو الى سبتمبر ١٩٣٠ ودفاعها عن حكم صدقى .

انتهيت منها عدنا الى الاجتماع ليبحث الوسائل التي تؤدي
بقا الى اتفاق (١٤٢) » .

وبعد أيام اجتمعوا « محمود - هيك - علوبه - ومحمود
عبد الرازق » مع صدقي واختلفت وجهات النظر بينهم وبينه ، وفي
المساء ابلغهم صدقي انذارا نهائيا بأنه اتفق مع الملك على اصدار
الدستور ، وأنه غير مستعد لتبديل كلمة أو حرف ، وبذلك انقطع
ما بين الاحرار والوزارة وانتقلوا الى ميدان المعارضة (١٤٢) .

وقد صرح محمود بعد الاجتماع ، « بأنه على الرغم من
الجهود التي بذلت للوصول الى اتفاق بين الحزب والوزارة قررت
لجنة حزب الاحرار الدستوريين ، بالاجماع انه لايسعهم قبول دستور
ينقص من سلطة الأمة ويجعل البرلمان عنصرا عقيما لا جدوى له
فى إدارة حكم البلاد (١٤٤) » .

كما أبدى محمود اعتراضه على ما ابرق به مراسل المظلم فى
لندن الى جريدته والذي جاء فيه « أن رفض الدستوريون تأييد
دستور صدقي يعزى الى غيرة شخصية » فرد محمود على ذلك
بقوله :

(١٤٢) د هيك - المرجع السابق ص ٢٢١ نفس الجزء .

(١٤٢) نفس المرجع والصفحة ، وانظر سنية قراة ، المرجع السابق
ص ٢٨٩ - ٢٩٠ حيث ذكرت ان الخلاف دار حول ثلاثة أمور فقط القوانين
المالية الحكومة هي التي تقترحها وليس مجلس النواب ، الثقة بالوزارة -
مشروعات القوانين التي يرفض الملك التصديق عليها فى الدورة البرلمانية
تؤجل للمرة الثانية .

(١٤٤) سنية قراة - المرجع السابق ص ٢٩١ ، السياسة - ١٠/٢٤/
١٩٣٠ « صدق قرار الدستوريين وصدر الدستور الجديد » .

« لا أستطيع أن أفهم من هو الذى أحسده أو أغار منه ، اللهم إذا كان صدقى فأنى أفضل أن أدفن من أن أكون فى المركز الذى هو فيه اليوم » ، ولقد كان موقفى واحدا لم يتغير منذ تصريح ١٩٢٢ وقد دافعت عن الدستور وناضلت عنه وصرحت للشعب المصرى خلال حكمى أن الدستور امانة فى يد الحكومة ، وأن مبدأ من مبادئه لن يمس أو يصيبه تعديل (١٤٥) . واستطرد محمود فى رده قائلا بأنه :

« لما تولى صدقى الوزارة ابلغته وزملاءه أن حزب الاحرار مستعد أن يؤيدهم ويتعاون معهم بشرط أن لا يمس أسس الدستور ، وقد بينت هذه الأسس فى قرارين أصدرهما حزبى فى يوليو ، وسبتمبر وهى التمسك بسيادة الأمة ، ومبدأ المسئولية الوزارية ، والحريات العامة التى كفلها الدستور » .

« ولكن المبدأين الأولين كذلك مبدأ سلطة مجلس النواب فيما يختص بالشئون المالية تقلصت وانتقصت حتى اضمحت (خلا) ، وقد أبلغت صدقى أنه منذ وجد حزب الاحرار الذى كان هو أجبر أعضائه ما فتئت هذه المسائل مبادئه التى لم يحد عنها ، وأنى أمل أن لا يحدد هو عنها » (١٤٦) وقد أمل محمد فى نهاية الحديث ألا يؤثر ذلك على علاقتهما الشخصية .

وقد صرح محمود بنفس مضمون هذا الكلام فى حديث آخر له ، كما أجاب على سؤال حول العواقب التى يحتمل أن تترتب على هذا الخلاف بينه وبين صدقى ، « بأننى لا أعرف وكل ما أفعله هو تأييد المبادئ التى قام عليها حزبى » (١٤٧) .

(١٤٥) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٣ .

(١٤٦) نفس الدورية والعدد .

(١٤٧) نفس الدورية والعدد والحديث مع مراسل رويتر .

وقد علقت الصحف الانجليزية كذلك على قرار الأحرار الدستوريين ، فذكرت « الديلي ميل » أن المطامع الشخصية والغيرة هما اللذان أملياها ، وعزت القرار الى مؤامرات الوفد ، وسعى رجاله الذين أغروا محمد محمود بإمكان عودته الى الحكم زعيما للأئتلاف بين الأحرار والوفد وأشار الى أن محمود قد أبرق اليهما بأن قرار مجلس ادارة الحزب صدر بالاجماع ، كما ذكرت « المانشستر جارديان » أن تصريح محمود وقوله انه لا يستطيع تأييد أية محاولة لتجريد الشعب من سلطته وجعل البرلمان مهزلة ، وقلت ان صدقي ينوى الاعتداء على الدستور، اعتداء رفض محمود بحزم أن يعاونه أو يؤيده (١٤٨) فيه « وقد بعث محمود برد على مقال الجريدة الانجليزية أن خطته وخطة حزبه كانت دائما خطة ثابتة حيال الدستور ، وأنه أثناء ولايته الحكم قال في البيان الوزاري الذي رفعه الى الملك في ١٨ يوليو ١٩٢٨ ، بأن الوزارة ترى أن تنظر في تعديل قانون الانتخاب ، وما يتصل به من أحكام الدستور على أن النظام النيابي والمسئولية الوزارية لن يمساها التعديل بحال من الاحوال ، واستطرد أنه قد صرح في كثير من خطبه بأن الدستور فيما عدا التغيرات السابقة الذكر سيرد الى البلاد كاملا (١٤٩) .

ويؤكد هذا التصريح الذي ربط محمد محمود في مستهل بين خطته وخطة الأحرار الدستوريين مدى هيمنته على الحزب

وقد بدأ نشاطه ضد حكم صدقي منذ اصداره الدستور ، سواء عن طريق مقابلاته الصحفية للدفاع عن موقفه وموقف حزبه من دستور صدقي أو في مقابلاته للوفود المؤيدة له ، فيخطب محمود فيهم مشجعا لهم مهاجما دستور صدقي .

(١٤٨) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٤ .

(١٤٩) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٨ .

ففى مقابلة وفد امباية رجب محمود به قائلا :

« انكم ترون ان الضغط على عباد الله ضارب اطنابه فى البلاد حتى يستقيل من الاحرار الدستوريون من هو منتم اليهم ومن هو غير منتم اليهم احتجاجا على ان الاحرار الدستوريون يريدون انقاذ دستور البلاد » (١٥٠) .

كما خطب محمود كذلك فى وفد السيدة زينب معلنا :

« ان هذا الحزب الذى نشأ دستوريا اسما ومعنى ، والذى كان الدستور من صنع رجاله لا يسعه الا ان يقف وقفته هذه فى تلك الظروف وما كان للدستورى الذى يقدر امته ان يقبل مثل ذلك التساهل فى حقوق البلاد والمساس بكرامتها كما تجذونه فى دستور الحكومة لم يكن لهذا الحزب الا ان يقول كلمته فى هذا الدستور وقد قالها واستجدون ان الحزب عند كلمته وسوف يجاهد لارجاع دستور البلاد » (١٥١) .

وازاء استعراى معارضة محمد محمود لوزارة صدقى وبالتالى قيام « السياسة » جريدة الحزب والمعبرة عنه بالهجوم على الوزارة عطلت صحيفة الحزب من ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ الى يوليو حوالى سبعة اشهر وايام ، وكان من المفروض عودة « السياسة » فى ٢٠ يونية ١٩٣١ ولكن صدر قانون جديد يقيد حرية الصحافة ويمنع السياسة من الصدور ، كما عطلت ايضا جريدتا « الاحرار » « الدستور » والسياسة الاسبوعية ، اللتان يمتلكها الحزب لمدة ٦ شهور .

• (١٥٠) السياسة ١٠/٢٤/١٩٣٠ .

• (١٥١) السياسة ١٠/٢٥/١٩٣٠ .

وكان محمد محمود قد تقدم شخصيا طالبا رخصة باصدار
جريدة « الاحرار الدستوريون » ولم يجد صدقى بدا من التصريح
باصدار هذه الجريدة (١٥٢) .

كانت بداية التحالف(*) بين الاحرار والوفد لمقاومة حكم
صدقى ، عندما اتصل بمحمود « عطا عفيى » أحد الوفديين
المعتدلين من اجل قيام تحالف بينهما ، وقد وافق محمود وأعلن
استعداده للتعاون التام (١٥٣) .

قبل محمود التعاون مع الوفد ، لأنه وجد فى ذلك ما يجنب
الاحرار الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأى فيه ايضا مايكسب
معارضتهم لصدقى فاعلية ، وبلغت انظار الانجليز اليهم ، وهكذا بدأ
محمود ينسق للتعاون بين حزبه وبين الوفد عمليا فشاركه دعواته
الى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه نداءه فى نفس اليوم الذى وجه
الوفد فيه نداهه بمقاطعة الانتخابات (١٥٤) .

ويرى الدكتور هيكل دور محمود فى قيام الائتلاف فيقول :

« كانت بداية الائتلاف مع الوفد لمقاومة صدقى حيثما فكر
البعض على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الاحرار

(١٥٢) د هيكل - المرجع السابق ص ٣٣١ نفس الجزء .
(*) قامت محاولة قبل ذلك للتحالف بين الاحرار والوفد عن طريق
سكرتير محمود «كامل عبد الرحيم» الذى اتصل بالنقراشى لهذا الغرض ،
ولكن النحاس رفض الفكرة فى ذلك الوقت انظر زكريا - المرجع السابق ص
٣٨١ - ٣٨٢ .

(١٥٣) عفاف لطفى السيد - المرجع السابق ص ٢٢٥ - ٢٢٦ انظر
موقف الوفد ، ورفض محمود بأن يمثل الاحرار بـ ٦٠ مقعدا فى البرلمان رغم
ان حزبه لم يفز مطلقا بنصف ذلك العدد فى أى انتخاب - انظر نفس المرجع
ص ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(١٥٤) على شلى - مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠١ .

الدستوريون الصميمين يرفضون هذا الاتفاق ، وأنهم قد يتدفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام لصدقي ، لكن محمد محمود ومحمود عبد الرازق ومن كان يفكر مثل تفكيرهما في هذا الأمر وجدوا ويحق ان الاتفاق مع الوفد اقرب الى تحقيق ما نقصد اليه(١٥٥) » .

وهكذا قبل حزب الاحرار التحالف مع الوفد بتأييد وتشجيع محمود لهذا التحالف رغم المعارضين لذلك من الاحرار ، وبالتالي قاد محمود حزبه مرة اخرى للائتلاف مع الوفد من اجل الخلاص من وزارة صدقي وخضع الحزب ايضا لهذا القرار .

وقد خطت العلاقات الجديدة بين حزبي الوفد والاحرار خطوة اخرى في ٤ ابريل عندما دعا محمود وزملاؤه النحاس باشا وزعماء الوفد الى حفل شبائ في نادى الاحرار والقيت الخطب من الحائنين بهذه المناسبة ، ويلاحظ ان محمد محمود قد اشار في خطبته الى ان عقد معاهدة مع انجلترا لن يتم دون موافقة الحزبين ، وأعرب عن ثقته في امكانية عقدهما في وقت قريب(١٥٦) .

وقد ألف الحزبان لجنة اتصال مثل الوفد فيها فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريين فيها محمد على علوية وهيكيل ، واقترنت هذه اللجنة في اول اجتماع لها زيارة كل من طنطا وبنى سويف على ان يتقدم المسافرين كل من النحاس ومحمد محمود(١٥٧) .

تقدم محمود والنحاس الوفد المسافر الى طنطا ، فذهبوا الى المحطة لاخذ القطار فوجدوها مغلقة كما منعهم البوليس بالقوة من

(١٥٥) د. هيكيل - المرجع السابق ص ٣٣٠ ح ١ .
(١٥٦) F.O. 407/213 No. 47-Lorraine to Henderson, April 9, 1931
(١٥٧) د. هيكيل - المرجع السابق ص ٣٣١ ح ١ .

دخولها ، فأشار بعضهم بالعودة اذ ليس فى مقدرتهم مقاومة القوة بالقوة ، ولكن محمود المتحمس لفكرة تقدم الزعماء رفض الاستماع الى هذا الرأى ، وتقدم الى الباب ، ودعا الذين معه لفتحه عنوة وبالفعل استطاعوا فتحه ، فاذا بالبوليس يمنعهم ، لكن محمود لم يعبأ بل اقترحهم ، واستقل الوفد المسافر القطار ، ولكن الحكومة أمرت بتحويل القطار من طريقه الى صحراء العباسية ثم الصف والجيزة وتركه هناك ، ولكن اصرار محمد محمود والنحاس على البقاء فى القطار جعل الكثيرين من الاهالى يعزفون بما حدث ، ويتوافدون على القطار يحملون الماء والطعام ، وعاد بعضهم الى القاهرة ليذيع ما حدث وانتهى الأمر بتحريك القطار ليلا ، وعند محطة المعادى وطرة أمرت القوة الراكبين بالنزول طوعا أو كرها حتى اضطروا الى العودة (١٥٨) .

وقد علق الدكتور هيكل على هذا العمل بأنه قد شغل بال الحكومة والشعب ، ونبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من الصحف أن الأمر خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء انفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف ، ولعل صدقى شعر من جانبيه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما (١٥٩) .

وبالنسبة لزيارة بنى سويف فقد انتهت عند محطة بنى سويف نفسها ، فقد حاصرت قوات الجيش المحطة حصارا كاملا ، وتقدم قائد القوة من مصطفى النحاس ومحمد محمود وأفهمهما :

(١٥٨) د هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٣٣٢ - ٣٣٣ ، على شلبى مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(١٥٩) نفس المرجع والصفحة والجزء .

« ان الأوامر لديه صريحة فى مقاومتهم بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل » •

وقد دفعت بهم القوة الى قطار آخر للعودة (١٦٠) •

وقد كتب لورين الى حكومته معلقا على هذه الزيارة بقوله :

« ناكه المتعاون بين الوفديين والاحرار من الزيارة التى قام بها كل من الزعماء الكبار للحزبين الى بنى سويف فى ٦ ابريل » •

وتقدم المعارضة هذه الزيارة باعتبارها مظهرا ناجحا لافتتاد الحكومة أى شعبية مما أجبرها على استخدام القوة لمنعها عن التعبير عن مشاعرها ، وان كان من الصعب القول ان مكانة المعارضة قد ازدادت بعد هذه الحادثة (١٦١) •

وقد تكررت محاولة السفر مرة أخرى الى بنى سويف ، حيث سافر محمد محمود ومصطفى النحاس بصورة سرية ، واختار الرجلان عددا صغيرا جدا معهما فبلغ عددهم جميعا ثمانية أشخاص وذهبوا الى بنى سويف عن طريق السيارة الى منزل رئيس لجنة الوفد المركزية •

وعندما عرف بأمر الزيارة قامت المظاهرات وحاول البوليس تفريقها باطلاق الرصاص ، ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين واصحابهما ، فقد انقلب الى حصبين تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات

(١٦٠) على شلبى مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠٣ وايضا

٠٨ هيكل - المرجع السابق ص ٣٣٣ - ٣٣٤ نفس الجزء •

F.O. 407/203 No. 47, Loranie to Henderson April 9, (١٦١)

1931.

البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى أذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمّن
أحدهم أن تطيش أحداها فتصيبه (١٦٢) .

واستمرارا للتحالف بين محمود والاحرار من جانب والوفد من
جانب آخر فى مقاومة حكم صدقى استضاف الوفد محمد محمود
وزملاءه فى النادى السعدى ، وفى هذه المناسبة تبادل الزعماء
الخطب مؤكدين على وحدتهم وتصميمهم على القتال معا من أجل
تحقيق سيادة الأمة واستقلال البلاد .

وقد تناول محمود ردود فعل الميثاق بين الوفديين والاحرار
على العلاقات الانجليزية والمصرية وقال ان الوفديين والاحرار قد
توصلوا الى اتفاق بشأن التفاهم مع انجلترا ، وأن الأمة لن توافق
على معاهدة تبرم أو تنفذ فى ظل نظام غير دستور ١٩٢٣ (١٦٣) .

كما حاول محمد محمود والنحاس وآخرون التقدم فى خمس
سيارات الى المحطة لركوب قطار دمنهور الذى يقوم فى السادسة
صباحا ، ولكن البوليس ردهم على أعقابهم فذهبوا بعد ذلك الى
نادى الاحرار وقامت بعد ذلك مظاهرة فى المدينة أمكن صدها
بسهولة (١٦٤) .

وفى نفس المجال « مقاومة حكم صدقى » خطب كل من النحاس
باشا ومحمد محمود باشا بتتابع فى حفل الشائى الذى أقامه
الاحرار الدستوريون لزعماء الوفد ، والخطبتان تهاجمان ادارة
صدقى للانتخابات غير ان أهم الاعتبارات فيها هى التى تشير الى

(١٦٢) د . هيك - المرجع السابق ص ٣٣٥ نفس الجزء .
F.O. 407/213, No 57, Loraine to Henderson, April (١٦٣)
25, 1931.

F.O. 407/213, No. 63, Loraine to Henderson, May, (١٦٤)
7, 1931

بريطانيا ، بينما تحدث محمد محمود بنغمة من الاعتدال غير أنه هاجم الصحافة البريطانية بشدة لتشجيعها لصدقى فى حربه ضد الشعب .

بينما كان النحاس أقل اعتدالا وعرض على بريطانيا اما السلام واما الحرب (١٦٥) :

ويبدو من اعتدال محمود فى هجومه على بريطانيا ، أنه سواء وهو خارج الحكم أو فى داخله لم يصل الى الحدة التى وصلت اليها زعامة الوفد فى العداء لبريطانيا ، فرغم غضبه من البريطانيين لموقفهم الأخير من وزارته ٢٨-٢٩ ، الا أنه استمر حريصا على عدم التورط فى سياسات معادية لهم (١٦٦) .

وربما يعزى هجومه على الصحافة البريطانية لانها بالاضافة الى تشجيعها لصدقى قد هاجمت محمود شخصيا واتهمته بالغيرة من صدقى وطمعه فى الوزارة .

وكان الحياد البريطانى تجاه نظام صدقى يعنى بقاءه فى السلطة أو الحفاظ على الوضع القائم ويضع المعارضة فى مأزق ، وهو الذى وصفه محمود بقوله :

« ان صدقى باشا قد أعلن أن الدستور لا يمكن تغييره الا بثورة وأن الحكومة البريطانية من جانبها قد أعلنت أنها سوف تتدخل اذا ما تعرضت ارواح واموال الاجانب للخطر ، وأن الثورة تتضمن خطرا على الاجانب كذا على كل فرد ، فكيف تقبل هذا الصناد

F.O. 407/213 No. 116, Loraine to Hendersno, May, (١٦٥)
25, 1931.

F.O. 407/221 Jan-June 1937 List of Leading Person- (١٦٦)
alities in Egypt.

المسلح بهدف احباط أى محاولة للثورة وذلك على ضوء بيان صديقى
ان الثورة وحدها التى يمكن أن تعيد الدستور للأمة (١٦٧) « * »

وكان التحالف بين الوفد والأحرار قد ضعف بعد رفض
محمود اتخاذ سياسة معادية للبريطانيين ورفض الوفد كذلك فكرة
الوزارة الوطنية ، وهذا ما سيتضح من اقامة محمود حفل شائى
للذين فصلهم النحاس من الوفد(*) وهم من أطلق عليهم المعتدلين
الذين قبلوا فكرة الوزارة القومية برئاسته (١٦٨) .

وقد شارك محمود كذلك فى حفل الشائى الذى أقامه حمد
الباسل وخطب فيه بقوله :

« ان الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة الراهنة هى التعاون
وتشكيل وزارة وطنية » *

وقد علقت الوثائق البريطانية على حضور محمود الحفل هو
وأصدقائه :

« بأنه يلاحظ ان الاهتمام قد قل فى هذه الايام عن وجود
تحالف حقيقى بين محمود وبين النحاس ، وأنه أعلن ان الطريق
الوحيد للوصول الى التسوية المرتجاة للعلاقات الانجليزية المصرية
هى بعقد معاهدة مشرفة تضمن استقلال مصر وتضع فى حساباتها
المصالح البريطانية فى البلاد (١٦٩) » *

وقد كتبت « كوكب الشرق » فى ١٤ يناير بأن المنشقين

Deep, Marcus : Op. Cit, PP. 244 — 245 (١٦٧)

(*) هم الذين عرفوا جماعة السبعة ونصف

(١٦٨) د. هيكى - المرجع السابق ص ٣٤٢ ح ١ .

F.O. 407/217 (1) Encin No. 19, Memorandum Res- (١٦٩)

ception the Egyptian press Jan 13 — 19, 1933.

الوفديين وحلفاءهم يستعدون لرفع عريضة للملك يطالبون باقالة
الوزارة وتشكيل وزارة وطنية(١٧٠) .

وقد حدث فى ذلك الوقت أن انفجرت قنبلة على سور دار محمد
محمود ، الذى علق على هذا الحادث بقوله :

« لم أعر هذا الحادث أهمية قط ، وقد ضحكنا منه فهو عمل
صبيانى لا أراه جديرا بإثارة الاهتمام(١٧١) » .

وكان هذا الانفجار هو رقم ١٣ خارج دار محمد محمود ، وقد
أتى النحاس بنفسه الى دار محمد محمود لتهنئته ، وفوق ذلك فإن
صحيفة كواكب الشرق الوفدية قد أدانت مثل هذه الانفجارات
المتكررة باعتبارها أعمال بلهاء(١٧٢) .

وفى ١٩٣٤ تعرض الائتلاف بين الوفد والاحرار لاهتزاز آخر،
واتهمت صحافة الوفد محمد محمود وحلفاءه ظلما بأنه يسعى
للمعودة الى الوزارة(١٧٣) .

ونشرت جريدة « الديلى هيرالد » حديثا لمحمود عن الوضع
القائم أوضح فيه رغبة المصريين فى الاستقلال ، وأنهم يودون أن
يحفظوا بصداقة بريطانيا ، ولكنها تكرهمهم على أن يغيروا أفكارهم

Ibid.

(١٧٠)

(١٧١) البلاغ ١٩٣٣/٥/٣٠

F.O. 407/217 (1) Encin, No. 69 Memorandum Res-
pection the Egyptian Press May, 26 — 31 1933. (١٧٢)

F.O 407/221, Jan — June 1937, List of Leading per-
sonalities in Egypt. (١٧٣)

تلك ، كما تحدث عن أعمال القسوة والإرهاب التي تمارسها الحكومة
الصدقية بقوله ، « إنه يريد أن يعلم الإنجليز أن هناك ثلاثة آلاف
قضية جلد وتعذيب جرت وفقا للإحصاءات الرسمية فى سنة واحدة ،
فالحالة أشد من حالة القرون الوسطى ، وقد فر $\frac{1}{3}$ سكان فى قرية
واحدة خوفا من الشياطين ٠٠ ويلقى جمهور الشعب كل تبعة لا على
الحكومة بل على الإنجليز أنفسهم ، نعم أن الجمهور مخطيء فى
ذلك ولكننا لا نستطيع أن نلومه ، فالحكومة البريطانية تقول إنها
على الحياد ، ولكن الجمهور يرى أنها تؤيد الحزب الذى يتولى
الحكم (١٧٤) ٠

وقد استمر محمد محمود وحزبه فى معارضتهم لنظام صدقى
حتى قدم استقالته فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وحلت وزارة عبد الفتاح
يحيى فى نفس اليوم محل وزارة صدقى ٠

فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ هاجم بعض المتظاهرين دار محمد محمود، وقد
استبعد محمود عند التحقيق الذى أجرته معه النيابة ، أن يكون
المعتدون من الطلبة كما رجا المحقق أن يستبعد الطلبة المقبوض
عليهم من تهمة التخريب (١٧٥) ٠

وفى مساء يوم الاعتداء على دار محمود محمود ، وفد الى
الأحرار الدستوريين كثير من أعضاء الهيئات السياسية والأطباء
والمحامين وغيرهم ، ووقف محمود وألقى خطبة (١٧٦) ، شرح فيها
أسباب دعوته الى اتحاد الأحزاب لأنه رأى :

٠ (١٧٤) السياسة ١/٢٤ / ١٩٣٣ ٠

٠ نفسها (١٧٥)

(١٧٦) نفسها وقد ألقى د. هيكل وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى

وحنفى محمود كلمات بهذه المناسبة ٠

« ان حقوق البلاد تنتقض وان الاستقلال الذى اعترفت به
انجلترا نفسها من ١٩٢٢ ، اخذ فى التلاشى فى ظل الوزارة
القائمة » •

وذكر محمود فى خطابه كذلك أنه من أجل الاتحاد قد قام
بزيارة النحاس وصدقى ، حتى تكون هناك جبهة لتدافع عن حقوق
مصر وحرياتها السياسية ، كما هاجم أيضا وزارة نسيم واتهمها
بخداع الوفد والأمة لأنها لم تصدر دستورا ولم تفعل شيئا ازاء خطر
الحرب الذى على الابواب (١٧٧) وبعد كل تلك الاحداث ، استطاع
الطلاب فى ١٠ ديسمبر تحقيق الوحدة بين الاحزاب وبالتالي
الموافقة على تكوين الجبهة المتحدة ، وذلك ان مكرم عبيد طلب
مقابلة حافظ عفيفى وطلب منه أن يخاطب محمد محمود ليحدد موقفا
لمقابلته للتكلم فى مسألة الوحدة ، ولما قابل حافظ محمد محمود وذكر
لهما دار بينه وبين مكرم ، أبدى محمود تمام الاستعداد للمقابلة
التي تمت بالفعل وحضرها كل من أحمد ماهر ، وحافظ عفيفى وأمين
يحيى ، وحضر بعد ذلك الدكتور هيكى ، وقد أوضح مكرم خلال هذا
المقاء ان الخلاف بين الوفد والأحرار يتمثل فى أن الوفد يريد
الدستور أولا والمفاوضات ثانيا بينما يطالب الأحرار بالعكس (١٧٨) •

واجاب محمود :

« بأن الأحرار الدستوريون لا يريدون مفاوضات مطلقة لأن
المعاهدة تمت بالفعل بعد مفاوضات ١٩٣٠ وهى جاهزة للتوقيع
وعندما رد مكرم على أن مسألة السودان لم ينته الاتفاق بشأنها -

(١٧٧) السياسة ١٩٣٥/١٢/٤ ، البلاغ ١٩٣٥/١٢/٤ •

(١٧٨) السياسة ١٩٣٠/١٢/١٠ •

قال محمود النقي متفق معك ومع النحاس باشا في هذه « الغرفة » منذ ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة » .

عندئذ رد مكرم بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها ، فاجابه محمود بأن مشروع المعاهدة قد اتفق فيه بصفة نهائية على الأماكن التي تعيدها مصر لانجلترا لاغراض حربية ، والطيران سلاح من الاسلحة الحربية ، فالاماكن التي حددت للثكنات ستكون كذلك للمطارات ، فاقتنع مكرم بأنه لم تبق ضرورة لمفاوضة وعلى ذلك يكون قيام الوحدة فى مسألة المعاهدة على أساس توقيعها من غير مفاوضة (١٧٩) . مما يطرح قضية موقف محمود من القضية الوطنية باعتباره ممثلا للمعتدلين .

الفصل الرابع

المعتدلون والقضية الوطنية

دور محمود

بداية وقبل التعرف على محمد محمود مفاوضا ، أو بيان موقفه من المفاوضات المصرية البريطانية كطريق لحل القضية الوطنية ، يمكن وضعه تحت تصنيف ما أطلق عليهم بالمعتدلين المصريين ، المؤمنين بمبدأ خذ وطالب اذا صح التعبير .

١ - فهو قد أيد مشروع سعد - ملنر الذى ذهب لعرضه على الأمة حتى من قبل ادخال التحفظات عليه التى أبدتها الأمة كشرط لقبول المشروع .

٢ - انه كان مؤيدا ومشجعا لدخول عدلى فى مفاوضات سنة ١٩٢١ ، من منطلق إيمانه باستحالة الحصول على الاستقلال التام وقبوله بالاستقلال على مراحل ، وهذا ما عبر عنه فى حديث له مع كامل سليم ابان فشل مفاوضات سعد - ملنر بقوله :

« أن سعد يريد الاستقلال مائة في المائة ، وهذا محال ليس من الأفضل أن نحصل على شيء نتقوى به ثم تطالب بغيره(١) » .
٣ - ويتضح موقفه أكثر بعد تولية ثروت الوزارة فى سنة ١٩٢٢ ، ففى حديث لعدلى مع أحد رجال دار المندوب السامى ، عن استئناف مفاوضات جديدة ، ينبه محمود عدلى وكان حاضرا الاجتماع بأنه يجب أن تبذل الجهود خلال الانتخابات لاحراز الاغلبية المؤيدة للتسوية مع بريطانيا ، وابعاد العناصر المتطرفة من البرلمان(٢) .

٤ - وبعد أن أصبح فى موقع اتخاذ القرار فى سنة ١٩٢٩ عبر عن موقفه من اختيار المفاوضات كحل للقضية المصرية بقوله : « ان ميدانا العمل على انهاض مصر والحصول على استقلالها عن طريق المسالمة والاقناع ، لا عن طريق اشعال الثورات واستعمال العنف »(٣) .

٥ - وابان مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ، يعترف محمود بأن طريق المفاوضات لا يحقق آمال البلاد ولكنه خطوة الى الاستقلال ، وفى نفس الوقت هو الطريق لتحقيق آمالها فى المستقبل فيقول « انه ليس لمصرى فى قلبه حبة من الايمان الوطنى ان يعتقد ان المفاوضات تحقق آمال البلاد ، فالمفاوضات لا تحقق هذه الآمال لانها أخذ وعطاء ، وانما نتيجة المفاوضات هى خطوة تستجمع البلاد فيها قواها ، وتسعى بعد ذلك لتحقيق آمالها وامانيها ، وكل من يقول بغير ذلك هو كذاب ومنافق »(٤) .

(١) انظر الفصل الاول حديث بين محمود وكامل سليم .

(٢) د . أحمد زكريا . - المرجع السابق ص ١٦٣ .

(٣) اليد القوية - ص ٧٢ .

(٤) السياسة - ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود فى أعضاء لجنة السيدة

زينب .

أى أن محمود برغم اعترافه بفشل المفاوضات كطريق للحصول على مطالب البلاد كاملة ، إلا أنه فى نفس الوقت لايتصور طريقا آخر للحصول على الاستقلال الكامل .

ولا شك أن هناك عدیدا من العوامل هى التى مكنت محمد محمود من أن يلعب دورا رئيسيا فى المفاوضات المصرية البريطانية منها قدراته الشخصية ومكانته الاجتماعية ، وخروجه من أسرة من كبار الملاك المصريين ، وما وفرته له تلك المكانة من تعليم فى إنجلترا ، وما ترتب على ذلك من تمكنه من اللغة الانجليزية وما نتج عنه دوره فى الوفد ، حيث كان يترجم بمفرده ولفترة غير قصيرة كل ما يرد للوفد من أوراق ، ثم كان مرجع الوفد فى الانجليزية مما يتضح من ترجمته لعبارة الحكم الذاتى ،(*) تم رحلته الى أمريكا لشرح القضية المصرية وتردد أمريكا فى السماح له بالدخول إليها ، وذلك بضغط من إنجلترا التى كانت تعارض فى ذهابه الى هناك خشية من اتصاله بالدوائر السياسية الأمريكية .

وقد وضحت مكانة محمود السياسية من رفض سعد السماح له بالذهاب الى بريطانيا لما يكون لذلك من تأثير على رأى العام المصرى ، على الرغم من سماحه لعلى ماهر عضو الوفد بالذهاب الى هناك(٥) ، أو من اختيار سعد للطفى السيد ومحمد محمود للاشتراك معه فى التفاوض مع ملنر ، ثم مقابلة سعد للمنر واختياره أيضا لمحمود باعتباره مبعوث الوفد الى مصر لعرض مشروع ملنر ، وذلك ليشرح له ماحدث فى مصر أثناء عرض المشروع من طلبات الامة ، على الرغم انه لم يكن كما هو معروف بمبعوث الوفد

(*) كان الأستاذ كامل سليم سكرتير الوفد قد ترجم له عبارة Self Government بالحكم الذاتى فرجع الوفد الى محمد محمود للتأكد من صحة ترجمة العبارة .

(٥) لتفاصيل هذا الموضوع - انظر الفصل الاول .

الوحيد بل كان معه لطفى السيد وعلى ماهر والمكباتي(٦) ، ولا شك انه بامتداد الفترة زاد حجم دور محمود فى المفاوضات تبعا لنمو مكانته السياسية ، حيث كان وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، ثم الدور الرئيسى الذى قام به فى انضمام الاحرار الى الوفد فى عام ١٩٢٥ لمقاومة حكومة زيوار ، وماكان بعد ذلك من توليه الوزارة كوزير فى حكومات عدلى وثروت والنحاس ، ودوره البارز فى الاطاحة بالحكومة الاخيرة مما مهد له تولى رئاسة الوزارة الاولى .

وبمرور الوقت وتضايف تلك العوامل تزداد مكانة محمود السياسية وبالتالي يبرز دوره فى المفاوضات المصرية البريطانية ، فمحمود أثناء مفاوضات ثروت - تشمبرلين على سبيل المثال وهو نائب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، غيره وهو رئيس الوزراء ورئيس الحزب الثانى فى البلاد ابان مفاوضات سنة ١٩٢٩ .

وعلى ضوء الحقائق السابقة نتابع فى الصفحات التالية دور محمود فى المفاوضات المصرية البريطانية وقد قسمناها الى مرحلتين تفصل بينهما تلك الجولة من المفاوضات التى ارتبطت باسمه ١٩٢٩ ، والتى عرفت بمفاوضات محمود - هندرسون .

اولا : - موقفه من المفاوضات قبل عام ١٩٢٩ :

كانت الجولة الاولى للمفاوضات المصرية قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المعروفة بمفاوضات عدلى - كيرزون ، وكان

(٦) لمزيد من التفاصيل - انظر الفصل الاول ايضا .

محمود وأصحابه^(٤) كما هو معروف قد وقفوا مع عدلى فى خلافه مع سعد زغلول ، فايدوه فى اعتزامه التفاوض مع كيرزون ، ونشروا بياناً فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢١ يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ويعلنون تأييدهم له اثناء قيامه بالتفاوض^(٥) .

وقد أيد محمود فى خطبة له فى عام ١٩٢٣ ، قيام عدلى بالتفاوض مع الانجليز بقوله « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة وترك حكومة عدلى تتفاوض مع الانجليز على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد ، فاذا نجح عدلى فى المفاوضات فان ذلك لن يقلل من شأن الوفد ودوره فيها ، واذا ما فشل فان الوفد باق ووحدته لم تمس »^(٨) ؟

وقد رغب محمد محمود ولطفى السيد فى الحضور مع عدلى اثناء مفاوضاته ، وان كان عدلى قد رأى ان بقاءهما فى مصر افيد^(٩) .

وعندما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون ، وبعد تراجع بريطانيا عما كانت قد سلمت به لمصر خلال مفاوضات سعد - ملنر ، عبر محمود عن رأيه فأشاد بموقف عدلى وانه لم يفرط بل تفاوض لرفع شأن مصر فى انجلترا ، « وانتهى بقطع المفاوضات محتفظاً بحقوق بلاده كاملة وأفهم الانجليز ان مصر مصممة على ان تعيش حرة مستقلة »^(١٠) .

(٤) زملاء محمود - لطفى السيد - المكباتى - شعراوى - علويه - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيقى .

(٥) محمد على علويه - المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧

(٨) السياسة - ١٩٢٣/٧/١

(٩) يوسف نحاس - المرجع السابق ص ١٢ - ١٤

(١٠) السياسة - ١٩٢٣/٧/١

ولانكاد نجد موقفا محددا لمحمود من مفاوضات سعد
مكدونالد عام ١٩٢٤ ، وان كنا قد وجدنا موقفا لحزب الاحرار
الذى كان محمود شخصية من أهم الشخصيات المحركة فى داخله .
فمقرب عودة سعد من لندن أثر فشل مفاوضاته مع مكدونالد طالبه
الاحرار بالاستقالة ، وشبهوا موقفه هذا بموقف عدلى فى عام ١٩٢٢
عند فشل مفاوضاته مع كيرزون والذى قدم على اثرها استقالته (١١)

وقد ظل الاحرار ومنهم محمود على موقفهم من العمل على
اسقاط الوزارة السعدية ، فرفضوا دعوة سعد الى الاتحاد ،
وأصدروا ، ميثاقا وطنيا بالاشتراك مع الحزب الوطنى تحت دعوى
التمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٢) ، كما اتهموا سعد
بالعمل على ضياع السودان وانه لم يذكر شيئا عنها فى خطابه فى
البرلمان عقب عودته من لندن (١٣) . وعندما عدل سعد وزارته اتهموه
ايضا بانه قد ترك السياسة الى الادارة (١٤) .

أى أن محمود وحزبه كانوا يريدون أن يستقيل سعد بعد فشل
مفاوضاته مع مكدونالد ، ولما لم يستجب استمروا فى الهجوم على
الوزارة من أجل اسقاطها .

بالنسبة لموقف محمود من مفاوضات ثروت وتشمبرلين فقد

-
- (١١) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٢٢ بعد عودة الرئيس .
(١٢) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٣٠ العمل فى سبيل مصر .
(١٣) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٢٨ الوزارة والسودان وذكرت الجريدة
أن سعد قد خطب فى الاسكندرية وتحدث عن السودان وأكد حرصه على
التمسك بوحدة وادى النيل .
(١٤) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٢٩ للاتصال لا للمحابة وانظر ايضا
وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٣١ لمن تشكون - شكوى الاحرار من وزارة سعد
وايضا العدد ١٩٢٤/١١/١٠ الى العمل عن شكوى الاحرار من تشدد الوزارة
فى سياستها الادارية .

اجتمع مع أعضاء حزبه لبحث مشروع المعاهدة ، وقد صرح عقب الاجتماع بأن الوزارة القائمة وعلى رأسها ثروت متضامنة تضامنا أكيدا مع الأحزاب المختلفة لرفض المشروع (١٥) .

وقد كان محمود وزيرا للمالية في وزارة ثروت ، وعندما اجتمع مجلس الوزراء لبحث المشروع اجمعوا جميعا بمن فيهم محمود ، على رفضه رغم انه كان أمام الوزارة ثلاثة حلول ، اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدي عليه الملاحظات لازالة ما فيه من نقص (١٦) .

وكان ثروت يود أن تبدي الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح امامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما في المشروع من نقص اذ كان يشعر بأن وفاة سعد قد تركت من الاثر في وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر ، ولكن رجال الوفد في الوزارة لم يروا هذا الرأي بل رفضوا المشروع جملة (١٧) .

وقد فسر الدكتور هيكل ذلك الموقف بأن محمود وزملاءه الاحرار المشتركين في الوزارة لم يروا أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون في حقوق البلاد (١٨) . كما أنهم كذلك لم يشأوا أن يظهروا في المرتبة الثانية من الوطنية بموافقتهم على معاهدة سوف ترفض بواسطة الاغلبية (١٩) .

(١٥) المقطم - ١٩٢٨/٣/٢ موقف الوزارة من الأحزاب المؤلفة .

(١٦) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٣ ح ١ .

(١٧) نفس المرجع والصفحة .

(١٨) نفس المرجع - ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(١٩) السياسة - ١٩٢٨/١٢/٢٣ والتي ذكرت ايضا أن هذه المعاهدة

قد رفضت دون أن تدرس بل على الأكثر حتى دون أن تقر ، رفضها الوفد ورفضتها الوزارة تبعا لذلك .

مقترحات محمد محمود - هندرسون سنة ١٩٢٩ :

لم يرغب محمد محمود فور توليه الحكم فى الدخول فى المفاوضات مع انجلترا لحل المسألة المصرية مما يظهر من أحاديثه وخطبه فى تلك الفترة بأنه قد قرر عدم استئناف المفاوضات الا بعد ان يتحقق للبلاد اصلاحاتها الداخلية ورفع مستوى حالتها الاقتصادية(٢٠) وعودة الثقة والسكينة الى البلاد ، كما صرح كذلك أنه لايمكن عقد معاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان المصرى فى المستقبل(٢١) .

ولما كان محمود قد عطل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكأنه كان ينوى تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وذلك خشية أن يكون فى فشل المفاوضات اذا قدر لها هذا نهاية لحكمه(٢٢) .

ويبدو انه لذلك قد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة تقوم على تجزئتها وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الاصلاحى من جانب ، والى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرت مصر فى امر

(٢٠) اليد القوية - حديث محمود مع مراسل الجورنال ديتاليا ص ٧١ .

(٢١) نفس المصدر - ص ٦٤ - ٦٥ وانظر كذلك نفس المصدر - ص ٤٨
يصرح محمود بأنه لن يستأنف المفاوضات الا بعد استقرار النظام فى الداخل وكذلك أحمد شفيق الحولية السادسة ص ٧١٣ خطاب محمود فى كلية سان مارك .

(٢٢) د عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية - ص ٦٩٩ ود عزباوى - مفاوضات النحاس - هندرسون ص ١٠ .

السودان ، وعلى المشاركة الجديدة فى الحياة الدولية (٢٣) .

وبناء على تلك الخطة قام بتسوية قضية مياه النيل وحاول تعديل نظام الامتيازات من حيث توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة ، وفرض ضرائب على الاجانب (٢٤) وقد بدأ محمود بهذا المسائل لانها كانت تتصل فى اسبابها ومقدماتها بالسياسة التى خطها لوزارته قبل عام ، وانه اعتقد ان تلك السياسة بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة وما اعادته للحكومة من اسباب الثقة والهيبه قد حتمت عليه ان يعمل فى رفق واناة على مواصلة السير فيها حتى يبلغ بها غايتها ويصل بها الى اقصى مداها وأبعد نتائجها على حد قوله (٢٥) .

وعندما سافر محمود الى لندن فى ١٣ من يونيه ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى اقامتها له جامعة اكسفورد لمنحه لقب الدكتوراه الفخرية فى القانون المدنى (٢٦) ، لم يكن فى نيته التفاوض فى المسألة المصرية برمتها بل كان يرغب فى تناول ثلاث مسائل فقط :

مسألة الامتيازات الاجنبية ، ومسألة الحاق مصر بعصبة الامم ، واخيرا مسألة الاقذار البريطانى بشأن السودان (٢٧) ، ولذلك

(٢٣) القضية المصرية - ص ٢٩٨ ود . رمضان - المرجع السابق نفس الجزء ص ٧٠٠ .

(٢٤) د . رمضان - المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٥) القضية المصرية - ص ٢٩٩ .

(٢٦) نفس المصدر - ص ٢٩٧ والرافعى - المرجع السابق ح ٢ ص

٨٣ ، ود . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٢٧) السياسة - ١٩٢٩/٩/٩ « شىء ما حدث فى لندن اثناء محادثات

محمود الاخيرة »

لم يصطحب محمود وفدا رسميا لاجراء المفاوضات يضم الخبراء والفنيين(٢٨) *

وعندما تحدث محمود حول تلك المسائل الى رجال وزارة الخارجية ، أبدوا له أن حلها يجعل ما بقى من المسائل المعلقة قاصرا على حماية المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر ، وأنه من الأفضل تناول المسائل المعلقة كلها بالبحث(٢٩) ، فاضطر محمود عند ذلك الى موافقتهم ، وخاصة بعد أن حصل على قبول من رجال الخارجية الانجليزية لبعض المبادئ التى أراد محمود أن تسلم بها قبل الدخول فى أى بحث(٣٠) *

وبذلك دخل محمود فى مفاوضات فى القضية المصرية بأكملها على الرغم من انه لم يكن راغبا فى ذلك بدليل عدم اصطحاه وفدا من الخبراء والفنيين كما سبقت الاشارة ، بالاضافة الى مقالات « السياسة » وتصريحاته نفسها التى تؤكد على انه لن يدخل فى مفاوضات حول المسألة المصرية برمتها(*) *

ويؤكد ايضا حديث محمد محمود مع هيكل على ذلك حيث أخبره أن وزارة الخارجية البريطانية ترغب فى محادثته فى المسائل

(٢٨) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٠ *

(٢٩) السياسة - ١٩٢٩/٦/٩ - وايضا السياسة ١٩٢٩/٧/٢٨ والتى ذكرت ان هندرسون قد صرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى أدق المسألة المصرية بحذافيرها ، وايضا العدد ١٩٢٩/٦/٢٦ الفوز الأكبر ان بريطانيا لها اليد الاولى فى بحث المسائل المعلقة ، والعدد ١١ - ٧ - ١٩٢٩ - نصريح رسمى خطير فى مجلس العموم *

(٣٠) نفس الدوية - ١٩٢٩/٩/٩ *

(*) انظر اعداد السياسة ١٩٢٩/٧/١٤ حديث المفاوضات أراحيف لا حقيقة لها - والعدد ١٩٢٩/٦/٢٤ حديث المفاوضات ، وايضا العدد ١٩٢٩/٧/٢٦ تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم والعدد ١٩٢٩/٦/٢٦

المعلقة بين مصر وبريطانيا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه ، وأضاف انه يخشى أن تنتهى محادثاته الى استقالة وزارته والى رجوع البلاد الى عهد القوضى التى انقذها منه (٣١) ، وقد أجابه هيكىل « بأن هذا العرض من جانب بريطانيا لا يمكن رفضه أيا كانت النتائج التى تترتب عليه » ، واستطرد قائلا ، « هذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما أستعصى على غيرك علاجه فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة ، فإذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك ان ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة ، هذا الى انك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينسأه منصف ، فان أنت قطعت المفاوضة واضطرت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ (٣٢) » .

ويبدو ان محمود قد اقتنع بحديث الدكتور هيكىل وخاصة انه كان يتردد عليه فى تلك الفترة رجلان من الانجليز هما المستر ديلاى مراسل رويتر وسيسل كامبل من دار المندوب السامى وكانا يحاولان اقناعه بأنه سيحصل من حكومة العمال على مزايا لم يحصل ثروت على شىء منها فى مفاوضاته مع تشمبرلين سنة ١٩٢٧ (٣٣) .

وقد شرح محمود الاسباب التى جعلته يتناول المسألة المصرية بجملتها بقوله ، انه قد شعر أن الخطوات التى يتقدمها فى هذا السبيل دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يحق

(٣١) د هيكىل - المرجع السابق د ١ ص ٣٠١ وأيضا غربال - المرجع السابق ص ٢٠٧

(٣٢) نفس المرجع والصفحة وايضا غربال نفس المرجع والصفحة .

(٣٣) د هيكىل - نفس المرجع والجزء ص ٣٠٢ .

له « بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة أن أطمع فيه ، ولم البث أن تبين أن مجهوداتى تكون أكثر انتاجا وأعظم توفيقا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفريق (٣٤) » .

وعلى أثر موافقة محمود على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، صرح أنه منذ وصوله لندن تغير الموقف تغيرا كبيرا وأنه لا يمكن أن يدع الفرصة تمر دون الوصول الى تسوية مرضية لغاية ، يوقن أن المصريين سيقبلونها (٣٥) وعلى العموم فيبدو أن محمود قد اضطر الى معالجة المسألة المصرية بجملتها بعد أن تحدث مع وزارة الخارجية التى اقنعتة ان الضرورة تقضى معالجة المسألة كلها (٣٦) .

وفى البداية طلب هندرسون من محمود أن يحدد مطالب مصر ، ليرى ما اذا كان من الممكن أن تقبلها الحكومة البريطانية ، مع مراعاة أن المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ ، هو أقصى ما تتنازل عنه الحكومة البريطانية ، وأن كل ما عليه أن يبين مأخذه عليه ، ثم ينظر الجانبان بعد ذلك فيما اذا كان هناك من سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين (٣٧) .

-
- (٣٤) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ مناقشات مجلس العموم والقضية المصرية ص ٢٩٩ .
- (٣٥) نفسها - ١٩٢٩/٧/٢٩ تصريح لدولة محمد محمود باشا .
- (٣٦) انظر نفس الدورية - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .
- (٣٧) القضية المصرية - ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وغريال - المرجع السابق ص ٢١٠ والسياسة الأسبوعية - ١٩٢٩/١١/٩ الكتاب الأخضر المصرى عن المفاوضات ١٩٢٩ .

وبناء عليه أوضح محمود (٣٨) ما تريده الأمة المصرية من استقلال لا يخلط بالحماية أو الوصاية أو وجه من وجوه التبعية ، ثم أظهر ما فى مشروع ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية ، حيث انه يترك احتلال البلاد قائما ، وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له ضرورة الا اذا اقترن بزوال الاحتلال وأن المشروع الذى يوصف انه محالفة لا يحقق تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف (٣٩) .

واصل محمود تصوره لما يراه لحل القضية المصرية ، فطلب أن تستعيد مصر حريتها بالنسبة للأجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم ، وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر وأن تلغى الادارة الأوروبية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش ، ولا يبقى المستشاران الا بمقدار حاجة الحكومة المصرية الى مشورتها فيما تعتمزمه من مشروعات الإصلاح ، ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ، ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما انهما موظفان مصريان (٤٠) .

(٣٨) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ وايضا نفسها ١٩٢٩/١٢/٢٥ حيث ذكر هندرسون أن - محمود ومعه حافظ عفيفى قد وضعوا مذكرة بالقواعد العامة التى يرغب رئيس الوزراء المصرى ان يصل بها الى تسوية العلاقات المصرية والبريطانية وهذه القواعد موضوعة طبقا لتوصيات لجنة ملنر .

(٣٩) القضية المصرية - ص ٣٠٠ - والسياسة الأسبوعية - ١١/٩/١٩٢٩ الكتاب الأخضر .

(٤٠) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد وايضا غريبال - المرجع السابق ص ٢١١ .

وبالنسبة للسودان فقد طلب محمود أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا ، وعلى ذلك يعود اليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل ١٩٢٤ وطلب كذلك أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترمى الى التضييق على المصريين ، فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن البريطانيين ، وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضة فى الوقت الذى تراه ملائما(٤١) .

وبعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل ، وفى تأمين المواصلات الامبراطورية ، وتنظيم المحالفة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يتضمن جملة ما تم الاتفاق عليه فى هذه الشؤون جميعا ، وذكر محمود كذلك انه اقترح ان تتضمن المعاهدة الاحكام الكلية للتسوية الجديدة ، وان يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفاوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى وتارة عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب(٤٢) .

وقد حرص محمود كذلك على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب اذا لم تتمحض عن نجاح أو اتفاق ، فاشتراط الا يمس مصر اذى أو تضييق اذا تبين له أن الحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضه ، أو اذا وافق على الاتفاق ثم عرضه على البلاد فرفضته ولم تقره(٤٣) .

(٤١) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة .

(٤٢) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة .

(٤٣) نفس المصدر ص ٣٠٠ ، ونفس الدورية والعدد .

وعندما تسلم محمود من وزارة الخارجية البريطانية فى ٥ يولية سنة ١٩٢٩ - المشروع الذى وضعته بناء على محادثتهما وهو المشروع (١) ، قام هو وعبد الحميد بدوى بدراسته ليريا مدى مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق السنوى ، ومدى مطابقتها كذلك للامانى القومية على وجه مريض ، وبدأت بين محمود والجانب البريطانى احاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت الى المشروع المعدل (ب) (٤٤) والذى قبله محمود فى ١٤ يوليى سنة ١٩٢٩ ، ثم انتقل الى مجلس الوزراء البريطانى الذى اقره مبدئيا ، ثم عهد به الى لجنة مكونة من ثلاثة وزراء اتصلت بالخبراء العسكريين وغير العسكريين ، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع ، وقد وصف محمود هذا الدور بأنه كان دقيقا ، حيث ان هؤلاء الخبراء أبدوا تشددا وصلابة فى آراء معينة حتى لا تقبله مصر ، فقد اعترضوا على انتقال الجيش البريطانى الى مناطق نائية لا يتوفر فيها الماء ، فأكد محمود لهم أن الحكومة المصرية ستوفر لهم مياه الشرب وسلامته وستحاول تقليل ذلك العنت لأن ما تصنعه فى هذا السبيل سيعود بعد ذلك اثره على ما قد يرباط من القوات المصرية فى تلك التواحي فيما بعد (٤٥) .

واخيرا خرج المشروع متخذا شكل مقترحات ، وقد علل محمود ذلك بأنه من مقتضيات النشر عدم ايراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدات ، ولذلك اطلق على المشروع اسم مقترحات (٤٦) .

وان كان الوفد وهو محق فى هذا التعليل قد علل ذلك بأن

١١ (٤٤) نفس المصدر ص ٣٠١ ، السياسة الاسبوعية ١٩٢٩/١١/٩ .

(٤٥) نفس المصدر ص ٣١١ - ٣١٢ ونفس الدورية والعدد .

(٤٦) نفس المصدر - والصفحة ونفس الدورية والعدد .

الحكومة البريطانية قد جعلته مقترحات وليست معاهدة لأنها كانت تدرك جيدا أن محمود لا يستند على أغلبية شعبية ، وأن حكومته لادستورية ، ولهذا أصرت على أن تعرض المسألة على البرلمان المصرى المنتخب انتخبا حرا حتى يمكن الاتفاق مع حكومة برلمانية(٤٧) .

ولن نستعرض نصوص المشروع فهو متوفر فى العديد من المصادر(*) ، ولكن سنوضح أهم ما حققه فقد نصت المادة الأولى منه على انتهاء احتلال مصر عسكريا ، ولم يكن الجانب البريطانى قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن طلبه الوفد المصرى عام ١٩٢٠ (٤٨) .

كما نص فى المقترحات كذلك على نيل مصر عضوية عصابة الأمم . على أن - تعضدها بريطانيا فى ذلك ، وجاء النص الجديد فى مقترحات هندرسون على النحو الذى طلبه محمود وراه يرضى كرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعزيد ، والواقع أن

(٤٧) انظر البلاغ - ١٩٢٩/٨/٢١ تصريح دالتون وايضا البلاغ ١٢/ ١٩٢٩/٨ تلغرافات خصوصية والبلاغ كذلك - ١٩٢٩/٨/٤ - هل أُلزمت المعاهدة أم هى اقتراحات تم درسها ، ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء ، وانظر وجهة نظر السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٤ بأنه تراجع نتيجة لعدم ادلاء الوفد برأيه فى المشروع .

(*) انظر القضية المصرية ص ٢٩٧ - ٣٤٠ والسياسة الأسبوعية - ٩ - ١١ - ١٩٢٩ .

(٤٨) د . احمد زكريا - المرجع السابق - ص ١٧٣ وايضا د . عبد الله عزبوى - المرجع السابق ص ٢٢ والسياسة ١٩٢٩/١١/١١ بعد نشر الكذاب الأخير .

محمود قد خُصص النص من وساطة بريطانية التي وردت بالمشروعات السابقة ، وجعله طلبا مصرية أصيلا(٤٩) .

كذلك حددت المادة التاسعة قناة السويس وحدها كطريق أساسى للمواصلات الامبراطورية ، وانسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، بحيث لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأية وجهة من الوجوه بحقوق السيادة المصرية(٥٠) . ولم يحصر أى من المشروعات السابقة القوات البريطانية فى هذه المنطقة لهذا الغرض الذى يبدو محددا مثلما وردت بذلك المشروع(٥١) .

ومع ذلك فقد اغفلت تلك المادة أن قناة السويس طريق دولى عالمى وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وجعلتها كأنها مخصصة فقط لأن تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، كما لم تحدد الأماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية ، وجعلت عدد تلك القوات التى ستربط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للإنجليز وعينت الموقع العام الذى ستربط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢ شرقا ويدخل ضمن هذا الخط بلاد تتبع هديريسى الدقهلية والشرقية ، ويمتد فيقرب ، ويقابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابعة جميعها لمديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة(٥٢) .

(٤٩) نفس المرجع والصفحة وانظر حول هذا الموضوع القضية المصرية ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٥٠) د. عبد الله عزباوى - المرجع السابق ص ٢٢ ، الرافعى المرجع السابق - ص ٨٦ - ٨٧ ح ٢ والقضية المصرية ٣٣٢ انظر المادة التاسعة منها .

(٥١) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٥٢) د. رمضان - المرجع السابق ح ١ ص ٧٠٣ - ٧٠٤ ود. عبد الله عزباوى - المرجع السابق - ص ٢٢ .

أما مسألة الامتيازات فقد نصت المقترحات ، على ان نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ، ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما فى وسعها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب(٥٢) .

كذلك أحرزت هذه المقترحات تقدما واضحا ، وذلك عندما اعترفت بريطانيا لمصر بأنها هى المسئولة منذ الآن عن ارواح الأجانب وأموالهم(٥٤) ، وتسليمها بأن مسألة حماية الاقليات المشار إليها فى تصريح ٢٨ فبراير ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها(٥٥) .

وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انتهاء الترتيبات التى يباشر بمقتضاها المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية(٥٦) » .

وبخصوص السودان نصت المادة ٣ من المقترحات على أنه مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة

(٥٣) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ والرافعى - المرجع السابق ص ٨٧ ج ٢ والقضية المصرية - ص ٢٣٢ المادة ١١ والسياسة - ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات .
(٥٤) السياسة - ١٩٢٩/٨/١٩ حق مصر فى التشريع المالى للأجانب .
(٥٥) نفس الدورية ١٩٢٩/١١/١١ ود. رمضان - المرجع السابق ص ٧٠٤ .

(٥٦) الرافعى - المرجع السابق ص ٨٨ ج ٢ وأيضا د. رمضان - المرجع السابق ص ٧٠٤ .

للاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها (٥٧) .

وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك فى اعادة الاوضاع التى كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى منه عام ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك من اجراءات فصل السودان عن مصر عقب مصرع السردار ، بينما كان المشروع النهائى للمفاوضات السابقة قد اتى خلوا من أى نص يتعلق بالسودان بعد أن رفض الجانب البريطانى ماطلبه المفاوض المصرى (٥٨) .

وقد علق محمود على تلك المادة بأنه نجح فى منع الجانب البريطانى من استحداث أى وصف جديد لمركز الطرفين ، لذلك رأى أن تحذف كلمة الحكم الثنائى Condominium التى وردت فى مشروع المعاهدة الذى طرحه الجانب البريطانى بكل ماتحمله هذه الكلمة من سيادة مشتركة ، وهى كلمة لم ترد فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وإنما شاع استعمالها بعد الحرب العالمية الاولى وسقوط السيادة التركية عن كل من مصر والسودان (٥٩) .

وعندما ما أثيرت مسألة السودان فى المؤتمرات وانضمامه الى المعاهدات رأى أن يتبادل رأى فى تنظيم تلك المسألة فى خطابين متبادلين بين محمود وهندرسون على نحو يؤكد حق مصر فى

(٥٧) نفس المرجع ج ٢ ص ٧٧ القضية المصرية ض ٢٢٢ مادة ١٢ وايضا المراجع السابق والصفحة .

(٥٨) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٥٩) د . يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص

الاشتراك فى حكم السودان كما اتفق كذلك على تسوية ديون مصر
على السودان تسوية عادلة (٦٠) .

الا ان المذكرة البريطانية علقت عودة الجيش المصرى الى
السودان بشرط تنفيذ المعاهدة بالروح الودية على ان تؤجل عودته
الى حين خروج القوات البريطانية من القاهرة (٦١) .

وفد وافق الجانب البريطانى على وجهة النظر المصرية التى
قدمها محمود بخصوص تعيين المستشارين القضائى والمالى (٦٢) .

على ان تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين
الأجانب من الرعايا البريطانيين ، ويتصل بذلك مسألة البوليس
التي تضمنتها المذكرة المصرية التي تتحدث عن نية الحكومة فى إلغاء
الادارة الأوروبية للأمن العام ، مع استبقاء - لمدة خمسة أعوام -
عنصر أوربى فى بوليس المدن تحت رئاسة ضباط بريطانيين وقد
استجاب الجانب البريطانى للطلب المصرى بالاعتماد على بريطانيا
لتنظيم بوليسها (٦٣) .

وأخيرا سلم الجانب البريطانى المشروع للجانب المصرى ،
وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص

(٦٠) نفس المرجع والصفحة .

(٦١) انظر لمزيد من التفاصيل المرجع السابق ص ٤١ والرافعى المرجع
السابق ص ٩٤ نفس الجزء .

(٦٢) القضية المصرية - ص ٣٣٥ والرافعى - المرجع السابق ص ٨٩
ج ٢ .

(٦٣) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٧ ونفس المصدر ص
٣٣٥ - ٣٣٦ والمرجع السابق ٨٩ - ٩٠ .

الأولى كما سبقت الإشارة ، فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين
عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية(٦٤) .

وقد علق الدكتور هيكل على ذلك بأنه لم يبق فيه ما يدل على
أنه مشروع يراد توقيعه(٦٥) ، وقد أرفقت المقترحات
بكتاب من مستر هندرسون الى محمد محمود فى
٣ أغسطس ١٩٢٩ ، أوضح فيه أن هذه المقترحات التى سيعرضها
محمود على البرلمان هى أقصى ما يستطيع هندرسون أن يشير على
حكومته أن تذهب اليه فى رغبتها فى الوصول الى تسوية دائمة
للمسائل المتعلقة بين مصر وبريطانيا ، وأن من أحب أمانى الحكومة
البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم بلا تمييز بين
الأجزاء هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما
المحادثات الأخيرة ، وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات
المستقبلية بين البلدين ، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى
الجديد ، فإن الحكومة البريطانية تقوم من جانبها مباشرة بعرض
المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات
والتصديق عليها(٦٦) .

وقد رد محمود على ذلك الكتاب بأنه يدرك أن هذه المقترحات
هى أقصى ما يمكن لهندرسون أن يوصى بحكومته بقبولها ، وأبدى
استعداده لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا أن قبولها
هو فى مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن

(٦٤) د هيكل المرجع السابق ص ٣٠٦ ج ١ .

(٦٥) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(٦٦) غريال - المرجع السابق ص ٢١٢ ، والرافعى المرجع السابق
ج ٢ ص ٨٦ - ٨٥ .

هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين بدون تمييز بين الأحزاب،
بروح الصداقة والمسالمة التي وضعت وبحثت فيها وسيجدون فيها
أساسا مرضيا للعلاقات المستقلة بين البلدين(٦٧) *

كما أصدر محمود أيضا الى أبناء وطنه نداء دعاهم فيه الى
نبذ الحزبية ، وأن يفحصوا هذه الاتفاقية على هدى من وطنيتهم
المستتيرة ، فيجدونها أفضل من جميع مشاريع المعاهدات التي
سيبقتها في سبيل تسوية المسألة المصرية(٦٨) *

ومما لاشك فيه أن المفاوضات قد اعتمدت أساسا على شخص
محمد محمود ، من حيث قدرته وكفاءته ومدى ايمانه بمطالب
بلاده وتمسكه بها ، مع ما لذلك من أثر في سيرها وما نتج عنها ،
وبالبحث تبين صحة ما أشار اليه دكتور أحمد زكريا من أنه لم
تدون جولات هذه المفاوضات في شكل محاضر جلسات سواء في
المصادر المصرية أو البريطانية ، بل تمت شفوية على أساس
المشروعات المطروحة ، الأمر الذي ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة
مركز محمد محمود ، وحجم قدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوض
البريطاني وبالتالي الردود المحتملة والمتوقعة(٦٩) *

كذلك فإن محمود اذا كان قد ذهب الى لندن بهدف جزئى
يتصل بالتفاوض في مسائل محددة ثم سيق الى التفاوض بشأن

(٦٧) نفس المرجع - ص ٢٢١ - ٢٢٢ ونفس المرجع ص ٨٥ .
(٦٨) السياسة - ١٩٢٩/٨/٥ مناقشات مجلس العموم - وأيضا
السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .
(٦٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧١ - ١٧٢ وتذكر جريدة
الكشكول ١٩٢٩/٧/١٩ « حديث المفاوضات » أن وزير الخارجية حافظ
عفيفى وعبد الحميد بدوى كانا أيضا مع محمود ابان مفاوضاته وانظر كذلك
- السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

القضية المصرية كلها ، فان ذلك اثر فى قدرته على ترتيب أوراقه قبل البدء فى المفاوضات ، وقد تمثل هذا فى أنه بدأ فى التفاوض وليس لديه مشروع محرر يمثل الصد الأدنى لما تطلبه بلاده ، والحد الأقصى لما يمكن أن تقبله من المطالب البريطانية(٧٠) .

وعلى أية حال فان هذه المقترحات هى خطوة للامام فقد حققت لمصر بعض المكاسب ، على الرغم مما فى المشروع من نواقص ، كما أن محمود قد بذل أقصى جهده ليصل الى ما يمكن أن يصل اليه ، وناهيك عن ضبط الصياغات فى المواد التى سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يغل يد انجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك(٧١) .

كما انه مما يحسب لمحمود قبله التفاوض مع تأكسده من استقالة وزرائه بعد ذلك ، وهو ما صرح به هندرسون فى مجلس العموم البريطانى ، بأنه قد أفهم محمود أن الحكومة البريطانية لن تتحمل أى تبعه عن استقالته ، فرد محمود انه يقبل هذا الموقف(٧٢) .

وعلى الرغم من كل ذلك فكون محمود رئيسا لحكومة غير دستورية ، لاشك قد أضعف موقفه كمفاوض على عكس ما لو كانت حكومته أغلبية مما يعطيه موقفا أقوى أمام المفاوض البريطانى ، وهو ايضا السبب فى تحول المفاوضات فى النهاية الى مقترحات ، فيصرح هندرسون « بأن المقترحات ليست سوى قواعد تمثل الصد الأقصى الذى يسع الحكومة البريطانية أن تذهب اليه فى رغبتها فى تسوية العلاقات بين مصر وانجلترا ، أنها ستكون موضع مفاوضة

(٧٠) نفس المرجع والصفحة .

(٧١) نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٧٢) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ مناقشات مجلس العموم - وايضا

السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

مع الحكومة المصرية الجديدة التي يختارها الشعب المصري (٧٣) » .
 على أية حال فقد كان رأى محمود فى المشروع هو ما صرح
 به الى جريدة « الجورنال » بعد وصوله الى فرنسا « بأنه بداية
 حسنة ، وان كانت لتحقيق كل ما نريده » (٧٤) وفى لقاء آخر صرح
 بأن المعاهدة المصرية الانجليزية توافق مصالح البلدين ، « حيث من
 المستحيل استمرار النظام الناشئ عن احتلال ١٨٨٢ ، فتاريخيا
 حدثت تحولات كبيرة خلال السنوات الخمسين الماضية ، ومصر
 تعتبر من أكثر الأمم تحضرا فى الشرق ، ويوجد أبنائها فى المدارس
 والجامعات الأوروبية ، كما أن الطبقة الحاكمة بها على كفاءة تسمح
 لها بحكم أمة مهمة ذات حضارة ضاربة » (٧٥) .

وردا على الانتقادات التى كانت توجه لمحمود فى مصر بشأن
 الاحتلال العسكرى البريطانى فى منطقة القناة ، قال ان إنجلترا
 لاسباب مفهومة لايمكن ان تكف يدها عن أمة أخرى لها هذه الأهمية
 فى طريق الاتصالات مع الهند وقبول هذه الميزة إنما هى بمثابة
 الاعتراف لإنجلترا بهذا الدور فى معاهدة صداقة توقعها مصر
 وتراعى المصالح المشتركة للجانبين (٧٦) .

وبالإشارة الى مسألة الامتيازات ، ذكر محمود أنه ليس ثمة
 خوف من الغائها وسوف تتم المحافظة على أرواح وممتلكات
 الأجانب بشكل تام ، وكذب ما جاء فى بعض الصحف الانجليزية

(٧٣) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ « مناقشات مجلس العموم »

(٧٤) البلاغ - ١٩٢٩/٨/١٠ « تلغرافات خصوصية » حديث لمحمد

محمود .

F.O 407/209 II Uo. 18 () Palaret to Henderson Aug (٧٥)

28, 1929.

(*) السفير البريطانى فى روما .

Ibid.

(٧٦)

من حدوث بعض الاضرابات فى مصر ، وقال أن الانتخابات سوف تجرى فى ١٥ سبتمبر وأنه تأكد أن البرلمان الجديد سيوافق على المعاهدة (٧٧) وعند عودة محمود الى مصر بالمقترحات ، ألقى فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ خطابا بكلية « سان مارك » بالاسكندرية ، شرح فيه الأسباب التى جعلته يدخل فى تسوية المسألة المصرية جميعها ، بعد أن كان هدفه معالجة مسألة الامتيازات الاجنبية فقط ، فأوضح أنه قد شعر من الظروف السياسية العامة ، ومن ميل الحكومة البريطانية أن أمامه أفضل فرصة لمعالجة التسوية العامة ، ثم تطرق الى النقاط التى يمكن أن تؤخذ على المشروع مثل وجود القنرات البريطانية فى قناة السويس رغم أن المشروع قد صدر بزال الاحتلال ، فعلم ذلك بأن قناة السويس هى طريق مواصلات هامة ولذلك يمكن أن تتعرض لخطر الحرب فى أى وقت ، وخاصة أن قوات مصر لاتستطيع الدفاع عن القناة بمفردها ، لذلك لم يكن بد من اشتراك القنرات البريطانية فى الدفاع عن القناة ، مع ملاحظة أن المشروع يؤيد اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة (٧٨) .

ووصف محمود مزايا المشروع بأنه يهدف فى جملته وتفصيله الى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شئونها الداخلية والخارجية ، وإذا كان قد أمن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها ، فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذى لايعطل الاستقلال أو يبطل له صورة أو معنى (٧٩) .

Ibid

(٧٧)

(٧٨) أحمد شفيق - الحولية السادسة ص ٧١١ - ٧١٧ « من خطاب محمود فى سان مارك » وانظر ايضا نفس المصدر - ص ٧١٧ - ٧٢٠ عن أسباب طلب بعثة بريطانية لتدريب الجيش المصرى ، ووجود المستشارين القضائي والمالى .

(٧٩) نفس المصدر - ص ٧١٤

ثم أكد على أن للبلاد الرأي الأخير فى المشروع وإن كان لم يحدد بعد الطريقة التى يتعرف بها على رأى الأمة ، ودعا المصريين الى دراسة المشروع ونيل الحزبية (٨٠) .

وإن كان محمود قد وضع فى ذهنه بعد أن توصل الى مقترحاته العمل على تغيير نظام الانتخابات وجعله على درجتين ، على الرغم من اتفاقه مع بريطانيا على عدم تغيير نظام الانتخاب القائم (٨١) ، لأنه كان مدركا أن الطريق الوحيد لقبول مقترحاته هو العمل على الفوز فى الانتخابات ، فكتب الى المستر لندساي مقترحا ذلك راجيا ألا تتدخل بريطانيا فى هذا الموضوع ، واستطرد قائلا « وإن أُملي وطيد أن تحظى المقترحات التى قدمتها للشعب المصرى بالقبول ، ولكن لا أخفى عليكم أن المعارضة التى تحركها أغراض حزبية ، أو ربما أغراض أخرى سوف تسعى لتؤثر على الناخبين ، ولايستطيع انسان أن يتنبأ بمدى ما تصل اليه فى هذا الشأن على وجه التأكيد ، وإنى مقتنع أن قبول هذه المقترحات التى سوف أعود بها الى أرض الوطن إنما هو لصالح مصر ، ولكنى متردد فى أن أضعها موضع التصويت من الناس بالشكل المعروف (٨٢) » .

ومن ثم فأنى على ثقة من أن هذه المعارضة للمقترحات لن تسبب أى تغييرات فى سياسة الحكومة البريطانية نحو الاستقلال الداخلى لمصر ، ولا تقدم أى مبرر لتدخل لمنع تصميم المصريين المستنيرين والوطنيين من أقرار الأمور فى وطنهم (٨٣) » .

(٨٠) نفس المصدر ص ٧٢٥ .

(٨١) انظر Concul Petterson to Sir Lindsay Sept 9, 1929. F.O. 407/209 No. 106

(٨٢) F.O. 407, No. 192 Mohamed Mahmoud Pasha to Sir Lind say Aug. 5, 1929.

Ibid

(٨٣)

أما الحديث الصحفي الذي أدلى محمود به فى هذا الشأن فقد قال انه فى ظل هذا النظام (*) يستطيع بسهولة خلال نوفمبر ضمان أغلبية معقولة توافق على المعاهدة ، وانه سوف ينضم اليه عندئذ عديد من الوفديين (٨٤) ، وأن الحكومة البريطانية تقيد يديه بالنسبة للطريقة التى تجرى بها الانتخابات القادمة (٨٥) .

وعلى هذا قامت خطة محمود بعد عودته على تغيير نظام الانتخابات القائم لضمان قبول المشروع ، مما أفصح عنه فى لقائه التالى مع لورين بقوله ، « أنه لا يريد أن يقيد نفسه بشأن مسألة قانون الانتخابات » فأجابه لورين بأنه من خلال اتصالات لندن بالقاهرة فى المرحلة الاخيرة ، فالمفروض أن محمود قد قبل إعادة العمل بالدستور المعطل وتطبيق قانون الانتخاب القائم (٨٦) .

وبالرغم من كل ذلك لم يياس محمود من محاولة اقناع الحكومة البريطانية بتغيير نظام الانتخاب فأرسل الدكتور حافظ عفيفى من باريس الى لندن للاجتماع بالدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطانى لاقتناعه بجعل الانتخابات على درجتين (٨٧) ، كما كتب

(*) العودة الى نظام الانتخاب على درجتين .

F.O. 407/209 No. 107. Lorraine to Henderson, Sept. (٨٤)

9, Tel. No. 324.

وايضا انظر البلاغ - ١٩٢٩/٨/٩ « محمود يريد انتخابات غير مباشرة »

F.O. 407, 209 II No. 34 Lorraine to Henderson, Sept. (٨٥)

17, 1929 Desp. No. 764.

والبلاغ ١٩٢٩/٨/١٣ « الانتخابات فى سبتمبر القادم » .

F.O. 407/209 II. No. 21. Lorraine to Henderson, Sept. (٨٦)

4, 1929 Tel. No. 314.

(٨٧) الدنيا المصورة - ١٩٣١/١٠/١٤ كيف أذيع أن انتخابات ١٩٢٩

ستكون مباشرة والبلاغ ١٩٢٩/٨/٢١ .

القنصل البريطاني العام في الاسكندرية مذكرة رفعها الى المستر هور بأن الوزراء المصريين منهمكون الآن في اعداد مشروع قانون انتخابي يقلل من عدد الناخبين الى رقم يمكن الموظفين من السيطرة على العملية الانتخابية (٨٨) .

وعلق هور على ذلك بأنه « كانت قد وصلتني انباء بأن الحكومة تدرس تعديلات محتملة في القانون الانتخابي وفي الدستور ولا أرى سوى أحد تفسيرين لما يجري فاما أن محمود لم يذكر لزملائه شيئا عن تعهده للحكومة البريطانية ، واما أنه أحد الأساليب الميكانيكية التي استبعدتها عن أخلاقيات محمد محمود ، لأنه عندما ترأس الحكومة وافق على أن تكون ذات اتجاه قومي وليس اتجاها حزبيا وكان ذلك قبل توليه رئاسة الاحرار الدستوريين ، والآن وقد تعهد بعدم التعرض لقانون الانتخابات فقد يرى أن تشكيل حكومة قومية هو الأمل الوحيد أمامه للموافقة على الاتفاقية التي أمكنه التوصل اليها مع الحكومة البريطانية (٨٩) .

وهكذا فشل في تغيير نظام الانتخاب بعد رفض بريطانيا مما اكده تصريح دالتون الذي جاء فيه أن المقترحات الانجليزية ستعرض على البرلمان المصري ، بعد أن يتم انتخابه على أساس القانون البرلماني مهما يكن الحزب الذي ينتخبه الشعب (٩٠) .

FO. 407/209. No. 96 Hoare to Henderson, Aug 10, (٨٨)
1929. Desp. No. 629. Conf.

(٨٩) Ibid وأنظر البلاغ - ١٧/٩/١٩٢٩ وزير الخارجية يقضى على مناورة الاحرار والتي ذكرت أن محمود سعى لدى بريطانيا لتعديل عن اشتراطها بأن يكون عرض المقترحات على الأمة ممثلة في برلمانها .
(٩٠) البلاغ - ٢١/٨/١٩٢٩ حقيقة سعى الوزارة وايضا عفان لطفي السيد - المرجع السابق ص ١٩٣ - ١٩٤ وأنظر البلاغ ايضا ١٧/٩/١٩٢٩ .

وقد رأى محمود أن خطبة دالتون ، قد شجعت الوفد على الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ترغب فى التعاون معهم ، فافضى الى لورين بذلك الذى أجابه بأنه لا يستطيع أن يتصور أن الحكومة البريطانية تريد أن تملئ على مصر الطرق والوسائل التى ينظر بها الشعب المصرى الى مقترحات المعاهدة ، ثم علق لورين على هذا الحديث بأن محمود قد أرضته هذه الملاحظة ، وأعرب عن تخوفه من أن مناورات الوفد يمكن أن تؤدى الى فشل هذه المقترحات(٩١) .

وفى الحقيقة فإن الحكومة البريطانية قد استغرقت لعقد المعاهدة أن تكون مع حكومة منتخبة انتخاباً حراً .

وهكذا لم يصبح أمام محمود من مخرج الا العودة الى فكرة الحكومة الائتلافية ، وهو ما وافق عليه حيث أبدى حماساً ملحوظاً لفكرة عقد مؤتمر وطنى(٩٢) لبحث مشروع المعاهدة ، الا أنه عاد بعد ذلك وأعرب عن شكوكه لمستر هور فى قدرة هذا المؤتمر على احراز أية نتائج ، وأنه من الصعب عليه ان يشترك فيه وان كان على استعداد أن يفعل ذلك على مضض ، ولم ينكر هور امكان فشل هذا المؤتمر فى تحقيق أهدافه باقامة ائتلاف من كل الاحزاب لتقديم المعاهدة الى الناخبين ، الا انه سوف يوضح اتجاهات الوفد على المستوى الجماعى والفردى ، واذا ما أمكن ذلك فهذا كاف .

وعلى هور على ذلك بأن رئيس الوزراء قد أعرب عن تشاؤمه،

F.O. 407/209 II No. 21 Lorraine to Henderson Sept. (٩١)

4. 1929 No. 314.

F.O. 407/209. No. 100, Hoare to Henderson, Aug. 28, (٩٢)

1929 Tel. No. 302.

وأنه لو تجنبنا الحكومة البريطانية الحديث عن المعاهدة لاسبوعين أو ثلاثة ، كذا عدم الإشارة الى الانتخابات وعاونته بصدق ، فإن الوفد سوف ينحدر من القمة الى القاع (٩٢) .

وكان من الطبيعي أن يبحث محمد محمود عن تأييد لمقترحاته بين مؤيديه وأنصاره ، فيجتمع حزب الاحرار الدستوريين ، وكانوا قد اجتمعوا قبل سفره الى انجلترا وأعلنوا تأييدهم لمساغيه في حل المسألة المصرية (٩٤) ، وألقى فيهم محمود خطابا أعقبه صدور قرار الحزب بقبول المشروع وشكر محمود على ما بذله من جهود في سبيل رفعة بلاده وكرامتها (٩٥) ، كما ألقى الحزب لجنة له في الاسكندرية من أجل الدعاية للمشروع (٩٦) .

أيضا أنشأ محمود جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة ، التي رأسها حافظ محمود للدعاية للمشروع ، ويذكر الاستاذ حافظ أن محمد محمود قد رغب في أن يدخل الطلاب طرفا لاقناع الوفديين لقبول المشروع فأسس هذه الجماعة (٩٧) .

كما روجت جرائد « السياسة - والثغر - والكشكول » للمشروع وأخذت تبين مزاياه وأن الاستقلال هو أساس المشروع ،

F.O. 407/209 II. No. 34. Loraine to Henderson, Sept. 17, 1929. (٩٣)

- (٩٤) البلاغ - ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء .
(٩٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ وانظر السياسة ١٩٢٩/٩/١ نص قرار الحزب .
(٩٦) البلاغ - ١٩٢٩/٧/٢٠ هزيمة الدستوريين في الاسكندرية .
(٩٧) حافظ محمود - معارك في الصحافة والفكر ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

وأنه أحسن ما عرض على البلاد وأن في ضياعه جريمة في حقها
وسد لطريق التفاهم ، كما أنه أضر ما ستسمح به الحكومة
البريطانية (٩٨) .

وقد هاجمت تلك الصحف أيضا موقف الوفد الصامت من
المشروع ، بأنه خوف من ضياع السلطة من بين أيديهم وتهديد
لحياتهم ، وأن هذا الموقف من الوفد سوف يؤدي الى تشدد بريطانيا
وضياع المشروع وبالتالي خسارة للمكاسب التي حصلت عليها مصر (٩٩)

وبالطبع دافعت تلك الصحف عن محمد محمود وأنه لم يكن
« سباعي يريد » كما يدعى الوفديون (*) ، وأنه قد بذل جهدا كبيرا
في المفاوضات (١٠٠) .

(٩٨) السياسة - ١٩٢٩/٩/١٢ قبول مصر للمشروع يؤكد أهميتها
الدولية ، ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات والعدد - ٢٩/
١٩٢٩/٨ المعاهدة نهائية ، وايضا العدد ١٩٢٩/١١/١١ بعد نشر الكتاب
الأخضر .

(٩٩) انظر السياسة - ١٩٢٩/١١/٢٥ خطة الوفد السياسية ، ١٢/١١/
١٩٢٩/ المسألة المصرية في البرلمان البريطاني والسياسة ايضا ١٢/١١/
١٩٢٩ تطور سياسة العمال والاسباب التي أدت اليها ، وايضا العدد ١٢/٢٥/
١٩٢٩ مناقشات مجلس العموم تفضح الوفديين ، والثغر - ١٨/٣/١٩٣٠ ،
موقف الوفد من المفاوضات ، والكشكول ١٩٢٩/٩/٢٧ يجعلون مصير أمة
الكشكول ١٩٢٩/٨/٢٣ رأيهم في المشروع .

(*) البلاغ - ١٩٢٩/١١/٧ وصفت محمود بأنه ساعي يريد .

(١٠٠) السياسة - ١٩٢٩/٧/٢٨ سياسة الارجاف والتضليل ، الثغر
١٩٣٠/٣/١٤ تقرط تحذره شهوة .

ثانيا - موقف محمود من مفاوضات النحاس - هندرسون سنة
١٩٣٠ :

تولى النحاس الحكم فى ٣٠ يناير ١٩٣٠ عقب الانتخابات
التي أجرتها وزارة عدلى ، وقد شرع فى اجراء مفاوضات مع
الحكومة البريطانية للوصول الى تسوية للقضية الوطنية فى ٣١
مارس عام ١٩٣٠ والتي استمرت حتى مايو من نفس العام ، وقد
قامت تلك المفاوضات على أساس مقترحات محمد محمود .

وكما سبق الذكر فقد كان موقف الوفد من تلك المقترحات هو
ما صرح به النحاس للملك فؤاد ، « بأن المقترحات تفتح الباب لتسوية
وأن الوفد ملتزم بقبول التوصل الى اتفاقية وعقد معاهدة فى اقرب
وقت ممكن(١٠١) » ، مما يعنى أن الوفد يقبل المقترحات كأساس
صالح للمفاوضات .

ولكن عندما تازمت المفاوضات بسبب مسألة السودان ،لقى
الوفد تبعه تازم الموقف على محمد محمود ، باتخاذ ما قبله حجة
على الوفد المتفاوض ، وأن ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب
الازمة الحاضرة ، فاتهمت صحيفة الوفد بأن الازمة القائمة حول
السودان هى من صنع محمود وما رضى به فى المقترحات لأنه قبل
إبرام الاتفاقية مع بريطانيا على أساس اتفاقيتى سنة ١٨٩٩
بخصوص السودان ، وان بريطانيا مصرة على التمسك بالمادة ٦٣
الخاصة بالسودان من المقترحات ، بما أن محمد محمود هو الذى
قبل هذا الاعتراف ، وقبل أن يوقعه بغير تحديد لحقوق مصر ،

١
No. 407/209. No. 27 Loraine to Henderson Sept.

(١٠١)

28, 1929 Tel. No. 381.

فأثره فى الأزمة التى يعانىها المفاوضون المصريون لا يمكن أن
ينكر (١٠٢) •

ولم يكن بطبيعة الحال قبول محمد محمود للمادة الخاصة
بالسودان ، هو سبب التعنت البريطانى ، بل لأنهم كما قال النحاس
كانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية
بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان ، بحجة ان البرلمان
والشعب الانجليزى لم يكونا ليقبلا تغييرا فى حالة السودان
الراهنة (١٠٣) •

وقد توالى الاتهامات من الوفد لمحمد محمود بأنه أراد ان يوقع
الاتفاق دون عرضه على الأمة ، وأن قبوله للمقترحات عقبة فى سبيل
المفاوض المصرى ، وأنه اعتبر المشروع محققا لأمانسى مصر
القومية (١٠٤) •

وقد أصدر محمود بيانا دافع فيه عن نفسه امام تلك الاتهامات
فنفى أنه قد طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل أنه طلب عرض المشروع
على الأمة لتبدى رأيها فيه ، كما أنكر محمود ان مشروع ١٩٢٩
يقف عقبة فى سبيل المفاوضين ، فأوضح أن المشروع معروض على
مصر منذ ثمانية اشهر ومعه تصريح وزير الخارجية بأنه أقصى ما
يستطيع أن يشير على حكومته بقبوله ، وفى خلال هذه الأشهر لم
يبد عليه أحد اعتراضا ، وقد قبل النحاس وحزبه المشروع كأساس

(١٠٢) البلاغ - ١٩٣٠/٥/٤ مقال عبد القادر حمزة •

(١٠٣) د يونان لبيب - السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية
ص ٦٨ •

(١٠٤) انظر البلاغ - ٤ - ٥ - ١٩٣٠ ، وأيضا العدد ٥ - ٥ - ١٩٣٠

للعلاقات بين مصر وانجلترا ، كما قوض أيضا البرلمان المصري الحكومة الحاضرة فى المفاوضة على أساس المشروع (١٠٥) .

وقد نفى محمود انه قد اعتبر المشروع محققا لأمانى مصر الوطنية ، وبرهن على ذلك بما جاء فى كتابه الاخضر عن المفاوضات بقوله، «وما لى أن أخدع نفسى أو أخدع أحدا فأقول انه غاية مايتمنى المصرى لبلده ، فانه لعزیز على أن يقف بأمانى البلاد عند هذا الحد مهما بعد » (١٠٦) .

وبالنسبة لمسألة السودان ذكر انه أثناء مفاوضاته فى هذه المسألة قامت عقبة لم يحن الوقت للاقضاء بها ، لأن المفاوضات فى هذه المسألة مازالت قائمة ، وأنه حينما تنتهى المفاوضات بالنجاح أو الفشل فسيصارع الأمة بهذه العقبات ومصادرها (١٠٧) .

وقد دافعت « السياسة » أيضا عن التهم المنسوبة لمحمود ، بأن التلغراف الذى تستند عليه « البلاغ » فى اتهاماتها قد كتب فى ٢ أغسطس بينما محمود وهندرسون قد تبادلوا الخطابين المرفقين بالمعاهدة فى ٣ أغسطس والذى وافق فيه محمود ردا على هندرسون بأنه مستعد لعرض المقترحات على الشعب والبرلمان المصرى (١٠٨) .

كما قيدت كذلك ادعاءات الوفد بأن محمود سبب فشل المفاوضات ، فتساءلت لماذا سكوت الوفد ثمانية أشهر دون أن يعارض المشروع ، ولماذا وافق على الدخول فى مفاوضات على أساس

(١٠٥) السياسة - ١٩٣٠/٥/٥ بيان محمد محمود وانظر رد البلاغ على البيان ١٩٣٠/٥/٦ لعبد القادر حمزه .

(١٠٦) نفس الدورية والعدد وانظر رد البلاغ نفس العدد .

(١٠٧) نفس الدورية والعدد وانظر أيضا نفس الدورية .

(١٠٨) نفس الدورية - ٦ - ٥ - ١٩٣٠ المحاولة الصبائية المفضوحة وايضا العدد ٥ - ٥ - ١٩٣٠ تبعات مضحكة .

مشروع محمود ، ولماذا لم يصر على الدخول حرا من غير قيد اذا كان الذى يقوله صحيحا(١٠٩) ، وخاصة أن الوفد قد علم من تصريحات مكدونالك وهندرسون بأن المقترحات أقصى ما تسمح به الحكومة البريطانية ، كما أكدت السياسة وهى على حق أن محمود صرح بأن المشروع خطوة لاستكمال الاستقلال(١١٠) ، والدليل على ذلك ما جاء فى كتابه الأخضر وما صرح به لجريدة الجورنال بأن المقترحات خطوة فى سبيل الاستقلال(١١١) ، كما سبق الإشارة ، وعندما نبه هندرسون محمود الى أن هذه المفاوضات قد يقرتب عليها استقالة وزرائه ، أجابه باستعداده لتحمل مسؤولية ذلك ، ودللت السياسة على ذلك بأنه لو كان حريصا على الحكم لما كان جوابه انه مستعد أن تستقيل وزارته(١١٢) °

وردا على اتهامات الوفد أيضا بشأن موقف محمود ازاء السودان ، دافعت السياسة عن ذلك بأنه قد أصر على ذكر اتفاقية ١٨٩٩ فى مفاوضاته ، وأنه رفض فكرة الحكم الثنائى التى أرادها الانجليز فى ذلك الحين(١١٣) °

وابان الاعلان عن فشل مفاوضات النحاس - هندرسون صرح محمود بأن المفاوضات لاتحقق آمال البلاد ولكنها خطوة الى الاستقلال تتلوها خطوات ، تسعى من أجلها الأمة لتحقيق آمالها وأمانها ، ثم هاجم محمود وزارة النحاس بأنه على الرغم من وجود

(١٠٩) السياسة - ٦ - ٥ - ١٩٣٠ °

(١١٠) السياسة - ٥ - ٥ - ١٩٣٠ °

(١١١) F.O. 407/209 II No. 18 Palairret to Henderson Avg.

23. 1929.

(١١٢) السياسة - ٥ - ٥ - ١٩٣٠ °

(١١٣) السياسة ١٩٣٠/٥/٥ °

برلمان ودستور قائم فليس هناك ديمقراطية قائمة وأنه لا يمكن للامة
أن تطمئن الى هذا الحكم (١١٤) .

وعلى أية حال فان مفاوضات النحاس - هندرسون قد تقدمت
خطوة عن مقترحات محمود فى بعض الجوانب كأن تقدم مصر
المساعدات لبريطانيا داخل اراضيها ، أو أن الجيش المصرى سوف
يقوم فى المستقبل بحماية القناة ، كما حذفت المادة الخاصة بتقديم
سفير بريطانيا على غيره من السفراء ، وان كان ذلك قد جاء فى
المذكرة وليس فى النص ، كذلك نجح الوفد فى تخفيض مدة سريان
المعاهدة الى عشرين عاما (١١٥) .

وهو الأمر الذى أغلق ملفه فى أى الاحوال بعدم الاتفاق على
المعاهدة واقالة وزارة النحاس .

(١) موقف محمد محمود من وضع معاهدة سنة ١٩٣٦ موضع
التطبيق :

على الرغم من موقف محمد محمود الراضى لاجراء مفاوضات
مع بريطانيا فى ١٩٣٤ الأمر الذى عبر عنه فى لقاء له مع لامبسون

(١١٤) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود فى أعضاء لجنة السيدة
زينب المركزية .

(١١٥) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ بعد نشر الكتاب الأبيض والعدد ٢٦/
١٩٣٠/٥ أن المشروع الجديد لم يأت بأفضل مما جاء به محمود باستثناء
الشكل واللفاظ ، وايضا الحدد ١٩٣٠/٥/٢٧ « منطق النصوص والمقارنات »
مقارنة بين مشروع محمود - هندرسون والنحاس - هندرسون وأنه لم يأت
بجديد كحزب أغلبية . وانظر على الجانب الآخر روز اليوسف ١٩٣٠/٦/٣
العدد ١٧٥ الفرق بين المشروعين واتهمت مقترحات محمود بأنها قد أملت
وسلمت له فى ثلاثة ايام وانها احتوت على تساهلات جوهرية .

فى ١٠ ابريل من ذلك العام بقوله « أنه لن تكون هناك مقايضات للمعامدة قبل عامين على الأقل ، وأن الأوضاع الداخلية فى مصر فى فوضى كاملة ، وحتى يتم تنظيم الدين من الداخل سسوف يكون من البلاءة التفكير فى مقايضات ، وفى ذلك الاثناء يمكن النظر فى مشاكلنا المشتركة مشكلة وراء الأخرى » (١١٦) .

غير أنه تحت ضغط الأحداث الدولية باعتداء إيطاليا على الحبشة ، واحتمال نشوب الحرب ودخول بريطانيا فيها ، الى جانب الأحداث الداخلية فى مصر كل ذلك أدى بمحمود الى أن يعمل عن رأيه السابق ، ويدلئ بحديث للسكرتير الشرقى للسفارة البريطانية فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٣٥ والذي نقله بدوره الى لامبسون ، وقد أشار فيه الى ضرورة تعاون مصر باخلاق مع انجلترا فى تلك الظروف فى مقابل أن يحترم استقلالها ، وأن يسمح لها بزيادة وتطوير جيشها لتصبح فى مركز يجعلها تستطيع أن تشارك انجلترا فى الدفاع عن مصر ، وأضاف أن ذلك لايتحقق الا بالحصول على المال بعد الغاء الامتيازات المالية للأجانب ، أما فيما يتعلق بالدستور(*) ، فقد ذكر محمود أنه من الحماسة الحديث عنه فى مثل تلك الظروف (١١٧) .

ومن ثم فقد كان محمود يطالب بحماس بالتوقيع فورا على

F.O. 407/217 (III), ENC in No. 29 Record of a (١١٦)
conversation between Sir M. Lampson and Mohamed Mahmoud
Pasha, April 10, 1935.

(*) انظر الفصل الثانى - حيث كان الوفد يطالب بعودة دستور ١٩٢٣
أولاً .

(١١٧) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٨٨ .

اتفاق على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهو ما طالبت به الجبهة الوطنية التي تكونت عقب أحداث ١٩٣٥ من جميع الأحزاب وكان محمود ضمن أعضائها (١١٨) ، وقد تم أول اجتماع للجبهة المتحدة في منزل محمد محمود ، ثم أصبحت الاجتماعات تعقد بعد ذلك في منزل النحاس (١١٩) .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، اتفقت الجبهة المتحدة التي من أعضائها محمد محمود على رفع كتابين أحدهما للملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ ، والثاني لبريطانيا لتوقيع معاهدة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ، وبالفعل صدر الأمر الملكي بعودة دستور ١٩٢٣ (١٢٠) ، كما أبلغ لامبسون نسيم عن عدم معارضة الحكومة البريطانية في اعادة الدستور (١٢١) .

وقد رد ايدن وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت على طلب الجبهة المتحدة لعقد المعاهدة بأن هذا الأمر موضع عنايته الجدية ، ولكن ابداء الرأي فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحداثة عهده بقولى مهام وزارته ، ولانشغاله في تلك الفترة بمسألة الحبشة (١٢٢) .

وقد عقب محمود على رد ايدن في حديث له مع الاهرام فقال ، ان برقية ايدن تدل على حرص من جانبه على حل المسألة المصرية

(١١٨) انظر شفيق غربال - المرجع السابق ص ٢٧٩ .

(١١٩) د. هيكل - المرجع السابق د ١ ص ٢٨٨ .

(١٢٠) د. رمضان - المرجع السابق د ١ ص ٧٧٨ وايضا المرافعى -

المرجع السابق د ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٩ .

(١٢١) د. هيكل - المرجع السابق د ١ ص ٢٨٨

(١٢٢) نفس المرجع - ص ٣٩٣ ونفس الجزء .

بروح الرد والتفاهم بين مصر وإنجلترا ، أما اعتذاره بتولييه لمنصبه قبل قليل فإنه قد يكون لهذا الاعتذار ما يبرره لو أن المسألة لم تكن جوهرية وحيدوية لمصر بالقدر الذى يجعلها أول مسألة تشغل بال المصريين وتجعلهم يستعجلون فى حلها ، وأن إنجلترا متى اقتنعت بالرد على طلب مصر بتوقيع المعاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ ، فإنها ستسارع الى ابداء رأى صريح فى الجبهة الوطنية (١٢٣) .

وعندما أطلع لامبسون محمد محمود وصدقى أثناء مقابلتهما معه ، على نص برقية أيدن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، أجاباه بأنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين ، فقد صرح هور فى مناسبتين علنيتين بتصريحات جرحت الشعور المصرى ، فإذا أريد ارضاء هذا الشعور لا يكون ذلك ببرقية تتلى على أعضاء الجبهة المتحدة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول إنجلترا لمشروع سنة ١٩٣٠ كقاعدة للتسوية (١٢٤) .

ويبدو غريباً اصرار محمود وأعضاء الجبهة الوطنية على التوقيع على معاهدة سنة ١٩٣٠ رغم أنه من المفروض فى المفاوضات أن يحاول الحصول على مزايا أفضل من تلك التى حققها أى مشروع سابق ، وقد فسر الاستاذ غريال ذلك الموقف بأنه ربما كان نابعا من أن معاهدة ١٩٣٠ كانت مقبولة من جميع الاحزاب ، وبالتالي فلن تقوم معارضة حولها (١٢٥) .

(١٢٣) السياسة - ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود مع جريدة الاهرام نقلته السياسة .

- (١٢٤) د. هيكال - نفس المرجع والجزء ص ٢٩٣
- (١٢٥) انظر شفيق غريال - المرجع السابق ص ٢٧٩

وقد فسر محمود اصراره على مشروع سنة ١٩٣٠ ، في حديث له مع لامبسون بقوله ، انه معترض على المفاوضات ، وأن ما يريده الموافقة فورا على مشروع ١٩٣٠ ، باستثناء النقاط التي لم يتم التوصل الى حل فيها فهي التي تخضع للمفاوضة فيما بعد ، لأنه سوف يكون مميتا ارسال وفد الى لندن والمغامرة بفشل آخر ، وقد حث محمود بقوة وأصرار كما قال لامبسون على ان يتم ذلك قبل انتخاب البرلمان فان ذلك أمر على قدر عظيم من الأهمية (١٢٦) .

ومع هذا السبب الظاهر الذي أبداه محمود لاصراره على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهر الخوف من أى فشل ، فلا شك أنه كان هناك سبب آخر فقد كان فى نفس الوقت لا يريد اجراء انتخابات جديدة الا بعد عقد المعاهدة خوفا من عودة الوفد ، فربما لا يريد ان ينسب ذلك الى الوفد ، أو ربما كذلك اعتقادا منه أن عقد المعاهدة سيهدد وجود الوفد نفسه وهو ما يتمناه، وهو ما أعلنه محمود بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، بأن مهمة الوفد قد انتهت ، وترتب على ذلك أن اعتنقت المعارضة كلمة محمد محمود أن الأغلبية قد انتهت (١٢٧) .

وهذا يفسر موقفه بعد ذلك فى الهجوم على وزارة النحاس ، ورؤاسته للمعارضة تجاهها ثم تقديمه عريضة للملك ضدها ، وبدأت سياسته فى التقرب من الملك طمعا فى رئاسة الوزارة . الخ (١٢٨) .

وعلى أى الأحوال ففى نفس الحديث رد لامبسون على محمود

« بأن اقتراحه ييسط الأمور الى حد يعيد قلوب ان الحكومة البريطانية قد وافقت على عقد معاهدة « الآن » فان المواد العسكرية

F O. 407/220. No. 6, Lampson to Eden, Jan 2. 1936. (١٢٦)

(١٢٧) أحمد بهاء الدين - فاروق ملكا ص ٢٧ .

(١٢٨) انظر الفصل الثانى .

معاهدة ١٩٣٠ لم تعد ملائمة للأوضاع الحالية ، وأن ما يضايقه أن المصريين لا يعلمون مدى الاهمية التي ينبغي أن تتعلق على وجود قواتهم « معنا » في حالة دائمة من التعاون للدفاع ضد أى عدوان خارجى » (١٢٩) .

وقد علق لامبسون على موقف محمود بقوله :

« وقد حاول الباشا اقتباس بعض مواد معاهدة ١٩٣٠ ، غير أنى نجحت فى اقناعه بأنها لا تلبي الاحتياجات الحالية التي كشفت عنها الازمة الإيطالية الأخيرة خاصة ما اتصل منها بالقواعد الجوية وما الى ذلك » .

وأخيرا فقد أقر محمود بأن المواد العسكرية تتطلب المراجعة ، ولو أن فكرة انشاء جيش مشترك انجليزى - مصرى قد فاجاته غير أنه رأى أن القضية بالنسبة لهذه الفكرة هى قضية صياغة ، وأنه مستعد للمعاونة فى وضع هذه الصياغة (١٣٠) .

وقد ذكر لامبسون كذلك أن محمود قد أشار فى موضع آخر الى الرغبة فى منح المصريين شيئا بشأن قضية الامتيازات ، ولما أوضح له الصعوبات القائمة تم اسقاط المسألة (١٣١) .

ثم أن محمد محمود بعد ذلك سوف يتمسك بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مقابل التساهل فى المسألة العسكرية .

F.O. 407, 220. No. 6 Lampson to Eden, Jan 2, 1937. (١٢٩)

F.O. 407, 220. No. 6. Lampson to Eden, Jan 2, 1938. (١٣٠)

Ibid (١٣١) رانظر رد ايدن على تعليقات لامبسون لمحمود يحظره

من عدم تشجيع أى اقتراحات تصدر من أى جهة وانظر

F.O 408/220, No. 8, Eden To lampson Jan. 3, 1936

وبعد هذا اللقاء وفى حديث لمحمود مع جريدة الاهرام يعود يتحدث عن مزايا اتفاقية ١٩٣٠ ، وأنه ليس هناك ما يصول دون اعلان انجلترا قبول ما طلبته مصر ، وخاصة أن النصوص التى تم الاتفاق عليها مقبولة من الطرفين ، ولا يجوز العودة الى النظر فيها ، وقد وصف محمود مصر بأنها على فوهة بركان ، وأنها تريد أن تعرف مصيرها ، ثم أبدى اعتقاده بأن أيدين لن يترك الفرصة تمر دون أن يوقع على ما تم الاتفاق عليه بين مصر وانجلترا (١٣٢) .

أى أن محمد محمود بعد أن وافق لامبسون على أن معاهدة ١٩٣٠ ، لم تعد تصلح وخاصة فى شروطها العسكرية كأساس لعقد معاهدة ، عاد وطالب فى حديثه للاهرام بأن يوقع فى الحال على أساس اتفاق ١٩٣٠ .

وعلى أية حال وفى ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية بالمرافقة على التفاوض لعقد معاهدة فى الحال ، ولم يثقيد الرد بأن يكون مشروع ١٩٣٠ ، كما رغب محمد محمود ، هو أساس لتوقيع المعاهدة ، وإن كان قد أعلن فى الوقت نفسه عن الرغبة فى عقد معاهدة مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، وكان معنى ذلك بقاء الاحزاب متحدة (١٣٣) .

وفى ١٣ من فبراير صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لعقد معاهدة مع بريطانيا من جميع الاحزاب والمستقلين ، مثل مصطفى النحاس رئيسا ومحمد محمود واسماعيل صدقى الخ اعضاء (١٣٤) .

(١٣٢) السياسة - ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود .
(١٣٣) غربال - المرجع السابق ص ٢٧٣ ، وانظر د . رمضان - المرجع السابق ص ٧٨٨ - ٧٩٠ شروط بريطانيا لايرام المعاهدة .
(١٣٤) نفس المرجع - ص ٢٧٦ الاعضاء ، هم أحمد ماهر - مكرم عبيد - على الشمسى عبد الفتاح يحيى - واصف غالى عثمان محرم - حلمى عيسى .

وقد اقترح محمد محمود ضم عبد الحמיד بدوى الى هيئة
المفاوضين ، فاعترض الآخرون بأن بدوى لايمثل حزبا معيناً ولاهيئة
سياسية ، ولكن محمود تمسك برأيه وقال للنحاس فى آخر النقاش
حول ذلك بأنه يرجوه رغم سرية المحادثات بأن يرجع الى مشورة
بدوى فى كل ما يرى ضرورة لعرضه عليه ، فوافق النحاس ، حتى
انه عندما بحثوا فى الاتفاق العسكرى قيل ان اعتراضات محمود
على بعض مواده كانت بوحى من بدوى(١٣٥) .

أما عن محمد محمود مفاوضا ، فلا شك أنه كان يعرف جيدا
المفاوض البريطانى فقد اشترك فى مفاوضات سعد - ملنر كذا كانت
هناك مفاوضاته فى ١٩٢٩ ، مما يعطيه خبرة وميزة فى نفس الرقت
للجانب المصرى .

وفى احدى جلسات المفاوضات طلب محمود ضم وثائق
مفاوضاته مع هندرسون فى ١٩٢٩ الى مفاوضات ١٩٣٠ من أجل
المقارنة بين المشروع المعروف عليهم وبين هذين المشروعين،وقد كان
مشروع محمود بالفعل موضوع جلسة من الجلسات التى عقدها
المفاوضون المصريون(١٣٦) .

وقد برز موقف محمود فى المفاوضات أثناء النقاش حول
المسألة العسكرية وكانت بريطانيا قد تراجعت فى هذه المسألة عما

(١٣٥) المصور - ١٩٣٦/٨/٧ العدد ٦١٧ والى ذكرت انه عندما عرضت
مسألة السودان رأى المفاوضون حاجتهم الى بدوى لاستطلاع رأيه فى بعض
النقاط القانونية الدقيقة فاستدعوه على عجل وطلبوا منه تقديم مذكرات ،
فلما انتهى بدوى منها قرأها فأبدوا اعجابهم بها ، فابتسم محمود وقال
« مثل قلت لكم من الاول ياجماعة انه لازم يكون معنا » .
(١٣٦) نفس الدورية - ١٩٣٦/٧/١٧ العدد ٦١٤ .

تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٣٠ - بحجة تغير الموقف الدولى ، وقد انتهى النقاش بأن يكون للقوات البريطانية الحق فى أن تستعمل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها فى حالة خطر الحرب الدايم ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها (١٢٧) .

وقد اعترض محمود على عبارة «خطر الحرب الدايم والمفاجآت الدولية التى يخشى خطرها» ، ولذلك عندما أبدى أعضاء الهيئة المصرية رأيهم فيه، أعلن محمود رفضه للمشروع لما له من اعتراضات على أحكامه ، وأضاف أنه من باب المجاملة سوف يستمر مع زملائه فى المحادثات التى ستدور حول المسألة السودانية ، بعد أن ينتهوا من محادثات المسألة العسكرية ، وإن كان قد أمل أن يرجع عن رفضه إذا ما أسفرت المفاوضات عن فوائد فيمابقى من أمور (١٢٨) .

وقد حاول الدكتور أحمد ماهر إثناؤه عن موقفه فذهب الى أن قبولهم لمشروع الاتفاق العسكرى معلق هو الآخر على فائدة ما سيجزونه من مفاوضاتهم فى النقاط الباقية ، ثم طلب منه أن يقبل المشروع معلقا على هذا الشرط .

فأجابه محمود بأن « شككنا عظيمًا بين القبول والرفض حتى إذا علق كلاهما على شرط مستقبلى » ، ولذلك فإنه يصر على موقفه ، وهو موقف رفض المشروع الذى يحسبه متضمنًا أحكامًا ماسة باستقلال مصر (١٢٩) .

ومع ذلك فقد حضر محمد محمود خصيصا الى القاهرة ، حيث التقى بعبد العزيز فهمى ومحمود عبد الرازق وهيكىل ، وشرح لهم

(١٢٧) د. هيكىل - المرجع السابق ج ١ ص ٤١٣ - ٤١٤ .

(١٢٨) الشهاب - ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٢٩) نفس الدورية والعدد .

الموقف وأنه يرغب فى قطع المفاوضات وأخبرهم أن زملاءه لا يتحمسون حماسه لقطع المفاوضات ، ويحاولون حملته على ألا ينسحب من هيئة المفاوضات ، فأيد الحاضرون محمود فى موقفه ، وشرح لهم فهمى ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لاحصر لها (١٤٠) .

ثم أشار على محمود وأيده الجميع بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بالغائها الإلغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة بوضع نص تتعهد به انجلترا بأن تعاون مصر على هذا الإلغاء ، فإن حصل محمد محمود على هذه الترضية ، كانت كسبا يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حالة المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمود فى عدم انسحابه (١٤١) .

وقد وافق محمود على تلك الفكرة ، لأنه رغم رفضه للمشروع العسكرى إلا أنه استمر فى المفاوضات ، وخاصة أنه كان مهتما بمسألة إلغاء الامتيازات منذ وزارته ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، حينما أرسل وزير خارجيته حافظ عفيفى الى لندن للتخفيف من عبء الامتيازات ثم حاول هو كذلك إبان مفاوضاته فى سنة ١٩٢٩ ونجح فى نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وفى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب ، وإن كان مشروع المعاهدة لم ينفذ كما هو معروف (١٤٢) .

(١٤٠) د . هيكى - نفس المرجع والجزء ص ٤١٤ ، وانظر غريال - المرجع السابق - ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
(١٤١) نفس المرجع والصفحة .

(١٤٢) انظر القضية المصرية - ص ٢٣٢ - وانظر د . رمضان - المرجع السابق ح ٢ ص ٣٨ - ٣٩ وله رأى مختلف حول قضية الامتيازات وإن صاحب فكرة الغائها هو الوفد ، وانظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٦ - ص ٤٧ .

واستمر محمود على اهتمامه بموضوع الامتيازات ، ففي أثناء حديثه مع لامبسون في ٢ يناير ١٩٣٦ ، أشار الى رغبته في منح المصريين شيئاً بشأن الامتيازات (١٤٣) ، وفي خطبته في ٧ نوفمبر ١٩٣٥ صرح بأنه لم يبق لمعالجة مشكلة الامتيازات الا طريق واحد هو إلغاؤها إلغاء تاماً (١٤٤) .

وقد اعترض محمد محمود على ثلاث نقاط أخرى من الاتفاق العسكري هي :

- ١ - قبول مصر انشاء طرق حربية جديدة .
 - ٢ - سماح مصر للطائرات البريطانية بالطيران على أراضيها عند الضرورة .
 - ٣ - نفقات الثكنات (١٤٥) .
- وقد أبدى النحاس وزملاؤه آراءهم في تلك النقاط ، وبينوا أنها في المشروع الاخير خير منها في جميع المشروعات السابقة ، ولكن محمود رأى أن فيها قيوداً لا يمكنه أن يتقيد بها (١٤٦) ، لأنها لا تحقق الاستقلال الداخلى ، ولا ترفع يد الاحتلال عن الأراضي المصرية كما هو مفهوم من نصوصها المعروضة (١٤٧) .

FO. 407/220, No 6, Lampson to Eden, Jan 2, 1936 (١٤٣)

(١٤٤) البلاغ - ١٩٣٥/١١/٧ ، والسياسة - ١٩٣٦/٨/٣ « دولة محمود والغاء الامتيازات الأجنبية » الشهاب ١٩٣٦/١١/٤ العدد ٣٨ .
(١٤٥) المصور ١٩٣٦/٧/٣١ العدد ٦١٦ - والشهاب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٤٦) نفس الدورية والعدد .

(١٤٧) البلاغ ١٩٣٨/٤/٤ .

فرد النحاس عليه بأنه زعيم الاغلبية ، وانه قد وافق مبدئيا على المشروع لأنه لايرى فيه قيودا على مصر(١٤٨) .

فعلق محمود قائلا ، « وهل أنت يا باشا تستبعد ان تكون معي الاغلبية بعد خمس سنوات ، فقد يحادثني الانجليز فأكون وقتئذ غير مقيد » ، وقد استمرت المناقشة فترة بين الزعيمين فقال محمود فى النهاية ، انه يفضل تأجيل المعاهدة الى أجل غير مسمى ، فتدخل مكرم وذكره بأنه كان يطالب بالمعاهدة فى الحال وقبل اصدار الدستور(١٤٩) .

ولكن محمود أصر على موقفه من عدم قبوله الاتفاق العسكرى وسجل رفضه فى كتاب رسمى أبلغه الى النحاس ، وطلب منه ابلاغه الى لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموقفه(١٥٠) .

فأبلغه النحاس ان المندوب السامى يشترط التوقيع على الاتفاق من جميع الاعضاء الممثلين للعناصر الحزبية المصرية المشتركة فى هيئة المحادثات ، فطلب منه محمود ان يخبر لامبسون، ثم يرى اذا كان لديه مخرج من ذلك المأزق ، الا ان مكرم عبىد اقترح على النحاس بأن يتحدث مع المندوب السامى ويقنعه بالاكثفاء بتوقيعه عن الجانب المصرى ، وبالفعل فقد تمت الموافقة على أن يكتفى بتوقيع الاتفاق من رئيسى الهيئتين وحدهما(١٥١) .

(١٤٨) المصور - نفس العدد .

(١٤٩) نفس الدورية والعدد .

(١٥٠) الشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٥١) نفس الدورية والعدد .

وكان النحاس قد أبلغ لامبسون كذلك بموافقة الجانب المصرى، على الاتفاق العسكرى ما عدا محمد محمود بقوله « يسرنى أن أخبر فخامتكم أن زملائى وأنا موافقون على الاتفاق العسكرى عدا دولة محمد محمود فإنه غير موافق على الاتفاق المذكور ، ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع زملائه فى المحادثات فى المسائل التالية(١٥٢) » .

وقد قابل لامبسون محمد محمود أثر اختلافه مع زملائه حول الاتفاق العسكرى ، وأوضح محمود له معارضته خاصة لموضوع « الطوارئ الدولية » التى يخشى وقوعها فرأى أنه يجب على الأقل بأن ينص المشروع على ضرورة موافقة مصر ، على أن هناك حالة طوارئ دولية يخشى وقوعها حقا ، فرفض لامبسون هذا الطلب(١٥٣) .

وقد علقت مجلة الشباب على أن محمد محمود قد استعمل فى حديثه كلمة Consent التى تدل على الموافقة ، ولكن النص النهائى للمشروع جاء متضمنا عبارة Consult بمعنى الاستشارة أو أخذ رأى ليس غير(١٥٤) .

وقد حدثت أقاويل نتيجة لموقف محمود من الاتفاق العسكرى ، وأشيع أنه قدم استقالته من وفد المفاوضات ، وقد دافعت جريدة السياسة عن محمود بأن الخلاف فى رأى حول الاتفاق العسكرى، خلاف أساسه تقدير استقلال مصر وسيادتها قبل كل شئ ، لأن القوات البريطانية لن تنسحب من القاهرة الا بعد بناء الثكنات وبعد انشاء طرق معينة تعهدت مصر بإنشائها ، فضلا عن بقاء القوات

(١٥٢) السياسة ١٩٣٦/٧/٢٥ « توقيع الاتفاق العسكرى بين مصر وبريطانيا وعدم موافقة محمد محمود » ، والبلاغ ١٩٣٦/٧/٢٥ .
(١٥٣) الشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ ارادة الحكومة المصرية .
(١٥٤) نفس العدد والدورية .

العسكرية بالاسكندرية ثمانى سنوات ، مما يتضح معه ان الاختلاف على قيمة هذا الاتفاق له قيمته ، ويجب أن يكون موضع التفكير من كل مصرى(١٥٥) .

وقد رأى محمود أن يستمر فى المحادثات حتى تعرف مصر ما تريد انجلترا معاونتها فيه من حقوقها ، وتقدر هذه المعاونة بالقياس الى ما تساهلت فيه للكترة الكبرى من المفاوضين المصريين بهدف الوصول الى اتفاق بين الدولتين(١٥٦) .

كما نفت البلاغ كذلك أن محمود قدم استقالته وقالت انه كان هناك خلاف يسير قد وقع ولكنه مستمر كعضو من أعضاء الهيئة وقد سوى الأمر وهدأت النفوس ، وصرح محمود بأن فكرة الاستقالة لم تخطر له على بال ، ونفى حدوث خلاف بينه وبين النحاس أو زملائه كالذى لكتبته « الاهرام » واكد على أن الخلاف فى الرأى من طبيعة كل هيئة ولايمكن أن ينبنى عليه شىء(١٥٧) .

كما قيل أيضا ان من أسباب استمرار محمود فى هيئة المفاوضين خوفه من عدم نجاح المعاهدة ، اذا انسحب من المفاوضة فتقع تبعة فشلها عليه ، ولأنه كذلك رغب فى أن تتخلص مصر من السيطرة الاجنبية حتى تتفرغ لاصلاح احوالها الداخلية(١٥٨) وواضح

(١٥٥) السياسة - نفس العدد .

(١٥٦) نفس الدورية والعدد .

(١٥٧) البلاغ ١٩٣٦/٧/١٤ موقف محمود من معاهدة ١٩٣٦ .

(١٥٨) المصور ١٩٣٦/٨/٢٨ وانظر فيها آراء أخرى عن موقف محمود

» مثل انه دعا أعضاء حزبه وعرض عليهم مشروع الاتفاق العسكرى ، وانقسم الاعضاء الى فريقين فريق يحذو عدم الموافقة والفريق الآخر لايرى هذا الرأى لانه بمثابة انتحار للحزب اذا تم عقد المعاهدة على الرغم من معارضته » .

من اهتمام الصحف بمسألة انسحاب محمود من هيئة المفاوضين لعدم موافقته على النقط العسكرية ، مدى أهمية محمد محمود كعضو بارز من أعضاء الهيئة المصرية .

وعندما اجتمعت الهيئتان المصرية والانجليزية عند مناقشة مسألة الامتيازات الاجنبية قيل انه قد وقع هذا الاتفاق على أساس التعديلات التي طلب محمود ادخالها على المشروع ووافقه جميع المفاوضين المصريين(١٥٩) .

وقد تالفت لجنة للتحرير يمثل فيها الطرفان المصري والانجليزى لوضع الصيغ وعرضها على المفاوضين ، ومثل مصر محمد محمود والدكتور احمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ويبدو انه قد وقع الاختيار عليهم لانهم اكثر الاعضاء المصريين معروفة باللغة الانجليزية وقد اشترط الا يكون عمل هذه اللجنة مقيدا للطرفين(١٦٠) .

وقد بدأت اللجنة عملها فى ٧ يوليو ١٩٣٦ وعقدت عدة جلسات ، واتفق على عرض ما يختلف فيه أعضاء اللجنة من الطرفين على هيئة المفاوضين عن الجانبين ، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت الى وضع النصوص التي أصبحت بنودا فى المعاهدة(١٦١) .

وبعد الاتفاق على تفاصيل المعاهدة سافر محمد محمود مع زملائه الى لندن للتوقيع عليها ، وقد أدلى بحديث فى ٢١ اغسطس ١٩٣٦ أوضح رأيه فى نتيجة المحادثات بأن هذا الاتفاق خير من عدم

(١٥٩) السياسة ١٣/٨/١٩٣٦ .

(١٦٠) د. حشيش - المرجع السابق ص ٥٢ .

(١٦١) نفس المرجع - ص ١٠٠ .

الاتفاق ، وأنه بقدر ما خسرنما فى النقطة العسكرية كسبنا فى حل
مسألة السودان والامتيازات والمسائل الأخرى(١٦٢) .

ثم أوضح محمود موقفه من النقطة العسكرية بأن مصر قد
خسرت فيها ، وكسبت انجلترا ، وأن الاتفاق فى تلك النقطة ضعيف ،
وأنه منذ اللحظة الأولى التى وافق فيها زملاؤه على هذه النقطة
أرسل الى النحاس خطابا أبدى فيه ستة اعتراضات على الاتفاق ،
ولكن زملاءه ورئيس الوفد قد تضافروا على تعديل هذا الاتفاق
واستطاعوا كسب ٤٠٪ مما عارض بشأنه .

وعن الامتيازات ، رأى محمود أن مصر تقدمت تقدما محسوسا
فى هذا الاتفاق وأنه قد أصبح للبلاد حق إلغاء الامتيازات وإلغاء
المحاكم المختلطة بعد فترة ورأى كذلك أن فترة عشر السنوات هى
فترة ضئيلة فى حياة الأمم ، وهى كافية لوضع القوانين التى تسوى
بين المصريين والأجانب ولتدريب القضاة على الحكم بمقتضى
القانون التجارى الذى تحكم به المحاكم المختلطة ، وفى خلال تلك
المدة تعين الحكومة لكل عام طائفة من المستشارين فى المحاكم
المختلطة لهذا الغرض(١٦٣) .

ثم شرح محمود مزايا المعاهدة بالنسبة لما حققته فى السودان
بأنها أفضل من المشروعات السابقة ، وأن كان يعتقد أن عدم
الاتفاق على مسألة السودان خير من الاتفاق وذلك لأن انجلترا
لاستطيع أن تحكم السودان وحدها فهى مرغمة على الاتفاق مع
مصر فى شأنه ، ولذلك ومن وجهة نظره فإن مصر ستحصل على
مزايا أكثر من التى كسبتها(١٦٤) .

(١٦٢) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ عدد ٦١٩

(١٦٣) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ العدد ٦١٩ .

(١٦٤) نفس الدورية والعدد .

وراصل محمود شرحه لمزايا الاتفاق ، فأوضح أن الاتفاقات السابقة كانت لانتيج للبلاد الغاء منصبى المستشار المالى والقضائى إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، ولكن الاتفاق الأخير جعل لمصر على أثر امضاء المعاهدة أن تعلن الغاء المنصبين بعد مضى ثلاثة أشهر ينفذ بعدها هذا القرار، وتصبح مصر حرة فى شئونها المالية والقضائية ، كما أصبح لمصر الحق فى دخول عصبة الامم ، وحق الغاء البوليس الاجنبى بالتدريج فى مدى ٥ سنوات فقط ، وصار لها الحرية فى زيادة عدد الجيش (١٦٥) *

وعند عرض المعاهدة على مجلس النواب ،لقى محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة فى ١٢/١١/١٩٣٦ ، فقال انه قد تعلم من الحوادث التى شهدناها بنفسه أن أحدا لا يستطيع الحصول فى معاهدة تتم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة ، فحيث يوجد طرفان متفاوضان ، ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين فلن يستطيع الانسان أن يحصل على كل ما يطلبه ، « لذلك لا اكون معبرا عن رأى الصحيح اذا قلت ان هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر على وجه كامل وبصورة نهائية ، ولكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب وانها تفتح أمام البلاد بابا ظل دائما مغلقا لاستكمال ما فاتها » (١٦٦) *

ولم يتحدث محمود عما فى المعاهدة من مزايا ، باستثناء مسألة الامتيازات التى رأى انها افضل من جميع المشاريع السابقة ، وسوف تتيح لمصر الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة (١٦٧)

(١٦٥) نفس الدورية والعدد *

(١٦٦) البلاغ ١٩٣٦/١١/١٢ جلسة مجلس النواب وكلمات الاعضاء فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، وقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٦ وانظر الكلمة ٤٥ - ٤٧ *

(١٦٧) نفس الدورية والعدد ونفس المصدر والصفحة *

ثم تطرق الى القيود التى اعتقد أنها تمس استقلال البلاد ، من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لانجلترا اذا خشيت وقوع مفاجآت دولية لها فى حالتى الحرب وخطر الحرب ، التسهيلات فى مرانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية ، والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم ، حيث تتشابك المصالح البريطانية ، وتفرض كذلك المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية ، كما أنها تبيح جو البلاد كله للطيران الحربى البريطانى ، وفى هذه قيود تتنافى مع ما يفهمه من معنى الاستقلال ، وفيها كذلك ما يشعر المصرى بأنه قد قصد به فرض الرقابة على مصر ، وبعض هذه القيود يفرض على مصر أعباء مالية قد تؤخر تنظيم الجيش المصرى واعداده ، وهذه النصوص لم تكن موجودة فى سنة ١٩٢٩ ولا فى معاهدة ١٩٣٠ (١٦٨) .

وأخيرا أوضح محمود بأنه لولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة ، ما جال فى خاطره قبول هذه المعاهدة ، ولكن ما حدث منذ عام ١٩١٩ ، وما جره الخلاف على مشروع المعاهدة من تضيق لها ، وارتداد الى ما دونها وتعطيل الاصلاح فى مرافق البلاد مايدعو الى النظر بعين الواقع ، من أجل كل هذا رأى محمود أنه لا بد من العمل على تعديل المعاهدة بأسرع مايمكن (١٦٩) .

(١٦٨) نفس المدورية والعدد ، ونفس المصدر والصفحة .

(١٦٩) نفس المدورية والعدد - نفس المصدر والصفحة .

الخاتمة

يقدم محمد محمود النموذج الأمثل لحكم كبار الملاك المصريين، سواء من حيثصرية الأسرة والتي كانت تملك آلاف الأفدنة ، وتشغل بالعمل السياسى من الجد والأب والابناء، الى البيت الكبير الذى تعقد فيه الاجتماعات السياسية والندوات الأدبية حتى اعتبر منزل محمود أكبر صالون أدبى فى عصره ، الى الاشتراك فى الاحزاب السياسية وتمويل صحفها ٥٥٥ الخ .

ولاشك أن انتماء محمود الاجتماعى لأسرة من كبار الملاك وانتماءه الفكرى لحزب الامة قد وضعه فى صف الساسة المعتدلين ومن هنا كان مفهومه لحل القضية الوطنية يقوم عن طريق المفاوضات واعتبار سياسة الخطوة خطوة ، أو « خذ وطالب » هى السبيل لحل القضية الوطنية والحصول على الاستقلال ، حتى لو خرج على اجماع الامة كما حدث لى قبوله لمشروع ملنر ١٩٢٠ والذى رفضه

سعد لعدم تحقيقه لأمانى الامة فى الاستقلال ، بينما أيده محمود من منطلق أنه خطوة فى سبيل الاستقلال الكامل مما أدى الى انقسام الوفد وخروجه منه ٠٠٠ الخ .

وبناء على هذا المفهوم قأعت مفاوضاته ، فى ١٩٢٩ والتي تقدمت خطوة بالقضية المصرية أو فى قبوله معاهدة ١٩٣٦ واعتبارها أيضا خطوة تقدمت فيها القضية المصرية ، وكانت هذه هى فلسفته لكل المفاوضات المصرية الانجليزية ..

وبحكم انتمائه كذلك للتيار المعتدل ، كانت علاقته بالانجليز فى كل الأحوال علاقة طيبة ولم ينتهج سياسة متطرفة فى عدائه معهم على وجه العموم ، كما حدث ابان ائتلافه مع الوفد فى ١٩٣٠ ضد حكم صدقى حين رفض محمود هذه السياسة ، وأصدر الوفد بيانه الذى هاجم فيه الانجليز بمفرده ، واكثر من ذلك فقد اتهم محمود الانجليز بأن سياستهم المنحازة لعهد صدقى هى السبب وراء انضمام المعتدلين الى صفوف الوفد .. الخ .

ولاشك أن هذا التكوين الاجتماعى والفكرى بالاضافة الى ثقافته الانجليزية قد أثرت على توجهاته بعد ذلك فى اقامة مثل هذه العلاقة الطيبة معهم حتى وعلى المستوى الشخصى .

وكان ايمان محمود بالدستور والحياة النيابية الصحيحة نظريا فقط ، فعلى الرغم من انتمائه لحزب الاحرار الدستوريين ، وتأييده لدستور ١٩٢٣ ، الا أنه عندما يصل الى السلطة ويبدأ الاختبار الحقيقى لهذا الايمان نجده فى عام ١٩٢٨ ، يحل البرلمان ويوقف العمل بالدستور ويعطل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ! .

وأيضا ابان وزارته الثانية فى ١٩٣٨ ، نجده يلجأ الى وسيلة أخرى لعلها تكون أكثر نجاحا من الاولى فيعمل على تزوير الانتخابات

فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وهكذا كان ايمان ابن حزب الامة والاحرار
الدستوريين بالحياة الصحيحة .

ولاشك أن التكوين الفكرى والاجتماعى لمحمد محمود بالاضافة
الى رغبته هو وزملائه « المعتدلين » فى تأسيس حزب ينافس سعد
ويعقد المعاهدة مع بريطانيا ، كانت وراء اشتراكه فى تأسيس حزب
الأحرار الدستوريين وما كان من الدور الكبير الذى لعبه فى حياة
هذا الحزب ، وخاصة مع توليه السلطة عدة مرات مما يمكن القول
معه انه كان أقوى الشخصيات التى تولت رئاسة الحزب بل وداخله
أيضا ، والذى ظل رئيسا له طوال حياته ، وقد انعكست هذه القوة
فى نجاحه فى جر حزبه الى الائتلاف مع الوفد فى ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ،
وفى ١٩٣٠ ابان حكم صدقى ، أو فى فرض آرائه على الحزب مثل
بيانته فى الاهرام للرد على مقال هيكى « نريد ائتلافا خالصا » ، وفى
اشتراك حزبه فى وزارة النحاس ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على الرغم من
وقوف أهم قيادات الحزب ضده ... الخ .

وكان لاختفاء محمود من المسرح السياسى وعجز حزبه عن
ايجاد بديل له أثره فى حدوث انقسامات وخلافات داخله ، مما أدى
الى سيطرة المثقفين على الحزب سواء لنمو التعليم أو لأسباب
أخرى مما ترتب عليه ارتقاء الحزب فى أحضان القصر وضعفه
مما يعنى تراجعهم عن القيام بدور فى الحياة السياسية المصرية
وبروز الحزب السعدى لياخذ مكانه ، مما يؤكد على أهمية الدور
الذى لعبه محمود فى حياة حزبه ، والذى كان بحق حزب الاعتدال .

وعن علاقة محمود بالقصر ، فلا شك أيضا أنه بحكم تكوينه
الفكرى . كابن من أبناء حزب الأمة ثم بعد ذلك حزب الأحرار ،
والاجتماعى لكبار الملاك ، بالاضافة الى شخصيته نفسها فقد كان
معاديا لادواترراطية الملك مما يتضح فى هذه الدراسة كرغبته على

سبيل المثال عند اعداد الدستور بالا تكون سلطة الملك مطلقة يتحكم بها فى منح الرتب والنياشين ، كما يجب الا يكون زعيما اسلاميا ، لأن معنى ذلك أن يتحكم تماما فى مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين وأن حزبه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغى أن تتحقق بواسطة البرلمان ، ٠٠ الخ . ومع ذلك فقد تحالف مع فؤاد لتحقيق طموحاته السياسية ، وعندما وصل الى هدفه أراد أن يحكم منفردا ولكن فؤاد أراد هو الآخر أن يحكم فكان الخلاف الدائم بينهما ابان حكمه فى ١٩٢٨ ، والذي استمر حتى استقالته فى ١٩٢٩ .

وفى عهد فاروق فى ١٩٣٧ ، ورغم قبوله تولى الحكم بعد اقالة الوزارة النحاسية وتعاونه مع القصر فى البداية الا أنه وبعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٣٨ أراد أن يمارس سلطاته كاملة ومن هنا بدأ اصطدامه بالقصر .

وكان محمود معاديا للوفد سواء بسبب سياسة كل منهما المختلفة عن الآخر نحو الانجليز أو الملك أو الحياة النيابية ، أو لأن الوفد حزب الأغلبية بينما يمثل محمود الحزب المنافس للحزب الكبير على السلطة رغم كونه حزب اقلية ، ومن ثم كانت الاجراءات اللادستورية التى قام بها محمود ابان فترات حكمه موجهة ضد الوفد ، كما أنه عندما كان يتولى السلطة فان ذلك يحدث على أنقاض وزارة وفدية اشترك محمود فى التآمر عليها بطريقة مباشرة كما حدث فى وزارة النحاس ١٩٢٨ ، أو غير مباشرة كما حدث فى ١٩٣٧ . ومع وضع كل هذه الأمور قيد النظر ، يمكن القول أن محمود قد لعب دورا كبيرا على مسرح السياسة بالسلب فى بعض جوانبه وبالايجاب فى جوانب أخرى ، وهذه على أى الأحوال طبيعة الشخصيات العامة .

المصادر والمراجع

أولا الوثائق

(١) غير المنشورة :

ملف خدمة محمد محمود : دار المحفوظات بالقلعة رقم

٤٥٣٣٠ - محفظة ٣٨٥٧

دولاب ٣٧٦

ثانيا - الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O. 407/191. Jan — Mar, 1922.

F.O. 407/195. Oct — Dec, 1922.

F.O. 407/197. July — Dec, 1923.

F.O. 407/198. Jan — June, 1924.

F.O. 407/200. Jan — June, 1925.

F.O. 407/201, July — Dec, 1925.
F.O. 407/203, July — Dec, 1926.
F.O. 407/204. Jan— June, 1927.
F.O. 407/206. Jan — June. 1928.
F.O. 407/208, Jan— June, 1929.
F.O. 407/209. July — Dec, 1929.
F.O. 407/213. Jan — June, 1931.
F.O. 407/214. July— Dec, 1931.
F.O. 407/215. Jan — June, 1932.
F.O. 407/216. July — Dec, 1932.
F.O. 407/217. Jan, 1933 — Dec. 1934.
F.O. 407/220. July — Dec, 1936
F.O. 407/221. Jan — Dec, 1937.

وهي موجودة لدى الأستاذ الدكتور يونان لبیب رزق - كلية
البنات جامعة عين شمس ملف محمد محمود .

F.O. 147/687, 9544.

وهو موجود لدى الأستاذ الدكتور أحمد زكريا - كلية الآداب
- جامعة عين شمس .

(ب) وثائق منشورة :

١ - اليد القوية : مجموعة خطب وأحاديث لصاحب الدولة محمد
محمود منذ أن أسندت اليه رئاسة الوزارة - مطبعة
الاسكندرية ١٩٢٩ .

- ٢ - جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٣٤ - المطبعة
الاميرية ١٩٥٥ .
- ٣ - مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على
معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - المطبعة
الاميرية ١٩٣٧ .
- ٤ - مضبطة الجمعية التشريعية : دور الانعقاد الاول والآخر من
٢٢ يناير حتى ١٧ يونية ١٩١٤ .

مذكرات وذكريات

أولا : غير المنشورة :

- مذكرات سعد زغلول : الهيئة العامة للكتاب كراس ١٣ ، ٣٤ ،
٣٥ . اشراف وتحقيق - د . عبد العظيم رمضان .

ثانيا : المنشورة :

- ١ - أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - عباس حلمى الثانى
يناير ١٨٩٢ - ١٩٠٢ الجزء الثانى - القاهرة ١٩٣٦ .
- ٢ - أحمد لطفى السيد : هذه حياتى - الهلال فبراير ١٩٦٢ .
- ٣ - اسماعيل صدقى : مذكراتى - الهلال ١٩٥٠
- ٤ - حافظ محمود : أسرار الماضى ١٩٠٧ - ١٩٥٢ -
روزاليوسف يوليو ١٩٧٣ .
- : معارك فى الصحافة والسياسة والفكر - الجمهورية ابريل
١٩٦٩ .

- ٥ - سعد زغلول : الجزء الاول ك ٥ ، ك ٧ ، ك ٣٠ - اشراف
وتحقيق : د. عبد العظيم رمضان - الهيئة العامة للكتاب
١٩٨٧ .
- ٦ - د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ١٩١٢
- ١٩٣٧ - الجزء الأول القاهرة ١٩٥١ - والجزء الثانى
١٩٣٧ - ١٩٥١ القاهرة - ١٩٥٣ .
- ٧ - محمد على علوية : ذكريات اجتماعية وسياسية - القاهرة
١٩٨٣ .
- ٨ - محمد زكى عيد القادر : اقدم على الطريق - القاهرة ١٩٦٧
- ٩ - محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى - جزء ثالث أخبار
اليوم مارس ١٩٧٦ .
- ١٠ - محمود عزمى : خبايا سياسية - القاهرة ١٩٥٠ .

الدوريات

- ١ - آخر ساعة : ١٩٤١ .
- ٢ - الاتحاد : ١٩٢٩ .
- ٣ - الأخبار « أمين الرافعى » : - ١٩٢٩ .
- ٤ - الأهرام : ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ ، ١٩٤١ .
- ٥ - البلاغ : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨
- ٦ - الثغر : ١٩٣١ .

- ٧ - الدنيا المصورة : ١٩٣١ .
- ٨ - السياسة اليومية : ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩
 . ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .
- ٩ - السياسة الأسبوعية : ١٩٢٩ ، ١٩٤١ .
- ١٠ - الشباب : ١٩٣٦ .
- ١١ - الشعب : ١٩٣٠ - ١٩٣١ .
- ١٢ - الكشكول : ١٩٢٩ .
- ١٣ - المصور : ١٩٣٦ .
- ١٤ - المقطم : ١٩٠٦ ، ١٩٤١ .
- ١٥ - روز اليوسف : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤١ .
- ١٦ - كوكب الشرق : ١٩٢٧
- ١٨ - مصر الفتاة : ١٩٠٩ .
- ١٩ - وادى النيل : ١٩٢٤

المراجع

- ١ - د . أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩
 القاهرة - ١٩٥٧
- ٢ - أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ - كتاب
 روز اليوسف بدون تاريخ .

- ٢ - د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية - دار المعارف ١٩٧٩ .
- : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - دار المعارف ١٩٨٢ .
- ٣ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية - الحولية الثانية ١٩٢٥ - القاهرة .
- : حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة ١٩٢٧ - القاهرة .
- : حوليات مصر السياسية - الحولية الخامسة ١٩٢٨ - القاهرة .
- : حوليات مصر السياسية - الحولية السادسة ١٩٢٩ - القاهرة .
- ٤ - الياس زاخورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم اكابر رجال مصر - القاهرة ١٨٩٧ ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد .
- ٥ - د. رؤوف عباس حامد : الملكيات الزراعية فى المجتمع المصرى - ١٩٢٧ - ١٩١٤ - دار النهضة العربية ١٩٨٣ .
- ٦ - د. سمير محمد طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية - القاهرة ١٩٧٩ .
- ٧ - سنية قراعة : نمر السياسة المصرية - القاهرة بدون تاريخ
- ٨ - د. غاصم دسوقي : كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى - ١٩١٤ - ١٩٥٢ - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٥ .
- ٩ - د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ - القاهرة ١٩٧١ .

- ١٠ - د عبد الله محمد عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم فى
المجتمع المصرى فى القرن ١٩ - القاهرة - ١٩٨٤ .
- : مفاوضات النحاس - هندرسون ١٩٣٠ - دراسة فى تاريخ
العلاقات المصرية البريطانية - القاهرة ١٩٨٥ .
- ١١ - عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى
لمصر - دار المعارف - الطبعة الرابعة ١٩٨٣
- : فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ - ١٩٢٧ - الجزء
الأول لكتاب الشعب ١٩٦٩ .
- : فى أعقاب الثورة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٣٦ - مكتبة النهضة
المصرية طبعة أولى ١٩٤٩ .
- ١٢ - عبد العزيز البشرى : فى المرأة - كتب للجميع القاهرة
١٩٤٨ .
- ١٣ - د عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر
١٩١٨ - ١٩٣٦ - مذبولى - القاهرة - طبعة ثانية ١٩٨٣ .
- ١٤ - د عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ -
١٩٢٢ - ١٩٣٦ - ترجمة - عبد الحميد سليم - المركز
العربى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ .
- ١٥ - د على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ -
١٩١٤ - دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .
- ١٦ - د على شلبى - مصطفى النحاس : الانقلابات الدستورية
فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة
١٩٨١ .
- ١٧ - د فاطمة علم الدين : التطورات الاجتماعية فى الريف

المصري قبل ثورة ١٩١٩ - الهيئة العامة للكتاب القاهرة
١٩٨٤ .

١٨ - فرج سليمان فؤاد : الكثر الثمين لعظماء المصريين - الجزء
الأول أكتوبر ١٩١٧ - القاهرة .

١٩ - د. محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ - الجزء
الأول - القاهرة ١٩٦٣

٢٠ - محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية - القاهرة دار
المعارف ١٩٨١ .

٢١ - محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة القياية فى مصر من
عهد ساكن الجئان محمد على - الجزء الخامس والسادس
القاهرة ١٩٣٩ .

٢٢ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية
١٨٨٢ - ١٩٣٦ - الجزء الأول - مكتبة النهضة القاهرة
١٩٥٢ .

٢٣ - محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات
المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب الثانية ١٩٤٥ - رسالة
دكتوراه غير منشورة - آداب عين شمس أبريل - ١٩٤٨ .

٢٤ - مصطفى أمين : الكتاب المتنوع أسرار ثورة ١٩١٩ - الجزء
الأول والثانى - القاهرة - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ دار المعارف .
: لىالى فاروق - الجزء الأول كتاب اليوم يناير ١٩٥٤ .
: من واحد لعشرة - جزء أول - المكتب المصرى الحديث -
طبعة ثانية - ١٩٨١ .

: من عشرة لعشرين - المكتب المصرى الحديث

٢٥ - ميلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل
القرن ١٩ - ترجمة د. أحمد عبد الرحيم . ود. مصطفى
الحسينى - دار المعارف مصر - ١٩٦٨ .

٢٦ - يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر - مفاوضات عدلى
كيرزون .

٢٧ - د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد
الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - الانجلو المصرية
القاهرة ١٩٧٠ .

: تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨ - ١٩٥٢ - القاهرة ١٩٧٥
- الأهرام .

: السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية معهد البحوث
والدراسات العربية ١٩٧٥ .

مراجع أجنبية

1. Issawi, Chaleis : *Egypt at Mid-Century* London -- 1954.
2. Harris, Murry : *Egypt under the Egyptians* London
3. Lord/Lloyd : *Egypt since Cromer* Volume II London 1934.
4. Deep, Marius : *Party Politics in Egypt The Wafd its Rivals 1919 — 1939* London 1979.

الفهرس

٥	تقديم
٧	الفصل الأول : بيئة المعتدلين
٤١	الفصل الثانى : محمد محمود صناعة معتدل
٦٥	الفصل الثالث : محمد محمود فى زعامة حزب الاعتدال
١٢٩	الفصل الرابع : المعتدلون والقضية الوطنية دور محمود
١٨٣	الخاتمة
١٨٧	المصادر والمراجع

رقم الايداع ٢٨٩٨/١٩٩٢

I.S.B.N. 977 — 01 — 3003 — 6 الترقيم الدولى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

